

الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما

# إعلاء صحيح البخاري

## تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه
## من خلال رد الشبهات حولهما



تقديم

د. محمد بن إبراهيم السعيدي

إشراف وتحرير

د. علي بن محمد العمران

يهدى ولا يباع




تَثْبِيتُ مَكَانَةِ الإِمَامِ البُخَارِيِّ وَصَحِيحِهِ

مِنْ خِلَالِ رَدِّ الشُّبُهَاتِ حَوْلَهُمَا

# إعلاء صحيح البخاري

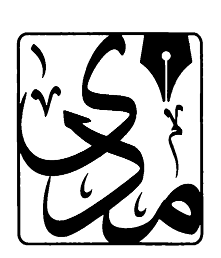
تقديم
د. محمد بن إبراهيم السعيدي

إشراف وتحرير
د. علي بن محمد العمران

ISBN
978 - 603 - 03 -6863 - 1



الطبعة الأولى
1443 هـ - 2022 م



شركة دار مدى
للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع
والإنتاج الفني



@imadaest
(00965) 55123010
imadaest@gmail.com

الكويت

بالتعاون مع




دار سلف للنشر والتوزيع
www.salafstore.com
المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة




# إعلاء صحيح البخاري

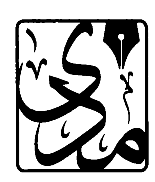
تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه
من خلال ردّ الشبهات حولهما

تقديم

د. محمد بن إبراهيم السعيدي

إشراف وتحرير

د. علي بن محمد العمران



بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة الناشر

إن الحمد لله، نحمده، ونستعين به، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. . وبعد:

إن للسُّنَّة النبوية الشريفة مكانةً عالية كبرى، ومنزلة سامية عظمى؛ إذ هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي؛ فأحكامنا الشرعية التي أُمِرْنَا أن نعمل بها إنما نستقيها من وحي ربنا الذي يشمل القرآنَ الكريمَ والسُّنَّة المطهرة، ومما يدل على أن السنة وحي من الله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النَّجْمِ: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [الْبَقَرَةِ: ٢٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأَحْزَابِ: ٣٤]، قال أهل التفسير: «الحكمة السنة».

وإنَّ الله جل وعلا قد تكفل بحفظ هذا الدين، ووعد بأنَّ العاقبة له ولأهله، وإنَّ من صور حفظ الله لهذا الدين أن جعل في كل زمان ومكان بقايا من أهل العلم يحمون سنة النبي ﷺ من الأخطاء والأوهام، ولقد بذل هؤلاء العلماء كل ما يملكون لأجل سنة النبي ﷺ من ناحية عملية ومن ناحية نظرية.

فأما الناحية العملية، فلقد سلكوا أدق طرق التثبت في أخذ الحديث وأدائه.

وأما من ناحية نظرية، فقد **وضعوا من الشروط والضوابط** في أخذ الحديث وأدائه ما تضمن التثبت فيه، **وعدم دخول الوهم** والغلط عليه.

وتأتي هذه الرسالة لبيان وتوضيح **جهود أولئك الأئمة** في حفظ السنة النبوية ونقلها والدفاع عنها والرد على **الشبهات حولها.**

ومن أعظم هذه الجهود كتاب الإمام **البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)** أصح كتاب بعد القرآن الكريم.

وهذه الطبعة الخاصة لدار مدى **للنشر والتوزيع** لكتاب **إعلاء صحيح البخاري تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه من خلال رد الشبهات حولهما** تأتي بالتعاون والاشتراك **مع دار سلف** للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، ومراجعة الشيخ الفاضل **د. علي بن محمد العمران** وفقه الله، وذلك لأهمية الكتاب والإسهام في **الدفاع عن السنة** النبوية بالدفاع عن أعلامها وكتبهم الحديثية.

سائلين الله جل وعلا أن يعم بهذا **الكتاب النفع** الكبير والأجر العظيم، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى **الله وسلم على** نبيه محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

**مبارك فهد الدوسري**

**مدير عام دار مدى**

# مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصَّلاة والسلام على الرحمة المهداة، نبي الهدى محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن اتبع نهجه إلى يوم الدين.

وبعد، فإنَّ من أعظم خصائص دين الإسلام أنه دين عبوديَّة الإنسان لربِّه عَزَّوَجَلَّ في كل تفاصيل حياته، في بيته مع أهله وأبنائه، وفي عمله وسوقه وحقله، وفي صحبته وذوي رحمه، وفي جيرته ومَنْ قَرُبَ منه أو نأى عنه، وفي طريقه والمارين به والجالسين على قارعته، ومع دابته التي يتنقل عليها، ومع البهائم والدَّواب والطيور وخشاش الأرض، ومع ما يحدث في هذا الكون من ظواهر خيرٍ كالمطر والرياح والخصب، أو ظواهر سوء كالكسوف والخسوف والزلازل والأوبئة، وغير ذلك كثير، خلاصته أنَّ تعاليم الإسلام لا تترك أيَّ تفصيل من تفاصيل حياة العبد إلا ولها فيه أحكامٌ أو آدابٌ أو أذكارٌ أو حِكَمٌ تجعل العبد دائم الشعور بالاتصال بربه سبحانه وتعالى، دائم العبودية له اختيارًا كما هو عبد له اضطرارًا.

وكل ذلك لا يكون إلا حين يكون كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ هما مصدرا التشريع، وهذا هو معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «ألا إنِّي أوتيتُ الكتابَ ومثلَهُ معهُ، لا يُوشِكُ رجُلٌ شبعان على أريكتِهِ يقولُ: عليكُم بِهذَا القُرآنِ، فما وجدتُم فيهِ مِن حَلالٍ فأحلُّوه، وما وَجدتُم فيهِ مِن حرامٍ

فحرِّمُوه، ألا لا يحلُّ لكُم لحمُ الحِمار الأهليِّ، ولا كل ذي نابٍ من السَّبُع، ولا لُقَطة معاهَدٍ، إلَّا أن يستَغني عَنها صاحبُها، ومَن نزل بقومٍ فعليهِم أن يُقْرُوه، فإن لَم يُقْرُوه فله أن يُعْقِبَهُمْ بمثلِ قِرَاه»[(١)].

فالمثلية بين الكتاب والسنة كما في هذا الحديث ليست في البلاغة والإعجاز، لثبوت تفرد القرآن بذلك من طُرُقٍ أُخَر، وإنما في إثبات التشريع كما يتبين من سياق الحديث الذي أوضح أحكامًا ليست في كتاب الله تعالى واختصت بها سنته، من حرمة لحوم الحمر وذي الناب من السباع وحرمة اللقطة وحق الضيف.

فمعظم أحكام الإسلام التي تحقق هذه الخصيصة؛ أعني: خصيصة مَعِيَّة الإسلام للعبد في كل تفاصيل حياته وعلومه وتصوراته هي مما تثبته السنة النبوية، بحيث لو أسقطنا السنة من مصدرية التشريع لذهبت هذه الخصيصة التي حقيقتها بيان القرآن؛ أي: تقييد مطلقه وتخصيص عامه وتفصيل مجمله، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤]، وأحسب -والله تعالى أعلم- أنَّ في ختم الآية الكريمة ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] إخبارًا إلهيًّا بما وقع جراء عناية الأمة بالسنة النبوية من إعمال الفكر في جمعها، والتحقق منها، وابتكار العلوم العظيمة في دراستها من علوم الإسناد والجرح والتعديل وعلم العلل، وعلم أصول الفقه والفقه وعلوم اللغة، التي كانت في معظم مباحثها خادمة للسنة النبوية، حتى غدت السنة بها

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود بنفس الرقم.

أعظم مجالات الفكر الإسلامي قديمه وحديثه.

وقد ظهرت دعوات عدم الاحتجاج بها والاقتصار على القرآن من عصور قديمة، لكنها في الغالب كانت تلبس أردية تستر سوآتها عن الناس لتُروجها بينهم؛ كإنكار خبر الواحد في العقائد، أو إنكاره فيما يخالف العقل بزعمهم؛ أمَّا في العقود المتأخرة فقد ظهرت مكشوفة العورة داعية إلى إنكار السنة وإبطال العمل بها جملة وتفصيلًا، والاقتصار على كتاب الله تعالى دون سواه من سنة صحيحة أو حسنة، آحادية أو مستفيضة؛ وهي بذلك دعوة لإسقاط الإسلام بالكلية علم بذلك القائمون بهذه الدعوة أم جهلوا، وبيان ذلك من وجوه:

**أولًا**: أنَّ حقيقة الطريق الذي ثبتت به السنة هو الطريق الذي ثبت به القرآن، وهو الرواية، فمن يُنكر ثبوت السنة سيؤول أمره إلى إنكار القرآن، وهذا ما حدث عند بعضهم؛ وإن كان حملة راية هذه البدعة اليوم يُفَرِّقُون بكون السنة ثبتت بطريق الآحاد والقرآن ثبت بطريق التواتر، إلا أنَّ هذا الفرق ما أسرع أن تدخل إليه الشبهة؛ لأن التواتر لا يُمكن إثباته بالأسانيد إذ إنه نقل الكافة عن الكافة، فلا يجدون إلا أسانيد القراءات التي حفظها القراء، وهي في نهاية المطاف آحادية؛ فإذا انتهوا إلى إسقاط القرآن بعد إسقاطهم السنة ذهب الدين كله.

**ثانيًا**: أنَّ معظم الأحكام التي تتعلق بالعبد في يومه وليلته من عباداتٍ وأذكار وأدعية وسنن رواتب وأخلاق وآداب إنَّما تثبت بالسنة، وكذلك صفات أركان الإسلام، فرائضِها وواجباتِها ومندوباتها ومقاديرها وأوقاتها

ليس لها مستند غير السنة، فالصلاة والزكاة والصوم والحج لولا السنة لكانت أسماء لا يُمكن معرفة هيئة أدائها، فإذا أُفرِغَ يومُ الإنسان من إرشادات السنة، وأُفْرِغت أركانُ الدين من صفاتها وأوقاتها ومقاديرها، فأين الإسلام إذاً؟!

**ثالثًا**: تضمنت الشريعة أحكامًا لتسيير حياة الأمة الإسلامية من أحكام الجهاد والبيوع والشركات والقضاء والحدود والجنايات والأنكحة، وحقوق الراعي والرعية وواجباتهما، وأحكام العلاقات بالأمم الأخرى، وليس في أحكام هذه الأبواب ما مستنده المباشر الكتاب إلا القليل، ومعظم هذا القليل عمومات وإطلاقات، فإذا ذهبت السنة ذهب كل هذا وبقينا أمة عُطلًا من فقه الحياة، وصرنا حقًّا عالة على عقولنا وأهوائنا وأهواء الأمم من حولنا.

وبذلك نُدرك أنه لا حياة إسلامية للفرد والأمة إلا بالدين، ولا دين إلا بالسنة، فمن رام هدم السنة فليس له مرام على الحقيقة إلا هدم الدين.

وصحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري هو بإجماع أُمة محمد ﷺ أعلى كتب السنة المطهرة مقامًا، وذلك لِمَا اختصَّ به من العلو في الترتيب واختيار الأسانيد والروايات وفقه الحديث المتمثل في عناوينه التي يضعها للكتب والأبواب، لذلك اعتنى به أذكياء الأمة وأكابر أهل الصناعة الحديثية فيها من لدن جمع مؤلفه له وحتى يوم الناس هذا، فكانت ثمرة هذه العناية توالي الأجيال العلمية على تزكيته.

فكأن منكري السنة لما رأوا صعوبة تقبُّل الناس لدعواهم جحد السنة

بالكلية أرادوا أن يستروا سوأتهم هذه ويقتصروا على زعم كون صحيح البخاري ليس كلُّه صحيحًا، وأنه كسائر الكتب يحتوي على الصحيح والسقيم، فإذا انطلت دعاواهم على الناس في شأن البخاري فما دونه من مدونات السنة سيكون أولى بقبول النَّقد، وكأنهم بذلك تعمدوا الذهاب إلى السنة وفصل رأسها عن جسدها، فإذا سقط الرأس سقط الجسد.

ومنهم من انتقل بسرعة إلى المرحلة الثانية فكذَّب صحيح البخاري كله من أوله إلى آخره، وهؤلاء هم الأقل خطرًا وأثرًا؛ وذلك لظهور عداوتهم للسنة وتهافت شبههم، أضف إلى ذلك كونهم لم يُعرفوا بغير الجهل والتسلق وادعاء ما لم يُعطوا، ومنهم من الشيعة الاثني عشرية ممن يتضح للناس أنَّ مرامهم تغليب جانب بدعتهم المنهارة على مذهب أهل السنة، فكان في وجود هؤلاء في معسكر نقاد البخاري نعمة عظيمة أيقظت بعض المنخدعين بالدعاوى؛ لأن أمثال هؤلاء من أصحاب البدع لا يُقبل منهم نقدٌ لمثل صحيح البخاري وهم يؤمنون بكتب لا إسناد لها ولا خطام ولا زمام ولا تستوي على ساق.

لكن معسكر نفاة السنة ومنهم نُقَّاد البخاري بكل علاته تضخم وأصبح ذا عدد وذا مقالة مسموعة في وسائل الإعلام، وينصرهم أيضًا بعض السياسيين ومتخذي القرار في بعض الدول الإسلامية، وذلك لما في بدعة إنكار السنة ونقد البخاري من عون على اتباع الأهواء والمفتتنين في الدين من الذين ضيقت عليهم تفاصيلُ الشريعة مجال الهوى، فاستقلوا نطاق المباحات التي جعلها الله تعالى فسحة وتوسعة لعباده، واستكثروا

المحرمات التي هي حدود الله، والمكروهات التي هي ذرائع الحرام، فضاقت عليهم بذلك دنياهم التي هي مبلغ علمهم ومنتهى أملهم، فكان جحد السنة -وعلى رأسها صحيح البخاري- حلًّا بزعمهم ليُفرطوا في أمر دنياهم ويُفَرِّطوا في أمر دينهم.

ومن عظيم فضل الله تعالى أن الاحتجاج بالسنة عليه أقوى الأدلة من كتاب الله تعالى، ومن العقل الصريح والنقل الصحيح؛ وصحيحُ البخاري على وجه الخصوص على صحته ودقته ورصانة العلماء في قولهم بتقديمهم أبلغ الحجج في صناعة الإسناد وفي علم الحديث رواية وفي علمه دراية، لذلك لم يستطع أعداء السنة عامة وأعداء صحيح البخاري خاصة أن تقوم لشبهاتهم قائمة أمام أدلة السنة وأمام الردود العلمية، وقد عُني كثيرون بجمع الشبه التي انتقد بها صحيح البخاري وبالرد عليها فكانت كلها موفقة بحمد الله تعالى وفضله ومنته؛ لكنني أزعم أن كتاب «إعلاء البخاري» الذي نقدم هنا لطبعته الثانية كان له نصيب أوفر من التوفيق؛ وذلك لعدد من الخصائص التي اتسم بها، ومنها: رصده لعدد أكبر من الشبه التي تناثرت في أماكن متعددة ما لم يرصد في مكان آخر، ومنها: كونه الأكثر عمقًا في الرد في أكثر المواضع، ومنها: جمعه إلى ذلك يُسْرَ الأسلوب وقربه من أفهام غير المتخصصين في السنة النبوية من المنتسبين للثقافة والفكر، والذين هم أكثر ضحايا هذه الشبهات.

فكان الكتاب بحق إعلاءً للبخاري تعالى وإعلاء لصحيحه.

ورغم الاختلاف الكبير بين الطبعة الثانية التي نقدم لها وبين الطبعة

الأولى فقد آثر مركز سلف الإبقاء على اسم الكتاب مع إضافة لفظة (صحيح) ليكون العنوان أكثر وضوحًا.

وقد جمع مادتها العلمية أحد الباحثين في المركز سابقًا وهو الأخ: عبدالقادر جلال، ثم صاغها المدير العلمي للمركز الدكتور: علي العمران ـ كما راجع أيضا الزيادات الجديدة وأعاد صياغتها ـ، والطبعة الثانية تكاد تكون كتابًا جديدًا غير الأول؛ وذلك لكثرة ما أضيف إليها من الشبه التي لم تستكمل في الطبعة الأولى، وأيضًا غزارة الردود الجديدة التي جمع مادتها الأخ: إبراهيم بن محمد صديق؛ الباحث بمركز سلف، وشمل العمل إعادة النظر في بعض ما كتب سابقًا وفي ترتيب الكتاب.

ونقدم اليوم هذه الطبعة الجديدة المزيدة الفريدة سائلين المولى أن يجعل عمل المركز فيها خالصًا لوجه الله الكريم، وأن ينفع بها عامة المسلمين، والحمد لله أولًا وآخرًا.

**د. محمد بن إبراهيم بن حسن السعيدي**

**المشرف العام على مركز سلف للبحوث والدراسات**

# مقدمة المُشرِف والمحرِّر

**الحمد لله، والصلاة والسلام على النبي الأكرم محمد بن عبد الله.**

وبعد، فلا تزال السُّنَّة -بحمد الله- محفوظة منذ نطق بها من لا ينطق عن الهوى، وأعلامُها منشورة منذ أن بلّغها صحابةُ سيد الورى، وكتُبُها شامخة على الدهر مذ هيأ الله لها رجالًا لا همَّ لهم ولا لذة إلا في كَتْبها وجمعها وتصنيفها فهي لهم شغل وهوى.

وعلى كثرة ما كتبوا وصنفوا فقد كان كتاب البخاري: **(الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)** هو المقدّم رُتبةً وصحةً، لا يدانيه في ذلك كتاب.

أحسن الإمامُ انتقاء أحاديثه من آلاف الأحاديث المروية، ثم أحسن الإيراد والتبويب والتفقّه، فحصَّل كتابُه شهرة منقطعة النظير في عصره فما بعده، ففحصه العلماء والنقاد طيلةَ قرون عديدة، فلم يجدوا في الكتاب مغمزًا يغض من شأنه، وإن وقع من بعضهم تتبّع ومؤاخذة لأحرف يسيرة منه، زادت الكتابَ قوةً، إذ صار جهد جِلّة العلماءِ الذين إليهم المرجع في هذا الفن، ولم يعد اجتهاد البخاري وحده، فحين نقول: «صحَّحه البخاري»، يندرج معه نقّاد الحديث وجهابذة الفنّ في العصور التالية.. وهذه ميزة قلما تحصل لكتاب.

والناظر في ترجمة الإمام البخاري **(جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث)** كما حلَّاه بذلك الحافظ ابن حجر، يعلم أن الله قد هيّأه لهذه المهمة العظيمة وهذا الفضل الباذخ.. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء!

وكل عظيم جليل لن يسلم من قدح قادح وتشغيب تافه وتشكيك حاقد.. وهكذا شأن البخاري وصحيحه، فحق للبخاري أن يردد:

**ما سَلِم الله مِن بريّته ولا نبيُّ الهدى فكيف أنا**

ولما كانت الشُّبَه خطافة، وصار القلم في أيدي الجهلة، وآذان الناس لا ترد صوتًا ولو كان نشازًا= استغلّ ذلك طائفةٌ من ذوي الحقد على السنة أو الجهل بالعلم وطرائق نقل السنن؛ لبثِّ تشكيكاتهم المغرضة، وشبههم الممرضة، على السنة جملةً وعلى أصح كتاب فيها على وجه الخصوص!

وقد كتب جملة من الباحثين في الدفاع عن هذا الكتاب العظيم جملة من الردود يكمّل بعضها بعضا؛ لكن لم نر كتابًا جامعًا في دفع الشبه، فرأى **مركز سلف للبحوث والدراسات** أن يسهم بدوره في الدفاع عن السنة النبوية بالدفاع عن صحيح الإمام البخاري ورد عاديات المعتدين، بمؤلّف يجمع فيه ما بثه المشكّكون وما اعترض به المعترضون على صحيح البخاري، مع الجواب عنها أجوبة علمية قريبة التناول لعموم الناس، شافية لمريد الحق.. وقد كلّفنا بهذه المهمة الباحثَيْن بالمركز: عبدالقادر محمد جلال (سابقًا)، وإبراهيم محمد صدِّيق، وحين اكتملت فصولُه ومباحثه قرأتُه وأصلحت فيه ما شاء الله لي أن أصلح تقديمًا وتأخيرًا وإضافةً وتنقيحًا.. حتى استوى الكتابُ على سوقه إن شاء الله تعالى.

فنرجو أن يسدّ هذا الكتاب ثغرةً في الدفاع عن السنة النبوية المطهرة، وشيئًا من الدَّين تجاه هذا الكتاب العظيم ومؤلفه الإمام.

**والله الموفق.**

**د. علي بن محمد العمران**

# المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

**وبعد،** فإنَّ الله تعالى قد تكفل بحفظ السنة النبوية المشرّفة، فبقيت كما راد الله لها على طول الزمان ومختلف العصور، مع أنه لم يَخْل زمن من أناس يطعنون فيها، ويردون أحاديثها، ويجرّحون رواتها وأئمتها.

- **وقد تعددت صور الطعن قديمًا وحديثًا في السنة النبوية في أشكال متنوعة، ومن أبرز تلك الصور:**

١- ترك الاحتجاج بالسنة بالكلية، والاكتفاء بالقرآن الكريم زعموا.

٢- ترك الاحتجاج بالأحاديث النبوية بحجة أنها آحاد.

٣- الطعن في رواة الأحاديث، بدءًا من الصحابة الكرام كأبي هريرة رضي الله عنه، وغيره من أئمة الرواية من التابعين فمن بعدهم، مثل الزهري، والإمام البخاري.

٤- التشكيك في قواعد علم الحديث وأصوله، ودعوى عدم كفايتها في حفظ السنة النبوية.

٥- التقليل من جهود أئمة الحديث في نقدهم الحديثي، وعنايتهم بالمتن.

٦- زعمهم وجود أحاديث كثيرة تخالف القرآن الكريم، والعلم الحديث.

٧- أخذ انتقادات المستشرقين والحداثيين والمخالفين لأهل السنة، ووضعها في قوالب علمية، والبحث عما يؤيدها، ثم طرحها على هيئة مسائل علمية قابلة للنقاش، ومدارستها للأخذ والرد.

وتكاد تكون هذه الصورة هي الأشهر في العصر الحاضر، وهي من أخطر الصور؛ لأن سالكها يدعي العلم والاجتهاد، ويحتج بأقوال ونصوص زاعمًا أنها تؤيد قوله، وتقوي رأيه، وينشر ذلك في كل موضع ومناسبة، مثل خطب الجمعة وغيرها من المناسبات العامة، دون اعتبار لصلاحية المكان، ولا لأهلية المخاطب والمستمع.

و«صحيح البخاري» يُعد بإجماع أئمة الإسلام أرقى جهود الأئمة والمحدثين في خدمة السنة النبوية، وأبرز الصور الواضحة لصحة القواعد التي وضعها المحدثون، للتثبت من سلامة الحديث من المطاعن وصحة نقله عن رسول الله.

ولذلك كان صحيح البخاري أكثر كتاب تعرّض لحملات النقد والتنقّص والتشكيك؛ في مقالات وكتب ومقابلات وغير ذلك، **ويجمع هذه الحملات صفةٌ مشتركة**: وهي الضعف العلمي، والبعد عن التخصص

الشرعي بله الحديثي، وهي خطة يراد منها التهوين من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، فإذا استطاعوا مجرَّد التشكيك به عند العامة، فقد وصلوا إلى بعض مبتغاهم!

وهذا صنيعهم في الرموز الإسلامية من الكتب العظام، والأئمة الأعلام، وقواعد الدين، والله متم نوره ولو كرهوا!

ومثل هذه الشبه والطعون المغرضة الهزيلة، لا تنقص شيئًا من مكانة الإمام البخاري وكتابه «الصحيح»، قال العلامة طاهر الجزائري: «والحال أن مزية الصحيحين ثابتة ثبوت الجبال الرواسي، لا ينكرها إلا غمر يزري بنفسه وهو لا يشعر، والعلماء إنما فتحوا هذا الباب لأرباب النقد والتمييز، الذين يرجحون ما يرجحون بدليل صحيح، مبني على القواعد التي قررها المحققون في هذا الفن، وأما المموهون الذين يريدون أن يجعلوا الصحيح سقيمًا، والسقيم صحيحًا، بشُبَه واهية جعلوها في صورة الأدلة، فينبغي الإعراض عنهم، مع حل الشبه التي يخشى أن تعلق بأذهان من يريدون أن يوقعوه في أشراكهم»[١].

**ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا المعنى:** «ومن أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين: ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين، وذلك أن الحق إذا جُحِد وعُورض بالشبهات أقام الله تعالى له مما يحق به الحق، ويبطل به الباطل من

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٢٩٨).

الآيات البينات بما يظهره من أدلة الحق وبراهينه الواضحة، وفساد ما عارضه من الحُجَج الداحضة، فالقرآن لما كذّب به المشركون، واجتهدوا على إبطاله بكل طريق مع أنه تحداهم بالإتيان بمثله، ثم بالإتيان بعشر سور، ثم بالإتيان بسورة واحدة، كان ذلك مما دل ذوي الألباب على عجزهم عن المعارضة، مع شدة الاجتهاد، وقوة الأسباب، ولو اتبعوه من غير معارضة وإصرار على التبطيل، لم يظهر عجزهم عن معارضته التي بها يتم الدليل»[١].

ولما كثرت هذه الشبه وانتشرت بين أيدي الناس بفضل وسائل الاتصال الحديثة، فما إن تُذكر شبهةٌ في المشرق إلا وبلغت المغرب أسرع ما يكون، ورأينا من واجب الوقت: وضع كتاب يناقش ويدحض هذه الشبه، ويعيد الأمور إلى قواعدها ويضبط الضوابط؛ ليقف المسلم على ما يحفظ له مكانة أصح كتاب في السنة المطهرة، فيكون عارفًا بما يدحض الشبهة بالحجة والبرهان.

**وقد جاءت فصول الكتاب على النحو التالي:**

- **الفصل الأول: الشبهات المثارة على الإمام البخاري، وفيه ستُّ شبه:**

- **الشبهة الأولى:** البخاري أعجميّ الأصل، والعجمة تمنعه من تمام الفهم والتحقيق.

- **الشبهة الثانية:** أعجميَّة البخاري، ودافعه لوضع الصَّحيح.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ٨٥- ٨٦)، بتصرف.

- **الشبهة الثالثة**: تعسّر جمع الإمام البخاري لأحاديث الصحيح من ستمائة ألف رواية في ست عشرة سنة.
- **الشبهة الرابعة**: اتِّهام الإمام البخاري بالتَّدليس.
- **الشبهة الخامسة**: دعوى أن البخاري كان جبريًّا.
- **الشبهة السادسة**: كلامُ جماعةٍ من كبار الحفاظ في الإمام البخاري مثل: الذهلي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.

• **الفصل الثاني: الشبهات المثارة على تصنيف الصحيح ورواياته، وفيه سبعُ شبه:**

- **الشبهة الأولى**: أن الإمام البخاري مات قبل أن يُبيّض صحيحه.
- **الشبهة الثانية**: عدم وجود نسخة الصحيح التي كتبها الإمام البخاري بخطه.
- **الشبهة الثالثة**: تعدد روايات الصحيح، ووجود اختلافات وزيادات فيما بينها.
- **الشبهة الرابعة**: رواية البخاري للحديث بالمعنى، واختصاره للحديث، وفيه:
  - **الفرع الأول**: رواية الإمام البخاري الحديث بالمعنى.
  - **الفرع الثاني**: وجود أحاديث مروية بالمعنى، وهي من تصرفات الرواة.
  - **الفرع الثالث**: تقطيع الحديث واختصاره، وتفريقه على مواضع.

■ **الشبهة الخامسة**: تصرُّف البخاري في الحديث بما يخدمُ مراده.

■ **الشبهة السادسة**: ضعف البخاري في تراجم الصحيح، وفيه:

- **الفرع الأول**: ترك التراجم دون أحاديث.
- **الفرع الثاني**: عدم مناسبة الترجمة للأحاديث التي يذكرها.
- **الفرع الثالث**: تراجم غير مرتبة.

■ **الشبهة السابعة**: كيف نضمن أنَّ صحيح البخاري لم يُحرَّف على مرِّ السنين؟

● **الفصل الثالث: الشبهات المثارة على أحاديث الصحيح وحجيتها، وفيه ثمانيةُ شبه:**

■ **الشبهة الأولى**: البخاري ليس معصومًا، فلا يصح وصف جميع أحاديثه بالصحة.

■ **الشبهة الثانية**: البخاري بشر يخطئ؛ فلم تجعلون صحيحه فوق النقد؟!

■ **الشبهة الثالثة**: بُعدُ وقوع الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيح، وفيه فرعان:

- **الفرع الأول**: القول باستحالة الوقوف على الإجماع، كما قاله بعض الأصوليين.
- **الفرع الثاني**: نقدُ بعض الحفاظ لأحاديث الصحيح يعني عدم وقوع الإجماع على صحتها.

■ **الشبهة الرابعة**: أن أحاديث الصحيح من قبيل أخبار الآحاد، وفيه:

- **الأمر الأول**: أن الآحاد لا تفيد العلم والقطع، فلا يستدل بها في العقائد.
- **الأمر الثاني**: أن حكم البخاري على الحديث بالصحة إنما هو في الظاهر، ولا يعني أنه صحيح في نفسه، فيصح مخالفته ومعارضته.

■ **الشبهة الخامسة**: مساواة صحيح البخاري بالقرآن.

■ **الشبهة السادسة**: وجود الإسرائيليات في الصحيح مما يرويه مسلمة أهل الكتاب.

■ **الشبهة السابعة**: وجود بلاغات وتعاليق وآثار في الصحيح.

■ **الشبهة الثامنة**: عدم اعتناء البخاري بنقد المتن، والاكتفاء بنقد السند.

● **الفصل الرابع: الشبهات المثارة على الرواة في صحيح البخاري، وفيه سبعُ شبه:**

■ **الشبهة الأولى**: تأثره بالسلطة في قلة الرواية عن أهل البيت.

■ **الشبهة الثانية**: طائفيَّة البخاري وتعصبه ضدَّ آل البيت في عدم الرواية عن جعفر الصادق.

■ **الشبهة الثالثة**: كثرة إخراجه عن أبي هريرة رضي الله عنه لأنه كان من عمال بني أمية.

■ **الشبهة الرابعة**: إخراجه عن رواة تُكلّم فيهم من جهة العدالة والضبط، وإخراجه عن رواةٍ ضعَّفهم هو بنفسه ثم روى عنهم. وفيه فرعان:

- **الفرع الأول**: إخراجه عن رواة تُكلّم فيهم من جهة العدالة والضبط.
- **الفرع الثاني**: إخراجه عن رجال ضعَّفهم هو ثم روى عنهم.

■ **الشبهة الخامسة**: إخراجه عمن وصف بالبدعة، مثل النواصب، والخوارج، والقدرية، والرافضة.

■ **الشبهة السادسة**: إخراجه عن رواة وصفوا بالاختلاط.

■ **الشبهة السابعة**: إخراجه عن رواة وصفوا بالتدليس.

● **الفصل الخامس: الشبهات المثارة على وقوع التعارض بين أحاديث الصحيح وبين غيرها، وفيه ثلاث شبه:**

■ **الشبهة الأولى**: وجود أحاديث تعارض القرآن الكريم.

■ **الشبهة الثانية**: وجود أحاديث تعارض أحاديث أخرى صحيحة.

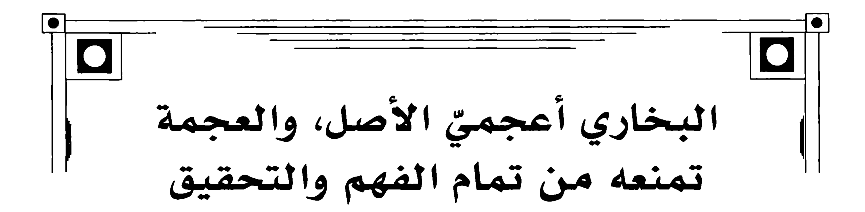
■ **الشبهة الثالثة**: وجود أحاديث تنافي العقل والعلم الحديث.

# الفَصْلُ الأَوَّلُ

## الشبهات المثارة على الإمام البخاري

- **الشبهة الأولى**: البخاري أعجميّ الأصل، والعجمة تمنعه من تمام الفهم والتحقيق.
- **الشبهة الثانية**: أعجميَّة البخاري، ودافعه لوضع الصَّحيح.
- **الشبهة الثالثة**: تعسّر جمع الإمام البخاري لأحاديث الصحيح من ستمائة ألف رواية في ست عشرة سنة.
- **الشبهة الرابعة**: اتِّهام الإمام البخاري بالتَّدليس.
- **الشبهة الخامسة**: دعوى أن البخاري كان جبريًّا.
- **الشبهة السادسة**: كلامُ جماعةٍ من كبار الحفاظ في الإمام البخاري مثل: الذهلي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.

## الشبهة الأولى



# البخاري أعجميّ الأصل، والعجمة تمنعه من تمام الفهم والتحقيق

**من الأمور التي أثيرت عن الإمام البخاري**: أنَّه كان من العجم، وأن العُجْمة منعته من التمكن في العلم، والتضلع في الحديث، والإمامة في الدين.

**فاسمه**: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه بن بذِذْبَه البخاري.

و(بَرْدِزْبَه) و(بذِذْبَه) اسمان أعجميان، ومعنى (بَرْدِزْبَه): الزارع[1].

و(بَرْدِزْبَه) وهو جدُّ جدِّه، كان مجوسيًّا، وقد مات على ذلك، وأما ابنه (المغيرة بن بردزبه) فقد أسلم على يدي يمان الجعفي والي بخارى، فمن أجل ذلك قيل عن البخاري: بأنه جعفي؛ لأن أبا جده أسلم على يدِ يمان الجعفي، فنسب إليه لأنه مولاه من فوقٍ[2].

**والبخاري**: نسبة إلى مدينة (بخارى) التي ولد فيها، وهي من بلاد

---

(١) ينظر: سيرة الإمام البخاري، للمباركفوري (١/ ٥١).

(٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١/ ٣١٨).

العجم، وتقع الآن في جمهورية أوزبكستان[١].

ومن المعلوم أنه كان من نتائج الفتوحات الإسلامية في المشرق الإسلامي: انتشار اللغة العربية فيها، فـ«استفاضت بالمسلمين الفتوح، واستفاض معهم شعر جاهليتهم، **وأسلمت الأمم، ودخلت في العربية كما دخلت في الإسلام**، ونزل بيان القرآن كالغيث على فطرة جديدة، فطرة أهل الألسنة غير العربية، بعد أن رويت من بيان الجاهلية في الشعر العربي، وامتزجت العرب من الصحابة والتابعين وأبنائهم بأهل هذه الألسنة التي دخلت في العربية»[٢].

**فنتج من ذلك** أن أصبحت اللغة العربية هي اللغة الأساسية، وصارت لغة التواصل بين الساسة، والعلماء، والأدباء[٣].

فمن ثَمَّ كثر العلماء من العجم، حتى صاروا من حَمَلة العلوم الشرعية والعقلية[٤].

وهذا الذي أُورد على الإمام البخاري يجاب عنه بما يلي:

**أولًا**: أنَّ العربية ليست عرقًا، وإنما هي لسانٌ ولغةٌ، فلا يمنع ذلك أن يبرع فيها ويتقنها من لم يكن من أهلها، وقد برع في لسان العرب -خاصة-

---

(١) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٧)، والإمام البخاري لتقي الدين الندوي المظاهري (ص: ٢٠).
(٢) مقدمة محمود شاكر لكتاب الظاهرة القرآنية، لمالك بن نبي (ص: ٤١).
(٣) ينظر: علماء ينسبون إلى مدن أعجمية وهم من أرومة عربية، لناجي معروف (ص: ٧).
(٤) ينظر: تاريخ ابن خلدون- المقدمة (٢/ ٤٦٥).

كثيرٌ من العلماء الذين لم يكونوا من أصلٍ عربي، مثل: شيخ العربية سيبويه، فقد ولد في قرية البيضاء من بلاد فارس[١]، ومثل أبي علي الفارسي، الذي ولد في مدينة فسا من بلاد فارس[٢]، وتلميذه ابن جني وغيرهم.

**ثانيًا:** أن الإمام البخاري كان من أئمة الاجتهاد المطلق، بشهادة أساطين العلم وجهابذة الأئمة من المتقدمين ومن بعدهم.

**قال ابن حجر:** «كتابه الجامع يشهد له بالتقدم في استنباط المسائل الدقيقة، **وبالاطلاع على اللغة والتوسع في ذلك، وبإتقان العربية والصرف،** وبما يعجز عنه الواصف، ومن تأمل اختياراته الفقهية في جامعه علم أنه كان مجتهدًا»[٣].

**ثالثًا:** أنه اتفقت أقوال كبار أئمة العلم في عصره على الثناء عليه، وأطبقت على الإشادة بفقهه وفهمه وحفظه، وهذا مما يؤيد ضمنًا سلامة عربيّته، وتمكّنه منها.

**رابعًا:** أنه بلغ الشهرة في سنٍّ مبكرةٍ، وكثر الآخذون عنه، وهو مع طول

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف (ص: ٧٠).

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، لعبد الفتاح إسماعيل شلبي (١/ ٥٣، ٥٧).

(٣) هداية الساري لسيرة البخاري (ص: ١١٦). وينظر أيضا منه: (ص: ٧٦)، وعمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع، للسخاوي، تحقيق مبارك بن سيف الهاجري، منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الكويت، ذو الحجة (١٤٢١هـ)، العدد (٤٤)، (ص: ٣٢٠).

رحلته، وذيوع خبره، وكثرة الآخذين عنه؛ لم يُعرف أن تُكلم فيه من تلك الناحية، إذ لو كانت عجمته باديةً على لسانه ومؤثرة في كلامه لنُقل ذلك وشاع.

**خامسًا:** أن من جملة الأساليب التي ذكرها أهل البيان، فيمن يروم الفصاحة، ويتحرى البلاغة: أن يصرف همَّه إلى حفظ القرآن الكريم، وكثيرٍ من الأخبار النبوية، وعدةٍ من دواوين فحول الشعراء ممَّن غلب على شعره الإجادة في المعاني والألفاظ(١).

ولا شك أن الإمام البخاري قد حاز الإمامة في علم القرآن والسنة النبوية، ومعرفة آثار الصحابة، والوقوف على أقوال أئمة التابعين الفصحاء، وأنه اطلع على جملةٍ وافرةٍ من شعر العرب وكلامهم، مع ما عُرف به من فهمٍ صحيحٍ وذوقٍ سليمٍ.

فهذا كله مما يؤهله إلى إدراك أسرار العربية، ومعرفة الأساليب البلاغية، والإلمام بأصول القواعد النحوية والصرفية(٢).

**ولا يُعكر على ما سبق تقريره:** قول صالح بن محمد الأسدي المعروف بـ«جَزَرة» عن الإمام البخاري: «ما رأيت خراسانيًّا أفهم منه، لولا عيٌّ في لسانه»(٣).

---

(١) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير (١/ ١٠٠).

(٢) ينظر: الإمام البخاري وصحيحه، لعبد الغني عبد الخالق (ص: ١٣٣)، والإمام البخاري لعبد الستار الشيخ (ص: ٢٩٠).

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٧).

فإن غاية ما يفيده وجود حُبسةٍ في لسانه عند نطق بعض الحروف، ولا يعني وقوع اللحن منه، ولا عدم إجادته العربية، أو ضعف البصر فيها.

على أن تلك الحُبسة النطقية، وهاتيك العقدة اللسانية قد وُجدت عند بعض كبار أئمة النحو والبيان، فما عُدّ ذلك منقصةً فيهم، ولا قدحًا في إمامتهم، ومن هؤلاء الأئمة: سيبويه[١]، والمُبَرّد[٢]، وصفي الدين الهندي من الأصوليين، وأحمد شوقي من الشعراء المعاصرين.

* * *

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص: ٦٧).
(٢) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/ ١٤١).

## الشبهة الثانية

# أعجميَّة البخاري، ودافعه لوضع الصَّحيح

لا يفتأ الطَّاعنون من ترداد تهمة أعجميَّة البخاري، سواء ما مرَّ بنا من أنَّ أعجميَّته مانعة له من تمام الفهم، أو ما يدَّعيه البعض من أنَّ أعجميته تثير الشكَّ في إدخال أحاديث في السنة وهي ليست منها، إذ إنَّ السنة النبوية الصادرة عن النبي ﷺ قد تلقاها العرب أولًا، فلِمَ يؤلف في الصَّحيح من ليس بعربي؟!

فمنطقُ هؤلاء هو: ما دام أنَّ البخاريَّ قد ولد في بلادٍ أعجميَّة، وهو ليس بعربيٍّ الأصل، فإنَّ دافعَه في التأليف في الصحيح مثارُ شكٍّ، وقد يكون أَدْخَل في الأحاديث ما ليس منها، وأينَ العربُ عن كتابة هذه الأحاديث؟!

وهذا الإشكال الذي يورده هؤلاء متلبِّسٌ بعددٍ من الأخطاء العلميَّة، سنناقش أبرزَها في النقاط الآتية:

**أولًا: ادِّعاؤُهم بأن البخاري مشكوكٌ في دافعه لكتابة الصحيح لأنَّه من بلدٍ أعجمي ادعاءٌ غير صحيح**؛ فالأمَّة الإسلامية كانت دولةً واحدةً، تدين بدينٍ واحدٍ، وعلماؤُها في كلِّ مصرٍ من أمصارها هم علماءُ الإسلام، فلا فرق

بينَ أن يكونَ العالِم في مكة أو الصِّين، وليس من شروط الاجتهاد عند أحدٍ من علماء المسلمين كون العالم عربيًّا، أو من بلدٍ معيَّن، بل يشترطون تحقق شروط الاجتهاد المعتبرة، والبخاريُّ ممَّن تحقَّقت فيه هذه الشروط، وشهد له كافة العلماء بهذه المرتبة.

**ثانيًا: اشتراط الطَّاعن أن يكون من يكتب في السنة عربيًّا يتناقض مع أصل عموم رسالة الرسول ﷺ والدين والقرآن!**

فإنَّ الله تعالى يقول مخاطبًا رسوله محمدًا ﷺ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، ويقول عن الرسالة: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾ [آل عمران: ٨٥]، ويقول عن الكتاب: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ١﴾ [الفرقان: ١]، فالرسول محمد ﷺ رسولٌ عالميّ، والرسالة -وهي دين الإسلام- رسالةٌ عالمية، والكتاب كتابٌ للعالم أجمع، فكيف يأتي هؤلاء ويناقضون هذه الأصول المحكمة ويشترطون أن يكون المؤلف في علمٍ ما عربيًّا حتى نقبل منه؟!

وكيف نشترطُ في كل عالمٍ أن يكون عربيًّا وكثرةٌ كاثرةٌ من علماء العربية لم يكونوا من العرب؟! فواضع دستورِ اللغة العربية وباسطُ علم النحو هو: سيبويه، وهو من أسرةٍ فارسية[١]، وفقيه اللغة ابن جني كان عبدًا روميًّا، وأبو علي الفارسي لم يكن عربيًّا، وأحمد بن فارس صاحب أحد أشهر معاجم اللغة وهو «مقاييس اللغة» من أصلٍ فارسي، والفيروز آبادي

(١) ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص: ٩٠ -١١٢).

صاحب «القاموس المحيط» من فيروز آباد، وأبو منصور الثعالبي أديب العربية الأشهر في القرن الخامس حتى قال عنه أبو إسحاق الحُصْري: «هو فريد دهره، وقريع عصره، ونسيج وحده، وله مصنَّفات في العلم والأدب، تشهدُ لهُ بأعلى الرُّتب»[1] هو من نيسابُور، وانظر إلى الكتب المصنَّفة في تراجم النُّحاة واللغويين لترى أنَّ ما يُقارب النِّصف منهم من بلادِ العجم، وكل هذا دليلٌ على عالميَّة الدِّين، وأنَّ اعتبار البُلدان في النُّبوغ العلمي في علوم الإسلام ليس له أيُّ اعتبار.

**ثم هناك أمر آخر يجبُ أن نعرّج عليه وهو: هل كانَت هذه البلاد التي ذَكَرها المشكِّكون أعجميَّةً بالكامل؟**

الأمر ليس كذلك، فإنَّ اللغة العربيَّة كانت اللغة الرئيسة للدَّولة الإسلاميَّة، وكان المسلمون كلَّما فتحوا بلادًا نشروا فيها العربيَّة لأنَّها لغة الدِّين والدَّولة، ومن أدلِّ الدَّلائل على هذا ما ذكره المؤرخون الذين أرَّخوا لتلك البلاد وذكروا الأجواء العلميَّة فيها، وذكروا علماءها ومحدِّثيها، والمطَّلع على ذلك يدرك أنَّ اللغة العربيَّة كانت سائدة في تلك البلاد[2].

**وخلاصة الأمر**: أنَّ هذه البلاد كانت ضمنَ الدَّولة الإسلاميَّة، ولا فرق بين أن ينبغ عالمٌ من شرق الدَّولة وآخر من غربها ما دام أنَّه قد استوفى الشروط التي تؤهِّلُه لأن يكون عالمًا.

---

(١) زهر الآداب وثمر الألباب (١/ ١٦٩).

(٢) ينظر على سبيل المثال: تاريخ قزوين لعبدالكريم الرافعي القزويني، وتاريخ نيسابور للحاكم النيسابوري (المنتخب منه)، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني.

**ثالثًا: سببُ هذا الفهم الخاطئ: عدم المعرفةِ بكُتُب الحديث وطريقةِ تدوينها، فإنَّ هذه الدعوى تعني أنَّ البخاري جاء بأحاديث من عند نفسِه لم يروها أحدٌ قبله!**

والأمر خلاف ذلك، فكُتب الحديث -وعلى رأسها صحيح البخاري- ليس لأصحابِها فيها إلَّا الجمع والانتخاب والتَّدقيق والترتيب، ليس إلَّا.

وقد شاركه في رواية هذه الأحاديث عشراتُ المحدِّثين من شيوخه فمن دونهم، وهي مدونة في المدوَّنات الحديثية، كالجوامع والمصنَّفات والموطآت والمسانيد، فلم يتفرَّد البخاريُّ بهذه الأحاديث، وحيثُ ثبت أنَّه ناقلٌ لهذه الأحاديث، ومنتخبٌ لها من الأحاديث التي دوِّنَت قبله، ويُضاف إليه مشاركةُ غيره لهُ في روايتها؛ فلا وجه للتشكيك إذًا في دوافعه.

ولاستيعاب هذه القضيَّة نعرِّج سريعًا على قصَّة تدوين السنة، فقد بدأت كتابة الحديث منذ عهد النَّبي ﷺ، وفي ذلك أحاديث صريحة، منها أنَّ النَّبي ﷺ قال: «اكتبوا لأبي شاه»[1]، وصحَّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه منِّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب»[2]، فبدأت الكتابة منذ زمنِ النبي ﷺ[3].

وما ورد في النَّهي عن الكتابة إمَّا منسوخٌ أو ضعيفٌ أو مقيَّدٌ بحالة أو

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (١١٣)، ومسلم (٣٠٠٤).

(٣) ينظر: السنة قبل التدوين (ص: ٣٠٣ -٣١٠).

وقتٍ معيَّن كما هو معروفٌ ومفصَّلٌ في موضعه.

وبعد موت النَّبي ﷺ اهتمَّ الصحابة الكرام رضوان الله عليهم بالحديث الشَّريف حفظًا وتداولًا وتحديثًا، واعتنى طائفةٌ منهم بالكتابة مع تفاوتٍ بينَ الصَّحابة في ذلك.

ثمَّ بدأت حركة التَّدوين تتوسَّع في عصر التَّابعين، فهم قد تلقَّوا العلم كلَّه من الصحابة الكرام وحدَّثوا عنهم، وكانت حلقات الحديث والتَّحديث معروفة، فكانَ التابعون يهتمُّون أيّما اهتمام بالتَّدوين والكتابة، حتَّى إنَّك تقرأ في سيرهم عن طريقَة تلقِّيهم الحديث وكتابتِه، فتتعجَّب من الحِرص والاهتمام الشَّديدَين على الكتابة.

وبقِيَ الأمرُ كذلك حتى جاءَ عمر بن عبدالعزيز (ت: ١٠١هـ)، وعلى يده قامت حركة التَّدوين الكبرى في علم الحديث، حيث أرسل إلى عامله بالمدينة أن «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه؛ فإني قد خِفت دروس العِلم وذهابَ أهله»[1]، فقامت حركةٌ علميَّة كُبرى، وكَتَب العُلماء والمحدِّثُون -وجلُّهم من العرب- الصحف الحديثيَّة كالموطَّآت والمصنَّفات والمسانيد، ويعتبرُ هذا الجيل جيل التَّأسيس لعلوم السنَّة المطهَّرة، ففيه مالك والشافعي والثوري والأوزاعي وشعبة وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم.

واستمرَّت حركة التَّدوين والتَّصنيف تزداد وتتطوَّر، وتأخذُ أشكالًا

---

(١) سنن الدارمي (٥٠٥). وينظر: السنة قبل التدوين (ص: ٣٢٨-٣٣٣).

عديدة من التأليف، وحتى لا نُطيل الكلام في هذا الباب دُونك جملة من مصنَّفات علمِ الحديث، وكلُّها قبلَ صحيح البخاري، فمنها:

- صحفُ الصَّحابة(١).
- صحفُ التابعين(٢).
- الجوامع(٣).
- الموطآت(٤).

---

(١) ومن أمثلة ذلك: صحيفَةُ الصَّحابي الجليل سعد بن عبادة الأنصاري، وصحيفة عبد الله بن أبي أَوفى، وصحيفة أبي رافع القبطي، وصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، وصحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري، وصحيفَة عبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة نبيط بن شريط الأشجَعي رضيَ الله عنهم أجمَعِين. وينظر للتوسع: تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص: ٩٨)، وصحائف الصحابة وتدوين السنة النبوية المشرفة لأحمد عبدالرحمن صويان، والسنة النبوية حجيتها وتدوينها (ص: ٧٦-٧٧)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص: ٢٩٤-٢٩٥)، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه لمحمَّد الأعظمي.

(٢) ومن أمثلة ذلك: صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، وصحيفة أبي الزُّبير محمد بن مسلم الأسدي، وصحيفة أبي عدي الزبير الكوفي، وصحيفة أبي العُشَراء الدارمي، وصحيفة زيد بن أبي أُنيسة الرهاوي، وصحيفة أيوب السختياني، وصحيفة هشام بن عروة بن الزبير، وصحيفة أبي عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ويونس بن عبيد العبدي. وينظر للتوسع: السنة النبوية حجيتها وتدوينها (ص: ٨٢-٨٣)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص: ٢٩٧-٢٩٨)، والسنة قبل التدوين (ص: ٣٢١-٣٢٨).

(٣) ومن أمثلة ذلك: جامع معمر بن راشد؛ ملحقٌ في آخر المصنف لعبدالرزاق، وجامع حمَّاد بن زيد، وجامع سفيان الثوري.

(٤) ومن أمثلة ذلك: موطأ الإمام مالك، وموطَّأ ابن وهب.

- المسانيد[١].

ولا نريد التوسُّع في باب تدوين السُّنة فهو موضوعٌ آخر[٢]، وإنما نريد الإشارة إلى هذِهِ الكُتُب والمصنَّفات قبل الإمام البُخاري وهي كثيرةٌ متعدِّدة، وكتَّابها ومؤلِّفوها جُلُّهم من العرب، وهؤلاء الأئمة هم من أقاموا سوقَ الحديث، ووضعوا أركانه، ووطَّدوا دعائمَه، وشيَّدوا بُنيانَه، وكل من جاء بعدَهُم اعتمدَ عليهم، وأفاد منهم، ولم يخترع شيئًا من عند نفسه.

فاستنكارُ الكاتب أعجميةَ البخاري هو المُستنكر؛ لأنَّه إنما نقل علمًا موجودًا مدونًا قبله، وأحاديث موجودة ثابتة متَّصلة الأسانيد إلى النبي ﷺ.

**رابعًا: يصوِّر مثير هذه الشبهة الإمامَ البخاري وكأنَّ حياته كلها كانت في تلكَ البلاد الأعجمية، فنشأ فيها وطلب فيها العلم، وألَّف فيها إلى أن مات بها!**

وهذا غير صحيح؛ فمن تتبَّع سيرة الإمام البخاري يجد أنَّ طلَبه للعلم كان في ديارٍ عربية، ورحلاته كانت إلى بلادٍ عربية، وتحديثه وبثُّه للعلم كانت في بلادٍ عربية، فحياته جلُّها في بلادٍ عربية، فالبخاري طلبَ العلم

---

(١) ومن أمثلة ذلك: مسند إسحاق بن راهويه، ومسند بقي بن مخلد، ومسند الحميدي، وأكبرها وأوسعها مسند أحمد بن حنبل.

(٢) ينظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي، والسنة النبوية حجيتها وتدوينها، والسنة قبل التدوين، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لعبد الحليم محمود (ص: ٣٥-٦٠)، وتدوين السنة النبوية نشأته وتطوره للدكتور: محمد بن مطر الزهراني.

في بغداد والبصرة والكوفة ومكَّة ومصر والشام[١]، يقول البخاري عن نفسه ورحلاته: «لقيت أكثر من ألف رجلٍ من أهل العلم؛ أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشَّام، ومصر، لقيتهم كرَّات قرنًا بعد قرن ثم قرنًا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، وبالحجاز ستَّة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان»[٢].

**فها هو البخاري قد أفنى عمره في بلادٍ عربية، وتحمَّل العلم بلغةٍ عربية، وحدَّث عن عرب، وكثيرٌ من رجال أسانيده عرب، ثمَّ يأتي من يقول: أعجميته مثيرةٌ للشَّك!**

وظهر أخيرًا بهذه الأوجه تهافت هذه الشبهة والحمدلله.

* * *

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٤-٣٩٥).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٤).

## الشبهة الثالثة

# تعسّر جمع الإمام البخاري لأحاديث الصحيح من ستمائة ألف رواية في ست عشرة سنة

**قال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري**: «صنفت كتابي (الصحاح) بست عشرة سنة، خرَّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله عَزَّوَجَلَّ »[١].

قال الذهبي: «رويت من وجهين ثابتين عنه»[٢].

زعم بعض من علق على هذا الخبر: إن جمع هذا العدد الكبير من الأحاديث في هذه المدة القصيرة مما يصعب حصوله، ويبعد وقوعه في واقع معيشة إنسان سويّ، يسعى في الحصول على رزقه، وقوام حياته.

**وهذا التشكيك قائم على أمرين**: إما تضعيف الرواية، وبالتالي عدم ثبوت هذا القول، وإما تكذيب البخاري.

**والأمر الأول باطل،** فالرواية ثابتة عنه، فلم يبقَ له إلا اتهام الإمام البخاري بالكذب!! وكفى بهذا فجورًا وسقوطًا لقائله!

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٨٥).
(٢) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٧).

وبعضهم له مثار آخر لهذا الزعم وهو: الجهل بأمر الرواية، والغفلة عن حال المحدثين، وقياس أحوالهم العالية على ما عهدوه من هممهم القاصرة، واعتبار طباعهم الزكية على ما عرفوه من أنفاسهم الكليلة.

قال الرافعي في مثل هؤلاء: «ولقد رأينا كثيرًا من أهل عصرنا يمضغون علماء العرب مضغًا، ويلوون ألسنتهم بعبارات من الإزراء على ما وردت به الرواية من أنباء حفظهم، لا يَعجَبون في أنفسهم من أن يكون ذلك صدقًا فحسب، ولكنهم يعجِّبونك من كذبه، وينبهونك على سخافة المغالاة فيه بزعمهم؛ لما يشق عليهم من النزوع إلى مثله والأخذ في ناحيته، ولقصر نظرهم عن الطموح إلى بعض مراتبه! فيأتونك بالكلام اعتسافًا، ويتخرصون بالأحكام جزافًا، ويزعمون أن أكثر ما رُوي عن علمائنا في الحفظ فهو إما تنفيق لهم في سوق التاريخ، أو تلفيق عليهم في مساقه، ولو أنك اعترضت الحجة في مدارج أنفاسهم لرأيتها هواءً، أو كلامًا هراءً، فهم يقيسون على ما في طباعهم من الكلال، وما في أنفسهم من الهوينا والوكال؛ ثم هم قوم لا يكشفون عن أسباب الحوادث العربية، ولا ينفذون بين معاقد تلك الأمور ومصادرها؛ وقد جهلوا تاريخ الرواية، وجهلوا معه الأسباب التي بعثت من تلك الهمم سوابق غاياتها، وأظهرت لها من معجزات الحفظ خوارقَ آياتها، ورفعت للأجيال على قمة التاريخ العقلي خوافقَ راياتها؛ فهؤلاء لا نزيد على أن نقول فيهم: هؤلاء»[١].

---

(١) تاريخ آداب العرب (١/ ٣١١).

● **والرد على هذه الشبهة بأمور:**

**أولًا:** أن مبنى ذلك على قوة الذاكرة، وسعة الحفظ، وهي من الأمور المشهورة عند الأمم، عُرفت عن العرب وغيرهم.

فأما غير العرب فقد كان الحفظ من وسائل نقل التاريخ والتقاليد والشرائع والآداب وغيرها من العلوم، «فكانت هي صورة الفكر الإنساني على الحقيقة»[(١)].

وأما العرب فإن الحفظ من الأمور المألوفة لديهم، والشائعة في أخبارهم، وقد قال الجاحظ: «العرب أوعى لما تسمع، وأحفظ لما تأتي»[(٢)].

قال السخاوي: «كان العرب مخصوصين بالحفظ، مطبوعين عليه؛ بحيث كان بعضهم يحفظ أشعار بعضٍ في سمعة واحدة»[(٣)].

ولم يختص المحدثون بقوة الحافظة، فقد كان يشاركهم في ذلك غيرهم من علماء الفنون الأخرى، مثل رواة الشعر، فقد «تفرد جماعة بجمع كل أنواع الشعر، وكانت لهم في الحفظ نوادر غريبة، لتَعَوّد ذاكرتهم على ذلك مذ أخذ الناس في ذلك العصر بتعويد حوافظهم على حفظ القرآن والحديث، لتجنب الكتابة، فكان فيهم من يحفظ بضعة وعشرين ألف

(١) تاريخ آداب العرب (١/ ٣١١). وينظر أيضا: (١/ ٢٧٨).
(٢) البيان والتبين (٣/ ٣٦٦).
(٣) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (١/ ٨٥).

قصيدة، يرويها بأسانيدها ومعاني ألفاظها»[١].

وقال الثعالبي عن بديع الزمان الهَمَذاني: «كان ينشد القصيدة التي لم يسمعها قط وهي أكثر من خمسين بيتًا، فيحفظها كلها ويؤديها من أولها إلى آخرها، لا يخرم حرفًا ولا يخل بمعنى، وينظر في الأربعة والخمسة أوراق من كتاب لم يعرفه ولم يره نظرةً واحدةً خفيفةً، ثم يهذّها عن ظهر قلبه هذًّا ويسردها سردًا، وهذه حاله في الكتب الواردة عليه وغيرها»[٢].

ولذلك «لم يكن من العجيب أن يحفظوا ما حفظوه، ولكن العجيب أن لا يكونوا قد حفظوا أكثر من ذلك؛ فأولئك قوم هيأهم الله لما برعوا فيه بالأسباب الآخذة إليه، والعلل المقصورة عليه؛ فاجتمعت له أنفسهم، وتوفرت قواهم، وفرغت أذهانهم؛ حتى لم يكن من هَمّ أحدهم إلا أن يرى نفسه شخصًا للعلم الذي هو بسبيله، فيقال: فلان صاحب الفن، والفن هو فلان»[٣].

**بل شواهد صدق ذلك ماثلة أمامنا في العصر الحاضر**، فهذا الشيخ محمد البشير الإبراهيمي (ت: ١٣٨٥هـ) ذكر محفوظاته، فذكر عشرات الكتب من المتون والمنظومات العلمية والدواوين[٤].

**ومثله** العلامة الميمني الراجكوتي، وبدر الدين الحسني المحدّث،

---

(١) تاريخ التمدن الإسلامي، لجورجي زيدان (٣/ ١٢٣)، بتصرف.
(٢) يتيمة الدهر (٤/ ٢٩٣). وينظر أيضا: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٧/ ١٧٣).
(٣) تاريخ آداب العرب (١/ ٣١٣).
(٤) ينظر: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (٥/ ٢٧٣- ٢٧٤).

وجولة في كتاب «فهرس الفهارس» للكتاني توقفك على أخبار الحفاظ ممن قرب عهدهم منّا، فكيف بما سبق من العصور ممن شهد له بذلك العلماء والحفاظ.

**ثانيًا**: أن قول الإمام البخاري السابق من دلائل ذكائه، وقوة ذاكرته، وكثرة محفوظاته، وهذا ما شهد به شيوخه وأقرانه الذين رأوه وعاصروه، وأخذ عنهم وأخذوا عنه.

قال عن نفسه: «كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا وأذكر إسناده»(١).

وأما شهادة أقرانه، فقد قال علي بن الحسين بن عاصم البيكندي: «قدم علينا محمد بن إسماعيل فاجتمعنا عنده، ولم يكن يتخلف عنه من المشايخ أحد، فتذاكرنا عنده، فقال رجل من أصحابنا -أراه حامد بن حفص-: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي، قال: فقال محمد بن إسماعيل: أوتعجب من هذا؟ لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مائتي ألف حديث من كتابه، وإنما عنى به نفسه»(٢).

وأما شهادة شيخه، فقد قال سليم بن مجاهد: «كنت عند محمد بن سلام البيكندي، فقال لي: لو جئت قبل لرأيت صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث، قال: فخرجت في طلبه حتى لقيته، فقلت: أنت الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر منه، ولا أجيئك بحديث من

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٢/ ٥٨).
(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٤٥- ٣٤٦).

الصحابة أو التابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصحابة أو التابعين إلا وَلي في ذلك أصل، أحفظ حفظًا عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ»[١].

وهذه شهادة شيخه إمام العلل في عصره، قال حامد بن أحمد: «ذُكر لعلي ابن المديني قول محمد بن إسماعيل: ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني، فقال: ذروا قوله، هو ما رأى مثل نفسه»[٢].

وقد استغنى بما وهبه الله من قوة الحافظة عن كتابة درس السماع مع أقرانه، فقد قال حاشد بن إسماعيل: «كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب فما معناك فيما تصنع؟ فقال لنا بعد ستة عشر يومًا: إنكما قد أكثرتما عليّ وألححتما، فاعرضا عليّ ما كتبتما، فأخرجنا ما كان عندنا فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر القلب حتى جعلنا نُحْكِم كتبنا على حفظه، ثم قال: أترون أني أختلف هدرًا وأضيع أيامي! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد»[٣].

**ولم يكن الإمام البخاري بِدعًا من المحدثين في كثرة محفوظاته، وسعة مروياته**، بل هذه الصفة مما اشتهرت عن جماعات كثيرة، ومن نظر في طبقات الحفاظ للذهبي، وذيوله ككتاب الحسني، وابن فهد، والسيوطي

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٤٥).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٣٨).

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٣٤).

عرف ذلك[١].

**ثالثًا:** أن الإمام البخاري ما بلغ تلك المنزلة الرفيعة في العلم والفهم والإمامة والنقد، إلا لجملة أسباب اجتمعت فيه، وعدة خصائص توفرت لديه، بشهادات متواترة من علماء عصره، **منها**:

١- نقاء سيرته، وصفاء سريرته، وطيب روحه، وزكاء أنفاسه.

٢- ما حباه الله تعالى من قوة الحفظ، وقد مر ذكر شيء من أخباره.

٣- ما تميز به من النبوغ المبكر والذكاء المفرط:

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري -وقد ألف كتابًا في سيرته-: «قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ألهمتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب، قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: **عشر سنين أو أقل**، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخليّ وغيره، وقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان إن أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحْكَم كتابه، فقال: صدقت، فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت

---

(١) ينظر نبذٌ من أخبارهم في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٢/ ١٧٥)، وتدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٤٠)، وحفظ الله السنة وصور من حفظ العلماء لها وتنافسهم فيها، لأحمد السلوم (ص: ٢٨١).

عليه؟ فقال: **ابن إحدى عشرة**، فلما طعنتُ في **ست عشرة سنة**، حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها، وتخلّفت بها في طلب الحديث، فلما طعنت في **ثمان عشرة** جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ، في الليالي المقمرة، وقال: قلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب»[(١)].

٤- التفرغ التام لطلب العلم، وتحمّل المشاق في تحصيله، والرحلة الواسعة من أجله، وإنفاق المال في سبيله:

**قال ابن حبان**: «فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قَطْع المفاوز والقِفار، على التنعم في الديار والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار، والدوران في جميع الأقطار، حتى إن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة، لئلا يُدخِل مضلٌّ في السنن شيئاً يُضلُّ به، وإن فعل فهم الذابّون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين»[(٢)].

**وقال أيضًا**: «ثم أخذ عن هؤلاء -يعني عن من سبق من أئمة الحديث من أمثال: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني- مسلك

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٢٤- ٣٢٥).

(٢) المجروحين، لابن حبان (١/ ٢٧).

الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة، منهم: محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، **ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري**، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم، أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، حتى إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها؛ عدها عدًّا، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعًا، ولأظهرها ديانةً، ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعماء»(١).

ويقول الحاكم فيه وفي أمثاله من أئمة الحديث: «هم أصحاب الحديث، ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله أجمعين، من قوم آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعُّم في الدمن والأوطار وتنعموا بالبؤس في الأسفار، مع مساكنة أهل العلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار بوجود الكِسَر والأطمار، قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النفوس الشهوانية، وتوابع ذلك من البدع والأهواء والمقاييس والآراء والزيغ، جعلوا

---

(١) المجروحين لابن حبان (١/ ٥٨-٧٤).

المساجد بيوتهم، وأساطينها تكاهم، وبواريها فرشهم»[١].

وأما عن رحلاته من أجل سماع الحديث، فقد قال عن نفسه: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم: أهل الحجاز، ومكة والمدينة، والكوفة والبصرة، وواسط وبغداد، والشام ومصر، لقيتهم كرات قرنًا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وبالبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان»[٢].

وأما إنفاق المال في سبيل طلب العلم، فيدل عليه قول ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: «سمعته يقول: كنت أستغلُّ كلَّ شهر خمس مائة درهم، فأنفقت كل ذلك في طلب العلم».

فقلت: «كم بين من ينفق على هذا الوجه، وبين من كان خلوا من المال، فجمع وكسب بالعلم، حتى اجتمع له». فقال أبو عبد الله: «﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓۚ﴾ [القصص: ٦٠]»[٣].

**رابعًا:** أن فهم طريقة المحدّثين في عدّ الحديث ترفع الإشكال في ذِكْر هذا العدد الضخم، فعدّ الحديث عندهم إنما هو بحساب كل سندٍ وطريقٍ مختلف.

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ١٠٨).
(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٢/ ٥٨)، بتصرف.
(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٤٩).

قال ابن الصلاح في شرح عبارة البخاري: «هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عُدّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين»(١).

وقال الذهبي: «كانوا يعدون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فُسّر، ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك»(٢).

ومعنى ذلك: أن حساب العدد في الأحاديث والآثار يكون بعدد الطرق والأسانيد، لا بعدد الألفاظ المروية.

فمثلًا قوله ﷺ: «**من كَذَب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النّار**»(٣) روي عن أكثر من سبعين صحابيًا(٤)، فهو على طريقة المحدثين: يكون سبعين حديثًا، وليس حديثًا واحدًا، بل أكثر من ذلك إذا اعتبرنا الأسانيد المروية لكل حديث، فقد يصل تعداد طرق هذا الحديث إلى المئات على طريقة المحدّثين في العدّ.

فكل خبرٍ مروي عن صحابيّ معينٍ أو إمامٍ مكثرٍ؛ إذا تعددت الطرق والأسانيد إليه، فإن كل طريقٍ وسندٍ يكون حديثًا في عدّ المحدّثين.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٠- ٢١).
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٧).
(٣) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٣)، من حديث أبي هريرة.
(٤) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢/ ٦٢٨).

قال السباعي: «وبهذا إذا جُمعَتْ أقوالُ النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته إلى أقوال الصحابة والتابعين، وجُمعَتْ طرقُ كلّ حديث منسوب للنبي ﷺ وللصحابة وللتابعين؛ لا يستغرب أبدًا **أن يبلغ ذلك كله مئات الألوف بهذا المعنى**»(١).

**وسبب اعتماد المحدثين هذه الطريقة في حساب الأسانيد والطرق:** هو الوقوف على مدار الإسناد، ومعرفة علل الخبر من حيث اتفاق الرواة واختلافهم، وما ينشأ عن ذلك من شذوذ أو نكارة أو اضطراب، ومدى توافق الطرق في الاعتبار، وصلاحيتها في التقوية في الشواهد والمتابعات.

**وإذا عُلم بعد ذلك:** ازدياد الطلبة والرواة في كل عصر؛ وأن الناقلين للخبر في عصر التابعين أكثر منه في عصر الصحابة رضوان الله عليهم، وأن الرواة في عصر أتباع التابعين أكثر منه في عصر التابعين؛ فإنه يوقف على شيء من جهود المحدثين في سبيل جمع السنة النبوية، وتمحيص طرقها وأسانيدها، ومعرفة ما رواه آلاف الرواة على اختلاف عصورهم ودرجاتهم من حيث الثقة والضعف، والاتصال والانقطاع، ومالهم في ذلك من أحوال ومراتب، ومن تحقق بطريقتهم وفهمها حق الفهم؛ وقف لها وقفة إجلال وإكبار، وأن الله قد هيأهم لهذه المهمة الصعبة الجليلة.

وقد قال المستشرق مرجليوث: «إلا أن قيمتها [أي: نظرية الإسناد] في

---

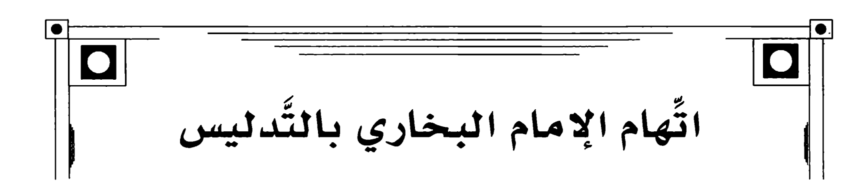
(١) السنة ومكانتها، للسباعي (ص: ٢٤٧).

تحقيق الدقة لا يمكن الشك فيها، والمسلمون محقون في الفخر بعلم حديثهم»[١].

* * *

(١) محاضرات عن المؤرخين العرب (ص: ٢٠).

## الشبهة الرابعة



# اتِّهام الإمام البخاري بالتَّدليس

من الدعاوى التي ما فتِئت بعض الأقلام تردِّدها: أنَّ البخاري كان مدلِّسًا!

واستندوا في ذلك إلى بعض أقوال أهل العلم؛ ليتوصَّلوا إلى أنَّ البخاريَّ ممَّن اتُّهم بالتَّدليس، وبناءً عليه فإنَّ صحيح البخاري غير مقبول؛ لأنَّ واضع الصحيح موصوفٌ بالتَّدليس عند علماء الجرح والتعديل.

وسنضع هذه الشُّبهة في الميزان العلمي الصحيح، ونُنبِّه إلى أن قصدَهم هو أنَّ الإمام البخاري موصوفٌ بالتَّدليس، وأما شبهة أنَّه يروي عن المدلسين فسيأتي الحديث عنها(١).

**تكأة أصحاب هذه التُّهمةِ**: أنَّ البخاريَّ روى عدة أحاديث عن محمَّد بن يحيى بن عبد الله الذهلي، لكنَّه لم يصرِّح باسمه كاملًا، فتارةً ينسبه إلى جدِّه، وتارة ينسبه إلى جدِّ أبيه. ثم طاروا بكلمة وجدُوها للذَّهبي، إذ قال في ترجمة الذهلي: «روى عنه خلائق، منهم...محمد بن إسماعيل البخاري، ويدلِّسه كثيرًا، لا يقول: محمَّد بن يحيى، بل يقول: محمّد فقط، أو: محمد بن خالد، أو: محمد بن عبد الله ينسبه إلى الجدّ،

---

(١) ينظر: كتابنا هذا (ص:٢٣٩).



ويعمِّي اسمه؛ لمكان الواقع بينهما، غفر الله لهما»[١]. فهذه الكلمة من الذَّهبي يتغنَّونَ بها في كلِّ محفلٍ، ويُزاحمون بها في كلِّ نادٍ، ويطيرون بها في كلِّ مجلس.

**كشف وبيان:**

من تأمَّل في هذه الشبهة ثم عرف حقيقة صنيع البخاري أدرك أنَّ هذا ليس طعنًا في البخاري، وبالتَّالي فليس طعنًا في الصَّحيح من باب أولى، وقد وقع الطَّاعنون في عددٍ من الأخطاء العلميَّة عند نقدهم للبخاريِّ من هذا الوجه، بل وقعوا في تدليسٍ حقيقيٍّ ليمرِّروا الطعنَ في صحيح البخاري، **ويمكن مناقشة هذه الشبهة من خلال الآتي:**

**أولًا: تواتر أقوال الأئمَّة في الثناء على البخاري وإمامته في الحديث والتَّسليم له في هذا الشأن:**

فقد **تواترت أقوال أهل العلم** في زمان الإمام البخاريّ وبعده على أنَّه ثقة، بل في أعلى مراتب التوثيق، وقد قبلوا رواياته واحتجّوا بها، بل وتواردوا على الإشادة بها، وأنَّها في أعلى درجات الصِّحة، لم يخالف في ذلك أحدٌ، وليس غرضنا أن نستعرضَ كلمات أهل العلم في الثَّناء على الإمام البخاري فهي كثيرةٌ جدًّا، لكنَّنا نورد ما قاله الذَّهبي نفسه -والذي يُدَّعى أنه قد بيَّن تدليس البخاري- فإنَّه قال عن صحيح البخاري: «وأمَّا جامعه الصحيح فأجلُّ كتب الإسلام وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى، وهو

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٧٥).

أعلى شيء في وقتنا إسنادًا للنَّاس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلوِّ سماعه، فكيف اليوم؟ فلو رحل الشَّخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخٍ لما ضاعت رحلته»(١)، وقال عن البخاري نفسه: «البخاري ثقةٌ مأمونٌ محتجٌّ به في العالم»(٢).

والشَّاهد من هذا أنَّ البخاري قد اتَّفق العلماء -ومنهم الذهبي- على جلالته وإمامته وتوثيقه، وأنه أمير المؤمنين في الحديث، ولا يمكن أن يقولوا ذلك مع معرفتهم بأنه يدلس تدليسًا يطعن فيه وفي صنيعه.

**ثانيًا: حقيقة التهمة**: إنَّ الطَّاعنين في الإمام البخاريِّ انتقلوا من وصفه بالتَّدليس إلى الطَّعن فيه وجرحه جرحًا مطلقًا، وبنوا على ذلك الطَّعن في صحيح البخاري؛ **وهذا خطأ علميٌّ فادح في الحكم على البخاري وعلى صحيحه؛ لأنَّ من أراد الطَّعن في البخاري من هذا الباب يجب عليه أن يقوم بثلاثة أمور**:

- أن يعرِّف التدليس وأقسامه.
- أن يبيِّن حقيقة ما وقع فيه البخاري.
- أن يبيِّن حكم المحدِّثين على ما وقع فيه البخاري، هل يعدُّ طعنًا عند علماء الحديث أو لا يعدُّ كذلك.

والطَّاعنون لم يقدِّموا شيئًا من ذلك، وإنَّما اعتمدوا على كلمة الذهبي

---

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٣).

كما بينًّا، وما ذكره الذهبي من أن الإمام البخاري لم يكن يصرّح باسم شيخه الذهلي صحيح، فنحن لا ننكر ذلك ولا نخفيه؛ وحكاية ذلك موجودة في كتب علمائنا، ولكنَّنا ندرك جيدًا ماذا فعل الإمام البخاري وموقع ما فعله في الميزان الحديثي.

إنَّ صنيعَ البخاريّ هذا يُسمَّى عند علماء الحديث: تدليس شيوخ، «وهو: أن يروي عن شيخٍ حديثًا سمعه منه، فيسمِّيه أو يكنِّيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به؛ كي لا يعرف»[1]، وهو يختلف عن تدليس الإسناد وهو: «أن يروي عمَّن لقيه ما لم يسمع منه موهمًا أنَّه سمعه منه، أو عمَّن عاصره ولم يلقه موهمًا أنه قد لقيه وسمعه منه»[2].

وهذان القسمان لا يصحُّ الخلط بينهما، فإنَّ تدليس الأسانيد قال فيه ابن الصلاح: «مكروه جدًّا، ذمَّه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذمًّا له»[3]، وأمَّا تدليس الشيوخ والذي فعله البخاري فقد قال فيه: «وأما القسم الثاني: فأمره أخف، وفيه تضييع للمروي عنه، وتوعيرٌ لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته»[4]، فغاية ما فيه: تصعيب الوصول إلى الشَّيخ، ثم قال ابن الصلاح: «يختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه، فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غيَّر سَمْتَه غير

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٤).
(٢) المرجع السابق (ص: ٧٣).
(٣) المرجع السابق (ص: ٧٤).
(٤) المرجع السابق (ص: ٧٦).

ثقةٍ، أو كونه متأخِّر الوفاة قد شاركه في السَّماع منه جماعة دونه، أو كونه أصغر سنًّا من الراوي عنه، أو كونه كثير الرِّواية عنه فلا يحبُّ الإكثار من ذكر شخصٍ واحدٍ على صورةٍ واحدة»[١]، فهذه صور متعددة ذكرها ابن الصلاح بعضها تُكره كراهةً شديدة، وبعضها تكره كراهةً خفيفة، وبعضها لا تكره.

ومن المعلوم أنَّ البخاري ليس غرضه إخفاء اسم شيخه لأنَّه غير ثقة، إذ إنَّ شيخَه الذهلي معروفٌ وثقة، ففعْلُ البخاريِّ هذا لا يقدِّم ولا يؤخِّر في صحَّة الحديث، فكيف لو عرفنا أنَّ البخاريَّ فعل هذا لأمرٍ هامٍّ سيأتينا في النقطة الثالثة، وحينئذ تنجلي الحقيقة، ونعرف أنَّ ما فعله البخاري مع شيخه لا يعد قدحًا لا فيه، ولا في رواياتِه، بل ولا يؤثر في صحَّة الرواية؛ لأنَّنا عرفنا شيخه وأنَّه ثقة ثبت، فخطأ الطَّاعنين في عدم التَّفريق بين صور التَّدليس، وعدم التَّفريق بين حكم كل صورة، فأوهموا النَّاس أنَّ البخاري قد وقع في التَّدليس المذموم، وليس الأمر كذلك.

**ثالثًا: كان غرض البخاري من عدم التَّصريح باسم شيخه الذُّهلي هو ما ذكره الذهبي نفسه في النَّص الذي استندوا إليه**، فقد قال: «ويعمِّي اسمَه لمكان الواقع بينَهما، غفر الله لهما»[٢]، وهذا يحتمل أنَّ البخاري قد فعل ذلك لأنَّه يحمل في قلبه شيئًا على الذهلي لما لاقاه منه في فتنة خلق القرآن، وهو احتمال بعيدٌ؛ لأنَّه لو كان هذا هو الدَّافع لما أخرج له أصلًا،

---

(١) المرجع السابق (ص: ٧٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٠).

فإنَّ البخاري لم يخرج كل ما صحَّ عنده كما صرَّح ذلك بنفسه.

ويحتمل احتمالًا آخر قد ذكره الزركشي ناقلًا عن ابن المنير - وهو الأقرب للصَّواب - فقال: «واعلم أنَّهم قد يفعلون ذلك لا لقادحٍ في الشَّيخ بل لمعنى عند الراوي، مثل محمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري -الإمام المشهور- يروي عنه البخاري في الصَّحيح ولا يصرح بنسبه، بل ينسبه مرَّةً إلى جدِّه، ومرَّةً إلى جدِّ أبيه، قال النسائي: هو ثقةٌ مأمون، وإنَّما فعل ذلك للفتنة الواقعة بينه وبينه فيما حكاه الخطيب في تاريخه، وقول الذُّهلي: من كان يختلف إلى هذا الرجل فلا يختلف إلينا، قال ابن المنير: وإنما أبهم البخاريُّ اسمَه في الصَّحيح لأنَّه لمَّا اقتضى التَّحقيق عنده أن تبقى روايته عنه خشية كتم العلم، وعذَرَه في قدحه فيه بالتَّأويل، خشيَ على النَّاس أن يقعوا فيه، فإنَّه قد عدَّد من جرحه، وذلك يوهم أنَّه صدقه على نفسه فيجر ذلك وهنًا إلى البخاري، فأخفى اسمه وغطَّى وسمه وما كتم عليه، فجمع بين المصلحتين والله أعلم بمراده»[1]، أي: أنَّ البخاري حين وضع كتابه أخرج للذهلي حتى لا يكون ممَّن كتم العلم؛ لكنَّ التصريح باسمه قد يجعل الناس يتوهمون أنَّه يصدق الذهلي على ما قاله في البخاري؛ فينصرفون عن الحديث الصَّحيح، والبخاريُّ يعلم أن كلام الذهلي فيه مخطئ، فأخفى اسمه لذلك.

وبهذا التوجيه قال السخاوي أيضًا إذ قال: «غير أنَّه خشي من التَّصريح به أن يكون كأنَّه بتعديله له صدَّقه على نفسه فأخفى اسمه، والله أعلم

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٧٩- ٨٠).

بمراده»[١].

**وهناك احتمالٌ ثالثٌ، وهو أن يكون البخاري قد فعلَ ذلك من باب التَّنوع أو التفنُّن كما كان يفعله المحدِّثون**، وممَّا يدل على ذلك: أنَّه قد روى حديثًا قال فيه: «حدثنا محمَّد بن خالد الذهلي»[٢]، وليس للبخاري شيخٌ ذهليٌّ غيره، فهذا تصريحٌ به، فلو قال: حدَّثني الذهلي، أو قال حدَّثني محمَّد الذهلي، لمَا انصرف قوله إلَّا إلى محمد بن يحيى؛ لعدم وجود شيخ آخر يروي عنه البخاري ولقبُه الذهلي[٣].

على أنَّه إن كان الاحتمال الأول هو الصَّحيح فإنَّ ذلك لا يجعل البخاري مجروحًا لما بيَّنَّا من أنَّ شيخه معروفٌ وهو ثقة، فليس صنيع البخاري لإخفاء عيبٍ في السَّند، أو ضعفٍ في الشيخ، بل هو ممَّا يدل على عِظَم أخلاق البخاري؛ إذ إنَّه أخرج ما رواهُ عن الذهلي رغم ما حدث بينهما، ولم يلتفت للحظوظ الشَّخصية، وقد أشار إلى هذا السخاوي فقال: «على أنَّه قد قيل في فعل البخاري في الذهلي: إنَّه لما كان بينهما ما عُرِف في محله، بحيث منع الذهلي أصحابه من الحضور عند البخاري، ولم يكن ذلك بمانعٍ للبخاري من التَّخريج عنه؛ لوفور ديانته وأمانته، وكونه عذَرَه في نفسه بالتَّأويل»[٤].

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٣٩).
(٢) الحديث رقم (٧١٥٥).
(٣) ذكر ذلك د.سليمان الشجراوي، في بحث بعنوان: «التحقيق في شبهة التدليس في رواية الإمام البخاري عن الذهلي» (ص: ٩٥).
(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٣٩).

**رابعًا: ممَّا يدل على أنَّ البخاري لا يدلِّس التدليس المذموم: أنَّه كان بإمكانه في عددٍ من الأحاديث أن يدلِّس لكنَّه لم يفعل.**

فكان يمكن للبخاري أن يُسقط الذهلي في بعض الأسانيد -تدليسًا- لكنه لم يفعل، فقد روى البخاري عن الذهلي عن عبدالعزيز الأويسي، وإسحاق الفروي، وهما من مشايخ البخاري[١]، فكان يمكنه أن يسقط الذهلي لأنَّ الأويسي والفروي من مشايخه؛ لكنَّه نقل عنهما بواسطة الذهلي لأمانته، وعدم قصده التَّدليس، يقول ابن حجر: «في أول الإسناد «حدثنا محمد بن عبد الله» كذا للأكثر، ووقع في رواية النسفي وأبي أحمد الجرجاني بإسقاطه، فصار الحديث عندهما عن البخاري، عن عبد العزيز وإسحاق، وعبد العزيز الأويسي من مشايخ البخاري، وهو الذي أخرج عنه الحديث الذي في الباب قبلَه، وروى عنه هذا بواسطة، وكذلك إسحاق بن محمد الفروي حدَّث عنه بواسطةٍ وبغير واسطة، ومحمَّد بن جعفر شيخهما هو ابن أبي كثير، والإسناد كله مدنيُّون، وأمَّا محمد بن عبد الله المذكور فجزم الحاكم بأنَّه محمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذُّهلي، نسبَه إلى جدِّه والله أعلم»[٢].

وكذلك روى مرةً أخرى عن شيخه الذُّهلي عن سعيد بن أبي مريم، وهُو شيخُه[٣]، يقول ابن حجر: «قوله: حدثنا محمَّد ابن عبد الله، هو الذُّهلي

---

(١) ينظر: حديث رقم (٢٦٩٣).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٥/ ٣٠٠).

(٣) ينظر: حديث رقم (٤٧٢٩).

نسبةً إلى جدِّ أبيه، وقوله: حدثنا سعيد ابن أبي مريم، هو شيخ البخاري، أكثَرَ عنه في هذا الكتاب، وربَّما حدَّث عنه بواسطةٍ كما هنا»(١).

ومثلُ ذلك أنَّه روى عن محمَّد بن عثمان بن كرامة، عن خالد ابن مخلد(٢)، رغم أنَّه كثير الرواية عن خالد ابن مخلد، يقول ابن حجر: «قوله: محمَّد بن عثمان بن كَرَامة -بفتح الكاف والراء الخفيفة- هو من صغار شيوخ البخاري، وقد شاركه في كثيرٍ من شيوخه، منهم: خالد ابن مخلد شيخه في هذا الحديث، فقد أخرج عنه البخاري كثيرًا بغير واسطة»(٣).

فلو أراد البخاريُّ التَّدليس لأسقط الواسطة، لكنَّ الأمانة العلمية عند البخاري تقتضي ذكره.

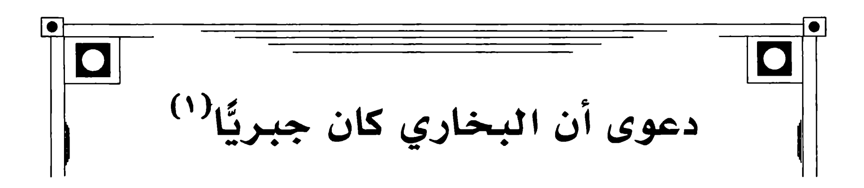
**وأخيرًا**: عرفنا أنَّ التدليس أقسام، وأنَّ البخاري قد وقعَ منه نوعٌ من أنواعه، وهو تدليس الشيوخ، كما عرفنا أنَّ من دلَّسه هو شيخه: محمَّد بن يحيى الذُّهلي، وهو ثقة، فلا يؤثر ذلك في صحَّة الحديث، وهذا النَّوع من التدليس لا محظور فيه، وقد كان بإمكان البخاري أن لا يخرج عنه لأنَّه لم يخرج كل حديثٍ صحيح، كما كان بإمكانه أن يخرج تلك الأحاديث من غير طريق الذُّهلي، لكنَّ الأمانة العلمية، والأخلاق العالية لدى البخاري اقتضت أن لا تؤثر تلك الخصومة التي كانت بينهما في إخراجه عن شيخه

(١) فتح الباري لابن حجر (٨/ ٤٢٦).
(٢) ينظر: حديث رقم (٦٥٠٢).
(٣) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١).

الذهلي؛ بل أخرج عنه رغم الخصومة، فما فعله البخاري يُحسبُ له، ويُذكر في فضائله، وليس العكس كما يحاول أن يصوره الطَّاعنون.

❋ ❋ ❋

## الشبهة الخامسة



### دعوى أن البخاري كان جبريًا[1]

ادَّعى البعض أنَّ الإمام البخاري كان جبريًّا، فقد أرسل السيد علي بن محمد أبي القاسم رسالةً إلى ابن الوزير وصف فيها البخاريَّ بالجبر، يقول ابن الوزير نقلًا عن ابن أبي القاسم: «وأمَّا الإجبار، فهو ظاهرٌ من مذاهبهم، هذا محمد بن إسماعيل البخاري قال في «صحيحه» في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦] ما لفظه: ما خلقتُ أهل السَّعادة إلا ليوحِّدوني، وليس فيه حجة لأهل القدر»[2].

وهذ الكلام لا يصدر ممَّن فَقِه مذهب الإمام البخاري، وقَرَأ كتبَه، **بل من قرأ كتابه الصحيح أدرك أنَّ البخاري بريءٌ من مذهب الجبر، وهذه العبارة لا يمكن الاعتماد عليها في نسبة البخاري إلى الجبرية**، ويبيِّن ذلك الأوجه الآتية:

**أولًا: أنَّ البخاري قد نفى أن يكون هذا الكلام فيه حجَّة للجبريَّة**، فنقلَ بعدما أورد هذا النَّص الذي أوردوه ليستدلُّوا به على جبريته قولَ بعضهم:

(١) يقول الشهرستاني: «الجبر هو نفي الفعل حقيقةً عن العبد وإضافته إلى الربِّ تعالى» الملل والنحل (١/ ٨٥).

(٢) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٥/ ٢٣٨).

«وليس فيه حجة لأهل القدر»[١].

**ثانيًا: أنَّ البخاري بعد أن ذكر تفسيره للآية نقل عن غيره فقال:** «وقال بعضهم: خلقهم ليفعلوا، ففعل بعضٌ وترك بعض»[٢]، ونقله دليل على تأييده إذ أنه لم ينقده، وهو قولٌ يثبت الاختيار للعبد، ويبطل قول الجبريَّة.

**ثالثًا: أنَّ البخاري قد عقد كتابًا كاملًا في صحيحه أسماه: «كتاب القدر»**، وأورد فيه حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنَّه قال: كنا جلوسًا مع النبي ﷺ ومعه عود ينكت في الأرض، وقال: «ما منكم من أحدٍ إلا قد كتب مقعده من النَّار أو من الجنَّة»، فقال رجلٌ من القوم: ألا نتَّكل يا رسول الله؟ قال: «لا، اعملوا فكلٌّ ميسَّر» ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥]»[٣].

وفي هذا دلالة واضحة على نفي مذهب الجبر، إذ أنَّ النبي ﷺ قد أمر بالعمل، وبيَّن أنَّ كل إنسان ميسرٌ لما خلق له، يقول ابن حجر في هذا الحديث: «وهذا الحديث أصلٌ لأهل السنة في أنَّ السعادة والشقاء بتقدير الله القديم، وفيه ردٌّ على الجبرية؛ لأنَّ التيسير ضد الجبر، لأن الجبر لا يكون إلا عن كره، ولا يأتي الإنسانُ الشَّيءَ بطريق التيسير إلا وهو غير كارهٍ له»[٤].

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٣٩).
(٢) صحيح البخاري (٦/ ١٣٩).
(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٦٠٥).
(٤) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٤٩٨).

**رابعًا: أن هذا التَّفسير الذي فسَّر به البخاري لا يفهم منه الجبر، ولم يكن خاصًا به**، فقد توارد عليه وعلى مثله أئمة أهل السُّنة والجماعة، يقول الطبري: «اختلف أهل التَّأويل في تأويل قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦] فقال بعضهم: معنى ذلك: وما خلقت السُّعداء من الجنِّ والإنس إلا لعبادتي، والأشقياء منهم لمعصيتي»[١]، ثم عدَّ من قال ذلك من العلماء فذكر منهم: زيد بن أسلم، وسفيان.

وقال البغوي: «قال الكلبي والضَّحاك وسفيان: هذا خاصٌ لأهل طاعته من الفريقين، يدلُّ عليه قراءة ابن عباس: «وما خلقت الجن والإنس -من المؤمنين -إلا ليعبُدون«، ثم قال في أخرى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال بعضهم: وما خلقت السُّعداء من الجنِّ والإنس إلا لعبادتي، والأشقياء منهم إلَّا لمعصيتي، وهذا معنى قول زيد بن أسلم قال: هو على ما جبلوا عليه من الشَّقاوة والسَّعادة، وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إلا ليعبدون» أي: إلا لآمرهم أن يعبدوني، وأدعوهم إلى عبادَتي، يؤيِّده قوله عز وجل: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]»[٢].

وممَّا يؤكد ما ذهب إليه البخاري ما ذكره القرطبي في تفسيره للآية بقوله: «قيل: إنَّ هذا خاصٌّ فيمن سبق في علم الله أنَّه يعبده، فجاء بلفظ العموم ومعناه الخصوص، والمعنى: وما خلقت أهل السَّعادة من الجنِّ

---

(١) تفسير الطبري (٢٢/ ٤٤٤).
(٢) تفسير البغوي (٧/ ٣٨٠).

والإنس إلا ليوحدون. . . وقال علي رضي الله عنه: وما خلقت الجن والإنس إلا لآمرهم بالعبادة، واعتمد الزَّجاج على هذا القول، وقيل: (إلا ليعبدون)، أي: إلا ليقروا لي بالعبادة طوعًا أو كرهًا، وقال مجاهد: إلا ليعرفوني»(١).

**خامسًا: أنَّه ما عُهد على أهل الحديث أن يقولوا بالجبر**، فنسبةُ هذا القول إليهم دون أدلَّة صريحةٍ فيه إبطالٌ للأصل المتواتر عليه عند المحدثين، ومثل هذا لا يُنقضُ إلا بدليل صريح، يقول ابن الوزير اليماني: «رَمْيُ المحدِّثين بالجبر إغرابٌ عظيمٌ من مذهبهم، أو تحاملٌ شديد عليهم، فإنَّ أهل الحديث فرقة غير الأشعرية»(٢).

وكل هذا يبيِّن أنَّ البخاري كان على مذهب أهل الحديث، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وما أورده البعضُ فيه من خلال التفسير الذي فسَّره لا يصحُّ الاعتماد عليه لنسبته إلى الجبرية.

* * *

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٧/ ٥٥).
(٢) العواصم والقواصم، لابن الوزير اليماني (٢/ ٢٨٦).

## الشبهة السادسة

# كلامُ جماعةٍ من كبار الحفاظ في الإمام البخاري، مثل: الذهلي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

يتخذ بعض الكتاب(١) من موقف الذهلي ومَن تبعه، من الإمام البخاري ذريعةً إلى النيل من مكانة الإمام البخاري في العلم عمومًا، وفي الحديث خصوصًا، دون مراعاةٍ لملابسات القضية، ولا وقوفٍ على أسباب القصة.

وهذه الشبهة ليست وليدة العصر، بل هي قديمة النشأة، وقد أشار إليها تاج الدين السبكي(٢).

وفيما يلي بيان لهذه المسألة، وهل يصح القول بأن الإمام البخاري جُرّح من بعض الأئمة، أم لا؟

**أولًا**: بيان جهة قول هؤلاء الأئمة في الإمام البخاري:

قال أبو حامد الأعمشي: «رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى

---

(١) ينظر: أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ٨٤).

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل (ص: ٣٦).

وعلل الحديث، ويمر فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم، كأنه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، فما أتى على هذا شهر، حتى قَالَ محمد بن يحيى: ألا من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا، فأقام محمد بن إسماعيل هاهنا مدةً، وخرج إلى بخارى»(١).

كان الداعي إلى كلام الذهلي في الإمام البخاري، ثم تبعه أمثالُ أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، هو الزعم بأن الإمام البخاري ممن يقول: «إن اللفظ بالقرآن مخلوقٌ».

قال محمد بن يحيى الذهلي: «قد أظهر هذا البخاريُّ قولَ اللفظيةِ، واللفظيةُ عندي شرٌّ من الجهمية»(٢).

وقال أبو حامد ابن الشرقي: «سمعت محمد بن يحيى يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته، وحيث يتصرف، فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ، وعما سواه من الكلام في القرآن، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر وخرج عن الإيمان، وبانت منه امرأته، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه وجعل ماله فيئًا بين المسلمين، ولم يدفن في مقابر المسلمين، ومن وقف فقال: لا أقول: مخلوق أو غير مخلوق، فقد ضاهى الكفر، **ومن زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلَّم،ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري** فاتهموه،

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٣- ٣٥٤).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٥٩).

فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه»[١].

وقال ابن أبي حاتم: «قدم عليهم [أي: الإمام البخاري] الري سنة مائتين وخمسين، سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري: أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوقٌ»[٢].

**فبان من هذا أن كلام الذهلي فيه ومن تبعه، لم يكن متوجهًا إلى الطعن في إمامته في الحديث، وعلمه بالعلل ونقده فيه**، بل كان لقضية تتعلق بمسألة لا تعلّق لها سواء ثبت كلام خصومه أو لم يثبت.

**ثانيًا**: أن قول هؤلاء الأئمة في الإمام البخاري لا يُعدُّ جرحًا في إمامته، ولا قدحًا في صحيحه، وذلك لما يلي:

١- أن الأمة أجمعت على إمامته، وثقته، وفضله، ومخالفة من خالف في ذلك لا تضر، ومن أجل ذلك قال الذهبي عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين في تركهما الرواية عن الإمام البخاري: «إن تركا حديثه، أو لم يتركاه، البخاري ثقةٌ مأمونٌ محتجٌّ به في العالم»[٣].

وذلك لأن مجرد ترك الرواية عن الإمام البخاري لم يكن من أجل جرحٍ في عدالته، أو اتهام لضبطه من جهة الرواية، أو قدحٍ في إمامته.

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٤).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٩١)، بتصرف.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٣). وينظر: المغني في الضعفاء، له (٢/ ٥٥٧).

قال تاج الدين السبكي: «ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح: حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، ومن أمثلة ما قدمنا قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ، فياللّه والمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروكٌ، وهو حامل لواء الصنعة، ومقدم أهل السنة والجماعة؟! ثم ياللّه والمسلمين! أتجعل ممادحه مذامّ؟! فإن الحق في مسألة اللفظ معه»[1].

٢- أنه على فرض أن الإمام البخاري أخطأ في اجتهاده، فإن الحافظ الكبير، والإمام المجتهد، يغتفر له ما لا يغتفر لغيره، وأن هفوته لا تنزله عن إمامته، ولا تنقص من مرتبته.

قال الذهبي: «إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[2].

وقال ابن القيم: «من قواعد الشرع والحكمة أيضًا: أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثيرٌ ظاهرٌ، فإنه يُحتمل له ما لا يُحتمل لغيره، ويُعفى عنه ما لا يُعفى عن غيره، فإن المعصية خبثٌ، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث، بخلاف الماء القليل فإنه لا يحتمل أدنى

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل (ص: ٣٥- ٣٦)، بتصرف.
(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧١).

خبثٍ، وهذا أمرٌ معلومٌ عند الناس مستقرٌّ في فطرهم: أن من له ألوفٌ من الحسنات، فإنه يُسامح بالسيئة والسيئتين ونحوها، حتى إنه ليختلج داعي عقوبته على إساءته، وداعي شكره على إحسانه، فيغلب داعي الشكر لداعي العقوبة... والله سبحانه يوازن يوم القيامة بين حسنات العبد وسيئاته، فأيهما غلب كان التأثير له، فيفعل مع أهل الحسنات الكثيرة والذين آثروا محابه ومراضيه وغلبتهم دواعي طبعهم أحيانًا من العفو والمسامحة ما لا يفعله مع غيرهم»(١).

٣- أن الإمام البخاري من كبار أئمة أهل السنة ومن المدافعين عنها، والناصرين لها، وكتبه وتقريراته، ونقول علماء أهل السنة شاهدة بذلك.

**ومن تقريراته المعتمدة عند علماء أهل السنة، قوله:** «لقيت أكثر من ألف رجلٍ من أهل العلم: أهل الحجاز ومكة والمدينة، والكوفة والبصرة، وواسط وبغداد، والشام ومصر، لقيتهم كراتٍ قرنًا بعد قرنٍ، ثم قرنًا بعد قرنٍ، أدركتهم وهم متوافرون، فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء: أن الدين قولٌ وعملٌ...»(٢).

وقال الذهبي مبينًا مكانة الإمام البخاري: «ثم إنه [أي: الإمام البخاري] بوّب على أكثر ما تنكره الجهمية من العلو والكلام واليدين والعينين، محتجًا بالآيات والأحاديث، فمن ذلك قوله: باب قوله: ﴿إِلَيۡهِ

---

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/ ٥٠٤- ٥٠٧)، بتصرف. وينظر: التنكيل- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١١/ ٥٠٨).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٤- ١٩٧)، بتصرف.

﴿يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وباب قوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وباب قوله: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وباب كلام الرب عز وجل مع الأنبياء، ونحو ذلك مما إذا تعقله اللبيب عرف من تبويبه أن الجهمية ترد ذلك وتحرف الكلم عن مواضعه، وله مصنف مفرد سماه: (كتاب أفعال العباد) في مسألة القرآن، وكان حافظًا علامةً يتوقد ذكاءً، وكان ورعًا تقيًّا كبير الشأن، عديم النظير»[١].

**وقال ابن القيم**: «كان أئمة السلف وأتباعهم يذكرون الآيات في هذا الباب، ثم يتبعونها بالأحاديث الموافقة لها، كما فعل البخاري ومن قبله ومن بعده من المصنفين في السنة»[٢].

٤- أن للإمام البخاري مقصودًا صحيحًا، يوافق عليه، وإطلاق القول بأنه يقول: إن لفظه بالقرآن مخلوقٌ، غير صحيحٍ، فقد قال أبو عمرو الخفاف: «أتيت محمد بن إسماعيل فناظرته في شيء من الأحاديث حتى طابت نفسُه فقلت: يا أبا عبد الله، هاهنا أحدٌ يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة»، فقال: «يا أبا عمرو، احفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور، وقومس، والري، وهمذان، وحلوان، وبغداد، والكوفة، والمدينة، ومكة، والبصرة، **أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو كذابٌ، فإني لم أقل هذه المقالة، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقةٌ**»[٣].

---

(١) العلو للعلي الغفار (ص: ١٨٧).
(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ١٤٠٧- ١٤٠٨).
(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٤- ٣٥٥).

فلم يكن مقصود الإمام البخاري في اللفظ هو اعتقاد اللفظية الذين يعتقدون أن جبريل عليه السلام إنما جاء بكلامٍ مخلوقٍ، وهو هذا القرآن المؤلف من الحروف العربية، وأن الله تعالى لم يتكلم بالحروف[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الذين قالوا: التلاوة هي المتلو من أهل العلم والسنة قصدوا أن التلاوة هي القول والكلام المقترن بالحركة، وهي الكلام المتلو، وآخرون قالوا: بل التلاوة غير المتلو، والقراءة غير المقروء، والذين قالوا ذلك من أهل السنة والحديث أرادوا بذلك أن أفعال العباد ليس هي كلام الله، ولا أصوات العباد هي صوت الله، **وهذا الذي قصده البخاري، وهو مقصود صحيح**، وسبب ذلك أن لفظ (التلاوة)، و(القراءة)، و(اللفظ) مجمل مشترك؛ يراد به المصدر، ويراد به المفعول، فمن قال: اللفظ ليس هو الملفوظ، والقول ليس هو المقول، وأراد باللفظ والقول المصدر، كان معنى كلامه أن الحركة ليست هي الكلام المسموع، وهذا صحيح، ومن قال: اللفظ هو الملفوظ، والقول هو نفسه المقول، وأراد باللفظ والقول مسمى المصدر، صار حقيقة مراده أن اللفظ والقول المراد به الكلام المقول الملفوظ هو الكلام المقول الملفوظ، وهذا صحيح، فمن قال: اللفظ بالقرآن، أو القراءة، أو التلاوة، مخلوقة أو لفظي بالقرآن، أو تلاوتي، دخل في كلامه نفس الكلام المقروء المتلو، وذلك هو كلام الله تعالى، وإن أراد بذلك مجرد فعله وصوته كان المعنى صحيحاً، لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيره»[٢].

---

(١) ينظر: العقيدة السلفية في كلام رب البرية، لعبد الله الجديع (ص: ٢٦٦).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٦٤). وينظر: العقيدة السلفية في كلام رب البرية، لعبد الله الجديع (ص: ٢٦٥).

٥- أن الإمام البخاري لم ينفرد بقوله هذا، فقد وافقه في ذلك الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، والحافظ أحمد بن سلمة النيسابوري، فقد نقل الذهبي عن محمد بن يعقوب الحافظ أنه قال: «لما استوطن البخاري نيسابور، أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه، فلما وقع بين الذهلي وبين البخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه، ومنع الناس عنه، انقطع عنه أكثر الناس غير مسلم، فقال الذهلي يومًا: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، وبعث إلى الذهلي ما كتب عنه على ظهر جمال، **وكان مسلم يظهر القول باللفظ ولا يكتمه، وتبعه أحمد بن سلمة**»[1].



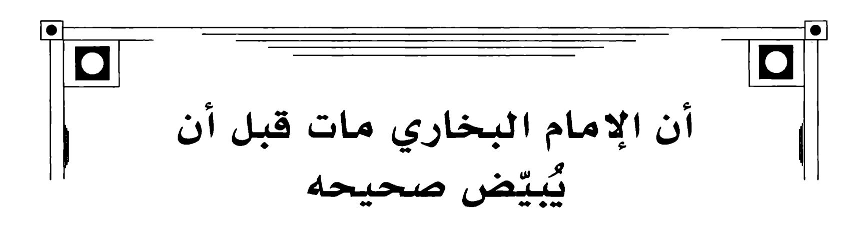
(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٥٩- ٤٦٠)، بتصرف.

# الفصل الثاني

## الشبهات المثارة على تصنيف الصحيح ورواياته

- **الشبهة الأولى**: أن الإمام البخاري مات قبل أن يُبيّض صحيحه.
- **الشبهة الثانية**: عدم وجود نسخة الصحيح التي كتبها الإمام البخاري بخطه.
- **الشبهة الثالثة**: تعدد روايات الصحيح، ووجود اختلافات وزيادات فيما بينها.
- **الشبهة الرابعة**: رواية البخاري للحديث بالمعنى، واختصاره للحديث.
- **الشبهة الخامسة**: تصرُّف البخاري في الحديث بما يخدمُ مراده.
- **الشبهة السادسة**: ضعف البخاري في تراجم الصحيح.
- **الشبهة السابعة**: كيف نضمن أنَّ صحيح البخاري لم يُحرَّف على مرِّ السنين؟

## الشبهة الأولى



# أن الإمام البخاري مات قبل أن يُبيّض صحيحه

• **هذه الشبهة تتضمن بحثين:**

### الأول: هل ترك الإمام البخاري كتابه مسوّدة؟

فقد فهم البعض من كلامٍ للمستملي والباجي -كما سيأتي- أن الإمام البخاري لم يفرغ من تبييض كتابه، وأن الكتاب أُكمِل من قبل رواة الصحيح(١).

**ونسوق هذه النصوص، ثم نجيب عنها:**

قال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي: «انتسختُ كتابَ البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري، فرأيته لم يتمّ بعد، وقد بقيَتْ عليه مواضع مبيضةٌ كثيرةٌ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعضٍ».

---

(١) ينظر: أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ١٢٦). كما ذهب إلى ذلك الكوثري في تعليقه على شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص: ٧٠)، ومحمود أبو رية في أضواء على السنة المحمدية، كما نقله عنه المعلمي في الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٢/ ٣٥٣- ٣٥٤).

**وقال أبو الوليد الباجي:**

«ومما يدل على صحة هذا القول: أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي (وقد نسخوا من أصلٍ واحدٍ) فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قدَّرَ كلٌّ واحدٍ منهم في ما كان في طُرّةٍ أو رقعةٍ مضافةٍ أنه من موضع ما، فأضافه إليه. ويبين ذلك: أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلةً ليس بينهما أحاديث، وإنما أوردت هذا لما عُنِي به أهلُ بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم في تعسف التأويل ما لا يسوغ، ومحمد بن إسماعيل البخاري وإن كان من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه، فليس ذلك من علم المعاني وتحقيق الألفاظ وتمييزها بسبيلٍ»[1].

**ومعنى كلام الباجي:** أنه يوجد في الجامع الصحيح في بعض المواضع تراجم ليس بعدها شيء من الحديث وغيره، وأحاديث لم يتضح للبخاري ما يرتضيه في الترجمة عنها، فجعل لها أبوابًا بلا تراجم، وأن بعض النساخ أخطأ فضمّ الباب الذي لم يُذكر فيه حديث إلى الحديث الذي لم

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٣١١). وأما قوله: «ومحمد بن إسماعيل البخاري (وإن كان من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه) فليس ذلك من علم المعاني وتحقيق الألفاظ وتمييزها بسبيلٍ»، فينظر في الرد عليه: إفادة النصيح، لابن رشيد (ص: ٢٦)، ومقدمة تحقيق المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح (ص: ٩٧).

يترجم له، ولم يتركوا البياض الذي تركه الإمام البخاري عمدًا[١].

• **والجواب عن هذا الإشكال فيما يلي:**

**أولًا:** أن الإمام البخاري قال: «صنفتُ جميعَ كتبي ثلاث مرات»[٢]، وفي هذا دليلٌ على كمال احتياط الإمام البخاري، ومبالغته في التوقي، وحرصه على التمام، فقد كان يعيد النظر والتأمل في كل كتاب يضعه، ويتعاهده بالتهذيب والتعديل، حتى يُخرجه في الهيئة المرضية، والصورة المضيئة، ولا شك أن الإمام البخاري لم يُخرج كتابه الصحيح للناس ويسمعه منه الجمع الغفير إلا بعد أن انتهى من جمعه، وتنقيحه، وترتيبه.

**ثانيا:** أن الإمام البخاري مكث في تصنيفه ست عشرة سنة[٣]، واستغراق التصنيف هذا الزمن الطويل دليلٌ أيضًا على أنه لم يكتب شيئًا في الصحيح إلا بعد التحري والتثبت.

**وأما قول الإمام البخاري:** «صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته»[٤]؛ فقد قال ابن حجر: «الجمع بين هذا وبين ما تقدم (أنه كان يصنفه في البلاد) أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدل عليه قوله: إنه أقام

---

(١) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٧٢- ٣٧٣).
(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٠٣).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٢/ ١٨٥).
(٤) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٨٩).

فيه ست عشرة سنةً، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها، وقد روى ابن عدي[١] عن جماعة من المشايخ: أن البخاري حوَّل تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

**قلت [ابن حجر]**: ولا ينافي هذا أيضًا ما تقدم؛ لأنه يحمل على أنه في الأول كتبه في المُسوَّدة، وهنا حوَّله من المُسوَّدة إلى المُبيَّضة»[٢].

**ثالثًا**: أن الإمام البخاري حدَّث بكتابه الصحيح في البلدان مرارًا، وسمعه منه أممٌ وخلائق، وهو قد حدث به مبوبًا مرتبًا، ولا يمكن أن يتركه لاجتهاد النساخ[٣].

قال القسطلاني: «هذا الذي قاله الباجي فيه نظرٌ من حيث إنَّ الكتاب قرئ على مؤلِّفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبًا مبوّبًا، فالعبرة بالرواية لا بالمسوّدة التي ذكر صفتها»[٤].

**رابعا**: أن الإمام البخاري لما خرج من نيسابور، وتوجه إلى بخارى، بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى الإمام البخاري: «أن احمل إليَّ كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك»، فرد عليه الإمام البخاري بقوله: «أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت

---

(١) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (ص: ٥١)، والحكاية عنده بلفظ: «دوَّن».
(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٨٩).
(٣) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٧٥).
(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٢٤).

لك إلى شيء منه حاجةٌ؛ فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس؛ ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم»(١).

فكون والي بخارى يطلب من الإمام البخاري أن يُسمعه كتاب الجامع؛ دليلٌ على أن الإمام فرغ من تأليفه وتصنيفه، حتى اشتهر أمر الصحيح بين الأمراء والعامة.

**خامسًا**: أنه اشتهر عن الإمام البخاري فقهه الدقيق في تراجم أبواب صحيحه، مما يدل على شفوف ذهنه، وثاقب فهمه، ودقة استنباطه، وبراعته في استخراج الحكم أو الإشارة للمسألة التي يتضمنها الحديث، ومع هذه الدقة العجيبة، والترتيب المتقن بين أبواب الكتاب الواحد؛ لم يذكر أحدٌ من العلماء أن رواة الصحيح هم من قاموا بترتيبه، وإلا لما اتفقوا على ترتيب واحد، ولَوَقع بينهم اختلاف في نَسْخِهم للكتاب(٢).

وهذا كله مما يؤكد أن الإمام البخاري قد انتهى من كتابه الصحيح وترتيبه.

**فظهر مما سبق أن الإمام البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّض كتابه، ونقَّحه، وأنه قد بلغ الغاية في العناية به.

قال ابن حجر: «وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يُمعن

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٥- ٣٥٦).
(٢) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٢٦٠، ٣٧٥- ٣٧٦).

النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييضٍ، ومن تأمل ظفر، ومن جدَّ وجد»[١].

## الثاني: هل يقدح ذلك في الصحيح، وفي صحة الأحاديث، وفي علم الإمام البخاري بالعلل والنقد؟

والجواب: أن هذا الأمر لا يقدح في إمامة البخاري، ولا في مكانة كتابه الصحيح، وذلك لما يلي:

**أولًا**: أن هذه المواضع المشكلة ليس فيها ما يختص بالحديث وعلله، أو بضعف الرواة والكلام فيهم، بل هي تتعلق بتراجم الأبواب، وبتقديم وتأخير بعض الأحاديث، فمثل هذه المواضع لا تنقص شيئًا من قيمة الصحيح العلمية، ولا تحط من قدره[٢].

**ثانيًا**: أن هذه المواضع المشكلة قليلةٌ جدًّا، فقد قال ابن حجر بعد ذكر كلام أبي الوليد الباجي السابق: «وهذه قاعدة حسنةُ يُفْزَع إليها حيث يتعسّر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، **وهي مواضع قليلةٌ جدًّا**»[٣].

* * *

---

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ١٤).

(٢) ينظر: الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٢/ ٣٥٥).

(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٨).

## الشبهة الثانية

# عدم وجود نسخة الصحيح التي كتبها الإمام البخاري بخطه

يُعد التصنيف في كتب الحديث المختلفة من المسانيد، والصحاح، والسنن، في القرن الثالث امتدادًا لنشاط العلماء والمحدثين في التصنيف في الحديث، الذي ابتدأ في منتصف القرن الثاني(١).

ومن تتبع كتب أئمة الحديث والتواريخ ظهر له أن التدوين والتصنيف بدأ منذ عصر الصحابة فمن بعدهم(٢).

- **وهذه الشبهة المذكورة تتضمن إشكالين:**

■ **الأول: هل هناك نسخة بخط الإمام البخاري؟**

فالجواب على ذلك: أن مما لا شك فيه أن الإمام البخاري قد كتب صحيحه في نسخةٍ خاصةٍ به، **ويدل على ذلك ما يلي:**

---

(١) ينظر: الحديث والمحدثون، لمحمد أبو زهو (ص: ٣٦٣)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم العمري (ص: ٢٣٤).

(٢) ينظر: رسالة في إثبات التدوين والجمع لأهل القرن الأول الهجري من الصحابة والتابعين، لمحمد عبد الحي الكتاني (ص: ٤٦)، ودراسات في الحديث النبوي، للأعظمي (١/ ٨٤).

**أولًا**: قول الإمام البخاري: «صنفت جميع كتبي ثلاث مرات»[١]، وكون الإمام يصنف كتبه ثلاث مراتٍ، فإنه يقتضي لزومًا وجود نسخةٍ خطيةٍ خاصةٍ به من كتابه الصحيح.

**ثانيًا**: تبييضه لمسوَّدة كتابه الصحيح، حيث روى ابن عدي عن جماعة من المشايخ: أن الإمام البخاري حوَّل تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين[٢]، وحملَ ابن حجر ذلك على أنه حوله من المُسوَّدة إلى المُبيَّضة[٣].

**ثالثًا**: أن الفربري قد وقف على أصل الإمام البخاري، واطلع عليه[٤].

وقد نص على ذلك غير واحدٍ من أهل العلم، فقد قال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي: «انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري»[٥].

وقال القاضي عياض: «في باب الخوخة في المسجد: عن عبيد الله بن حنين عن أبي سعيد الخدري: خطب النبي ﷺ، كذا عند أبي ذر والمروزي، وعند ابن السكن: عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد، وكتبه الأصيلي في كتابه ثم ضرب عليه، وقال: لم يكن عند أبي زيد، وقال عن

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٠٣).
(٢) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (ص: ٥١).
(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٨٩).
(٤) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (١/ ١٩٧).
(٥) التعديل والتجريح، لأبي الوليد الباجي (١/ ٣١٠).

الفربري: كان في الأصل [يعني أصل البخاري] مضروبًا عليه»[١].

وقال ابن رشيد الفهري: «كان عنده [أي: الفربري] أصل البخاري، ومنه نقل أصحاب الفربري، فكان ذلك حجةً له عاضدةً، وبصدقه شاهدةً»[٢].

وقال ابن حجر: «نسخة الأصل من البخاريّ كانت عند الفربري، وكانت فيها إلحاقاتٌ وجزازاتٌ، فوضع بَعْضُ مَن نَسَخَ الكتاب، وضم بعضه على بعض تلك الإلحاقات في المكان الذي يظن أنّه صوابٌ، فمن ثمّ نشأ اختلاف بين الشيوخ الثّلاثة الذين سمع منهم أبو ذر وحدثوه بالكتاب مقترنين عن الفربري»[٣].

**رابعًا:** أن في وصول صحيح البخاري إلينا بهذه الصورة والترتيب أكبر دليل على أن الإمام كتبه وصنفه.

فمع كثرة الرواة عنه، وتعدد نسخه الخطية، إلا أنها اتفقت على مضمون الصحيح، وترتيبه، ولم تخالف في ذلك إلا في مواضع قليلة جدًّا، لا تؤثر على أصل الكتاب ووضعه، مثل تقديم بعض الأحاديث أو تأخيرها.

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٣٣٨- ٣٣٩).
(٢) إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح (ص: ١٨).
(٣) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري (٢/ ٣٦٨).

■ **الثاني: هل لفقدان النسخة الخطية للإمام البخاري من كتابه الصحيح أثر على ثبوت الصحيح ونصوصه؟**

فالجواب: أن فقدان هذه النسخة لا يؤثر شيئًا في ثبوت الصحيح ونصوصه، **وذلك لما يلي**:

**أولًا**: أن هذا ليس خاصًّا بكتاب الإمام البخاري، فوجود النسخة التي بخط المؤلف عزيز في الكتب القديمة بصفة عامة[1].

**ثانيًا**: أن الأحاديث الموجودة في كتاب الصحيح، لم ينفرد بها الإمام البخاري، بل رواها غيره من أئمة الحديث، وأخرجوها في مصنفاتهم وكتبهم.

**ثالثًا**: أن العلماء الذين انتقدوا بعض أحاديث الصحيح، لم يتعرضوا لهذا الجانب، لعلمهم أنه أمر غير طاعن في ثبوت أحاديث الصحيح ونصوصه.

**رابعًا**: أن الطريق المعتمد عند المحدثين في ثبوت الحديث خاصةً هو الرواية، فقد كان العصر عصر رواية، وسماع للحديث، ورحلة من أجل لقاء الشيوخ، وحضور مجالس الإملاء، وعناية بالسند، «فالسند عند السلف معيار ومسبار للعلم قبولًا أو ردًّا، ولا يقبل علم مروي إلا بسند، فهو شرط مطلوب في كل علم ينقل لإثباته أو نفيه، وفي كل خبر صغير أو

(١) ينظر: أصول التصحيح العلمي (مسودة)- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (٢٣/ ٦٦).

كبير، طويل أو قصير، وما القصد منه إلا تحقق الصدق في الخبر، وانتفاء الكذب عنه، وما يتم هذا وذاك إلا بالسند»[١].

وبمثل ذلك أجاب القسطلاني في دفع الإشكال الذي ذكره الباجي من اختلاف الرواة عن الفربري في التقديم والتأخير وغير ذلك، فقال: «هذا الذي قاله الباجي فيه نظرٌ من حيث أن الكتاب قرئ على مؤلفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبًا مبوّبًا، **فالعبرة بالرواية لا بالمسوّدة التي ذكر صفتها**»[٢].

ولأجل ذلك لم يحظَ أصل الإمام البخاري من كتابه الصحيح باهتمام الرواة والمحدثين.

**خامسًا:** أن الفربري سمع الصحيح من الإمام البخاري ثلاث مراتٍ[٣]:

**المرة الأولى:** في فربر سنة (٢٤٨هـ)، وكان عمره حينئذ (١٧) سنة.

**المرة الثانية:** في بخارى سنة (٢٥٢هـ)، وكان عمره حينئذ (٢١) سنة.

**المرة الثالثة:** في فربر خلال سنوات (٢٥٣هـ، ٢٥٤هـ، ٢٥٥هـ) في مجالس متفرقةٍ.

**وبناءً على اختصاص الفربري بالإمام البخاري**، وكثرة سماعه لكتابه الصحيح منه، ووقوفه على نسخة الإمام البخاري الأصل؛ تكون روايته

---

(١) صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، لعبد الفتاح أبو غدة (ص: ٩٥).
(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٢٤).
(٣) ينظر: الإمام البخاري وجامعه الصحيح، لخلدون الأحدب (ص: ٢٢٦- ٢٢٧).

نسخة طبق الأصل لما استقر عليها صحيح البخاري[١].

* * *

(١) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (٢/ ٤٥٥)، والإمام البخاري وجامعه الصحيح، لخلدون الأحدب (ص: ٢٢٨).

## الشبهة الثالثة

# تعدد روايات الصحيح ووجود اختلافات وزيادات فيما بينها

بلغ الإمام البخاري من المكانة العلمية والشهرة ما جعل الطلبة يرحلون إليه، وقد كان المقصود الأعظم من الرحلة إليه سماع صحيحه، حتى بلغ من سمع صحيحه تسعين ألفًا، كما قال الفربري(١)، وليس أولئك كل من سمعه.

ثم اشتهر الكتاب من رواية غير واحد، أشهرهم الفربري، قال النووي: «اعلم أن صحيح البخاري متواتر عنه، واشتهر عنه من رواية الفربري»(٢).

ثم تواتر الكتاب من رواية الفربري(٣)، وكثر الناقلون والرواة عنه، وقد مكَّنه سماعه المبكر من الإمام البخاري وهو شاب، مع طول عمره، أن رواه عنه العدد الغفير من الطلبة من كافة الأمصار.

ولا شك أن هذا العدد الكثير من الرواة والناقلين مظنة وقوع الاختلاف في رواياتهم ونسخهم رغم التدقيق والاحتياط، وهذا لا يختص بصحيح البخاري، وإنما يقع في كل الكتب المشهورة، والتصانيف السائرة.

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٢٨).
(٢) التلخيص شرح الجامع الصحيح (ص: ١٩٠).
(٣) ينظر: إفادة النصيح (ص: ١٩).

**وبالنظر في صور الاختلافات الواقعة بين الروايات، نجد أنها تكاد تنحصر في الصور التالية**[١]:

١- **اختلافات عامة**: تتمثل في ترتيب الكتب وأسمائها، أو زيادة بعض الأحاديث، وتقديمها أو تأخيرها.

٢- **اختلافهم في الأسانيد**، وهي أنواع:

- وجود إسناد كامل في بعض الروايات دون غيرها.
- اختلافهم في شيوخ الإمام البخاري، ومنها ما يكون بزيادة توضيحية عند بعض الرواة، ومنها ما يكون مهملًا في بعض الروايات ومميزًا في غيرها.
- اختلافهم في صيغ التحمل والأداء.
- اختلافهم في زيادة راو أو عدمه في بعض الأسانيد التي قد يترتب عليها علة في الإسناد أو زيادة ثقة أو غير ذلك.

٣- **اختلافهم في المتون**، وهي أنواع:

- ما يقع فيه الاختلاف بين الرواة مِن ذِكْر متن كامل للحديث، أو عدة جمل تؤدي إلى اختصار الحديث، أو روايته بتمامه.
- ما يكون بزيادة جملة أو نقصانها.
- ما يكون بين الرواة في إضافة كلمة أو حرف، وضبط الألفاظ اللغوية.

---

(١) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (١/ ٤٢٤- ٤٢٩).

- الاختلاف بين الرواة في جُمَل التعظيم لله سبحانه وتعالى أو الصلاة والسلام على النبي محمد ﷺ أو الأنبياء السابقين، أو الترضِّي والترحُّم على الصحابة والتابعين، ويشمل ذلك أيضًا اختصار الآيات القرآنية الواردة في الأحاديث أو سياقها تامة.

**فهذه جملة الاختلافات الواقعة بين الرواة، وهي بحمد الله لا تعدُّ عند من يفهم من القوادح في مكانة الصحيح، ولا تشكّك في صحة أحاديثه، ولا في مكانة الإمام البخاري.**

بل هذه الاختلافات من الأمور المألوفة جدًّا عند الخبير بالمنقولات والكتب والتراث، بل هي صورة حية عن مدى الدقة والأمانة العلمية التي كان يتميز بها المحدثون في تأليفهم للمصنفات، ومدى رعايتهم لعلم الرواية، وحرصهم على مراجعة ما يكتبونه، واستمرارهم في تنقيح ما يأخذونه عن شيوخهم، ومراجعة مصادرهم للوصول إلى أدق الروايات وأتقنها(١).

- **وقد نظر العلماء إلى هذه الاختلافات الواقعة في الروايات باعتبارات متعددة، نوجزها في النقاط التالية:**

**أولًا:** أن هذه الاختلافات الواقعة في روايات صحيح البخاري التي هي من قبيل الأوهام والأخطاء، إنما هي -في الغالب- من قِبَل الرواة وليست من الإمام البخاري، كما نص عليه الأئمة النقاد.

**ثانيًا:** أن الاختلافات التي تتعلق بترتيب الكتب وأسمائها، أو تقديم

(١) ينظر: روايات ونسخ الجامع الصحيح، لمحمد بن عبد الكريم بن عبيد (ص: ١٦).

بعض الأحاديث، وتأخيرها، أيضًا هي من قبيل اجتهاد الرواة الذين انتسخوا من الكتاب نسخًا متعددة، ويمكن من خلال المقارنة بين الروايات معرفة ترتيبها ومواضعها الأقرب إلى وضع الإمام البخاري.

**قال ابن حجر**: «قوله: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧] وقال قتادة: كان القوم يتجرون.. إلخ. كذا وقع جميع ذلك مُعادًا في رواية المستملي، وسقط لغيره إلا النسفي فإنه ذكرها هاهنا وحذفها مما مضى، وكذا وقع مكررًا في نسخة الصغاني، وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي: أن أصل البخاري كان عند الفربري، وكانت فيه إلحاقاتٌ في الهوامش وغيرها، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقًا به، فمن ثَمَّ وقع الاختلاف في التقديم والتأخير، ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين؛ فنشأ عنه التكرار»(١).

**ثالثًا**: أن ما يتعلق بالاختلافات الواقعة في الأسانيد، وهي مع كثرتها نسبيًّا مقارنة بغيرها، فلا يوجد فيها ما يترتب عليه تغيير المعنى، إلا في مواضع قليلةٍ، وقد تكفَّل العلماءُ والشُّرّاح بتوجيهها وبيانها، وإزالة الإشكالات الواقعة فيها(٢).

**رابعًا**: أن الوقوف على هذه الاختلافات يُعين المختص على حل

---

(١) فتح الباري (٤/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (١/ ٤٢٨).

الإشكالات الواقعة في الأسانيد، مِنْ وَصْل المنقطع، وإرسال الحديث أو وصله، وتبيين سماع المدلس، وإزالة الاضطراب الواقع في السند، والوقوف على أسماء الرُّواة المهملين في الإسناد؛ وخاصة شيوخ البخاري[١].

**ومن أجل ذلك** اعتنى ابن حجر بالوقوف على الروايات المتعددة، لكون بعضها يفسر بعضًا، وهذا من أعظم ما امتاز به شرحه لصحيح البخاري.

قال السخاوي: «اعلم أن العناية باختلاف الروايات مع الطرق من المهمات، وهو أحد الأسباب المقتضية لامتياز شرح البخاري لشيخنا على سائر الشروح»[٢].

**خامسًا**: ما يتعلق بالاختلافات الواقعة في المتون، فهذا أكثره لا يترتب عليه تغيّر في المعنى؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح فيما بينها[٣].

**سادسًا**: ما يتعلق بالاختلافات الواقعة في جُمَل التعظيم لله سبحانه وتعالى أو الصلاة والسلام على النبي محمد ﷺ، أو الترضي والترحم على الصحابة والتابعين، فهي غالبًا ما تكون من تصرفات النساخ.

---

(١) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (٢/ ٥٧٤، ٦٠٠).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ١٠٦).

(٣) ينظر: مقدمة فتح الباري (ص: ٣٤٨). وقد ذكر ذلك ابن حجر في الجواب عن الأحاديث التي انتقدت على الإمام البخاري، والعمل بما ذكره في اختلاف الروايات لصحيح البخاري أولى وأرجح؛ لسهولة الجمع والترجيح بينها.

وقد نص العلماء على أن كثيرًا ما يتصرف النساخ في كتابة صيغة «عليه السلام»، أو «كرم الله وجهه» لعلي رضي الله عنه.

**قال ابن كثير**: «غلب هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب، أن يُفْرَد عليٌّ رضي الله عنه بأن يقال: عليه السلام، من دون سائر الصحابة، أو: كرَّم الله وجهه، وهذا وإن كان معناه صحيحًا، لكن ينبغي أن يساوى بين الصحابة في ذلك؛ فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان بن عفان أولى بذلك منه، رضي الله عنهم أجمعين»[(١)].

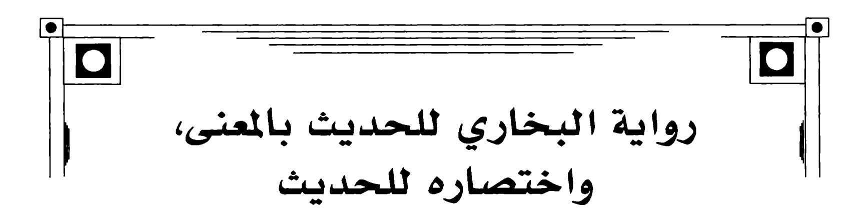
**سابعًا**: أن هناك زيادات قليلةً للفربري على الصحيح، وهي معلومةٌ وظاهرةٌ أشار إليها شرّاح الكتاب، وبعض رواة نسخ صحيح البخاري[(٢)].

* * *

(١) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٧٨- ٤٧٩). وينظر: غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، للسفاريني (١/ ٣٣)، ومعجم المناهي اللفظية، لبكر أبو زيد (ص: ٣٤٠).

(٢) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (١/ ١٨٦). وقد أفردت زياداته في جزء مؤخرًا.

## الشبهة الرابعة



# رواية البخاري للحديث بالمعنى، واختصاره للحديث

تُعَدُّ مسألة رواية الحديث بالمعنى واختصاره من المسائل المشهورة عند المحدثين وعلماء الفن.

وقد أثار المستشرقون حولها من الشُّبَه ما قصدوا به الطعنَ في الحديث النبوي، والقدحَ في كتب الحديث والسنة.

**وما يتعلق بالإمام البخاري في هذه المسألة نبحثه في الفروع التالية:**

## الفرع الأول

## رواية الإمام البخاري الحديث بالمعنى

يستدل بعض الطاعنين في الصحيح بقول الإمام البخاري: «رُبَّ حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورُبَّ حديث سمعته بالشام كتبته بمصر»، قيل له: يا أبا عبد الله بكماله، فسكت[(١)]. وهذا عندهم دليل على كثرة وقوع الرواية بالمعنى.

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٢٩).

وهذا في زعمهم قادحٌ في المرويّ، من حيث عدم وضوح المعنى المراد منه، وقادحٌ في الإمام البخاري إذ تعمّد روايته بالمعنى، ولم يتحر الرواية باللفظ[1].

**وهذا الادعاء -في الحقيقة- غير صحيحٍ، ولا صلة له بحال الصحيح، ويتحقق ذلك ببيان الأمور التالية:**

**أولًا**: أن الأصل الرواية باللفظ، وأن الراوي لا يلجأ إلى الرواية بالمعنى إلا عند تعذر إتيانه باللفظة المروية، وأما بالنسبة للإمام البخاري فقد كان مشهودًا له بقوة الحفظ، واستحضاره للأسانيد، ومعرفته للعلل الدقيقة، ومن كانت هذه صفته لا يصعب عليه إقامة متن الحديث وأداؤه على وجهه، وهذا يجعل المنصف يتوقف في حمل كلام الإمام البخاري على إطلاقه، وادعاء كثرة الرواية بالمعنى لأحاديث صحيحه.

**ثانيًا**: أنَّ نصَّ هذه الحكاية عامٌّ، فهو يشمل الصحيح وغيره، ولا يصح حمله على أحاديث الصحيح ووقوع الرواية فيه بالمعنى بكثرة؛ لما عرف من دقة الإمام البخاري في كتابه، وشدة التوقي في تصنيفه، وحرصه على إجادته وإتقانه.

**ثالثًا**: أن هذه الحكاية ليس فيها ما يدل على أن الإمام البخاري كان يضع لفظةً مكان أخرى، أو يبدل بين كلمةٍ وغيرها، وإنما غاية ما يدل عليه أنه قد يختصر لفظ الحديث، فلا يرويه بتمامه في كل موضع، بل يقتصر

---

(١) ينظر: أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ١٢٤).

على موضع الشاهد منه، وهذا الصنيع لا إشكال فيه، بل هو دليلٌ على جودة الفهم، وقوة الفقه[١].

## الفرع الثاني

## وجود أحاديث مروية بالمعنى، وهي من تصرفات الرواة

يقصد بالرواية بالمعنى: أن يعمد الراوي إلى تأدية معاني الحديث بألفاظ من عنده[٢].

وقد ذهب أكثر علماء الحديث إلى جواز الرواية بالمعنى، إذا لم يُؤدّ ذلك إلى تغيير معنى الحديث[٣].

ومع تقرير علماء الفن جوازه بشروطه، ورفع الحرج عمن فعله من المتأهلين، إلا أن ذلك لم يعجب المستشرقين ومَن تبعهم.

قال الدكتور نور الدين عتر: «هذا ما جرى عليه كثير من الرواة من الأخذ برخصة الرواية بالمعنى، والعمل بموجبها؛ لئلا يتعطل العمل بجملة كثيرة من الأحاديث، تعلم صحة مضمونها، ويؤدِّي اشتراط نقلها باللفظ إلى عُسر يصعب على الرواة تخطيه أو التغلب عليه، ثم جاء بعض المستغربين يضرب على وتر أساتذة المستشرقين بالمزاعم والأوهام،

(١) ينظر: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، لمحمد أبو شهبة (ص: ٢٦٠).
(٢) ينظر: الحديث النبوي، لمحمد الصباغ (ص: ١٧٠).
(٣) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٢١٤).

يثيرونها حول الحديث من وراء الرواية بالمعنى، زاعمين أنه إذا جاز للراوي تبديل لفظ الرسول بلفظ نفسه، فذلك يقتضي سقوط الكلام الأول؛ لأن التعبير بالمعنى لا ينفك عن تفاوت، فإن توالت المتفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتًا فاحشًا بحيث لا يبقى بين الكلام الأخير وبين الأول نوع مناسبة، وهذا الطعن يعتمد أصحابه على إثارة الوساوس في النفوس، بطريق المغالطة، والتغافل العنيد عن الشروط التي أحاطها العلماء حول صحة الحديث والرواية بالمعنى، وهي شروط تجعل الناظر في تصرف المحدثين يطمئن إلى أن النقل بالمعنى لم يفوت جوهر الحديث، وإنما وضع مفردات موضع مفردات أخرى في نفس المعنى»(١).

• **ويردّ على ما زعمه المستشرقون وغيرهم بما يأتي:**

**أولًا:** أن رواية الحديث بالمعنى تكون في نطاقٍ ضيقٍ، مقتصرةً على الأحاديث القولية فقط، ولا تشمل الأحاديث الفعلية والتقريرية، مع العلم أن هناك أحاديث لا تجوز روايتها بالمعنى مثل أحاديث الأدعية والأذكار، وجوامع كلمه ﷺ(٢).

**ثانيًا:** أن الرواية بالمعنى لا تشمل اللفظ النبوي كله، بل قد تكون في كلمةٍ أو كلمتين، أو أكثر إن كان الحديث طويلًا، وقد تكون اللفظة المروية بالمعنى لا تؤثر على حكمٍ فقهي، مثل: جاء وأتى، وقعد وجلس، فمثل

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٢٢٩- ٢٣٠).

(٢) ينظر: الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٢/ ١٠٦).

هذه الصور لا تعد قدحًا في الحديث المروي بالمعنى[١].

**ثالثًا**: أن الرواية بالمعنى إنما تكون سببًا لتعليل الحديث إذا غيرت معنى الحديث كليًّا، أما إذا لم تغير المعنى الأصلي للحديث (وذلك بتغيير الألفاظ بما يرادفها، أو التعبير عن اللفظ بما يتجوز به عنه، أو بالتقديم والتأخير) فإن ذلك لا يكون سببًا لتعليل الحديث ورده.

**رابعًا**: أن من منهج الإمام البخاري رد الحديث الذي روي بالمعنى إذا أدى روايته بالمعنى إلى تغيير المعنى الأصلي للحديث، فحكم الإمام الناقد على حديثٍ معينٍ بالصحة يقتضي صحة متنه ومعناه[٢].

## الفرع الثالث

## تقطيع الحديث واختصاره، وتفريقه على مواضع

رجَّح أكثر العلماء جواز اختصار الحديث وتقطيعه.

قال القاضي عياض: «كذلك جوزوا الحديث ببعض الحديث؛ إذا لم يكن مرتبطًا بشيء قبله ولا بعده ارتباطًا يخلُّ بمعناه، وكذلك إن جمع الحديث حكمين أو أمرين كل واحد مستقل بنفسه غير مرتبط بصاحبه فله الحديث بأحدهما، وعلى هذا كافَّةُ الناس ومذاهب الأئمة، وعليه صنَّف

---

(١) ينظر: الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، لعبد المجيد بيرم (ص: ٢٤).

(٢) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ٣٣٠، ٣١٩- ٣٢٠).

المصنفون كُتُبَهم في الحديث على الأبواب، وفصلوا الحديث الواحد أجزاءً بحكمها، واستخرجوا النكت والسنن من الأحاديث الطوال»[١].

قال ابن حجر: «أما اختصار الحديث: فالأكثرون على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالمًا؛ لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه؛ بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه؛ بخلاف الجاهل، فإنه قد ينقص ما له تعلق؛ كترك الاستثناء»[٢].

وعملُ الأئمة من أصحاب المصنفات الحديثية مثل السنن وغيرها جارٍ على مقتضى الجواز في ذلك.

**ومن الأمور التي اعترض بها على الإمام البخاري**: أنه يكرر الحديث في أكثر من موضع، وأنه يختصر الحديث، ويفرقه على مواضع متعددة، وأن الإمام البخاري إنما يقطع الحديث من أجل إخفاء ما ينقض مذهبه، ويُضْعِف رأيه[٣].

وهذه الشبهة المذكورة -في جملتها- ليست جديدة، فقد أثيرت من زمنٍ قديمٍ، وقد ألف في الجواب عنها ومناقشتها العلامة محمد بن طاهر المقدسي رسالة سماها: «جواب المتعنت»، ذكر فيها أن الإمام البخاري

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/ ٩٤).
(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٩٧).
(٣) ينظر: أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ١١٦).

لا يكرر الحديث ويفرقه إلا لمعان جليلة، وتنبيهات دقيقة[١].

**وقد لخص الحافظ ابن حجر مقصود الرسالة السابقة، فذكر أن من تلك المعاني التي قصدها الإمام البخاري ما يلي[٢]:**

■ **أولًا: ما يتعلق بتكرار الحديث:**

١- أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر، والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حدِّ الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرًا إلى مشايخه، فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار، وليس كذلك؛ لاشتماله على فائدة زائدة.

٢- أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى.

٣- أن بعض الرواة يروي الحديث تامًّا، ويرويه بعضهم مختصرًا، فيورده كما جاء ليزيل الشبهة عن الناقلين.

٤- أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم، فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويفرد لكلّ لفظة بابًا مفردًا.

---

(١) ينظر: سيرة الإمام البخاري (سيد الفقهاء، وإمام المحدثين)، للمباركفوري (١/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ١٥).

٥- أن هناك أحاديث تعارض فيها الوصلُ والإرسالُ ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال منبِّهًا على أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

٦- أن هناك أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع، والحكم فيها كذلك.

٧- أن هناك أحاديث زاد فيها بعضُ الرواة رجلًا في الإسناد، ونقصه بعضهم، فيوردها على الوجهين، حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر، ثم لقي الآخر فحدثه به، فكان يرويه على الوجهين.

٨- أنه ربما أورد حديثًا عنعنه راويه، فيورده من طريق أخرى مصرِّحا فيها بالسماع.

■ **ثانيًا: ما يتعلق باختصار الحديث وتفريقه:**

١- أنه إن كان المتن قصيرًا أو مرتبطًا بعضُه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعدًا، فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، كإيراده عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

٢- أنه ربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا أن يخرج كل جملة منها في باب مستقل فرارًا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه.

**والإمام البخاري لا يعيد الحديث ويكرره إلا من أجل معنى مقصود.**

قال ابن خلدون: «أمّا البخاري -وهو أعلاها رتبة- فاستصعب النَّاس شرحه واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطّرق المتعدّدة ورجالها من أهل الحجاز والشَّام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلاف النّاس فيهم، وكذلك يحتاج إلى إمعان النَّظر في التَّفقه في تراجمه؛ **لأنَّه يترجم التَّرجمة ويورد فيها الحديث بسند أو طريق، ثمّ يترجم أخرى ويورد فيها ذلك الحديث بعينه؛ لما تضمّنه من المعنى الّذي ترجم به الباب، وكذلك في ترجمة وترجمة إلى أن يتكرّر الحديث في أبواب كثيرة بحسب معانيه واختلافها»**(١).

**ومما يدل على ذلك** قول الإمام البخاري في باب التعجيل إلى الموقف: «يزاد في هذا الباب هَمْ(٢): حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل فيه معادًا»(٣).

قال ابن حجر معلقًا عليه: «وهو يقتضي أنه لا يتعمد أن يُخرج في كتابه حديثًا معادًا بجميع إسناده ومتنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيءٌ فعن

(١) تاريخ ابن خلدون- المقدمة (٢/ ٢٠٢- ٢٠٣).

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٥١٥): «أما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني (هم) فهي بفتح الهاء وسكون الميم، قال الكرماني: قيل: إنها فارسية، وقيل: عربية، ومعناها قريب من معنى (أيضا)، قلت (ابن حجر): صرح غير واحد من علماء العربية ببغداد: بأنها لفظة اصطلح عليها أهل بغداد، وليست بفارسية ولا هي عربية قطعا، وقد دل كلام الصغاني في نسخته التي أتقنها وحررها (وهو من أئمة اللغة) على خلو كلام البخاري عن هذه اللفظة».

(٣) جاء قول الإمام البخاري هذا في بعض النسخ، كما ذكر ذلك ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٥١٥).

غير قصدٍ، وهو قليلٌ جدًّا»[١].

وهذا القليل حدده ابن حجر فقال: «ولا يوجد فيه حديثٌ واحدٌ مذكورٌ بتمامه سندًا ومتنًا في موضعين أو أكثر إلا نادرًا، فقد عني بعض من لقيته بتتبع ذلك، فحصل منه نحو عشرين موضعًا»[٢].

وقد ذكر القسطلاني أنه وقف على ورقةٍ بخط ابن حجر، تضمنت تحديد المواضع المكررة، فبلغت (٢١) موضعًا، وزاد عليها القسطلاني موضعًا آخر[٣].

بينما ذكر حاجي خليفة أنها (٢٣) موضعًا[٤].

فهذه هي أجوبة العلماء وأهل الفن في سبب رواية الإمام البخاري الحديث بالمعنى، وتقطيع الحديث واختصاره، وكشفهم عن صنيع الإمام باستقراء كتابه، وتصفح صحيحه.

فماذا عسى أن يقول المتخرِّصون من أهل زماننا، الذين يرمون بالكلام جزافًا من غير تمحيصٍ، ويلوكون الشبه من غير بحثٍ ولا تحقيقٍ؟!

* * *

---

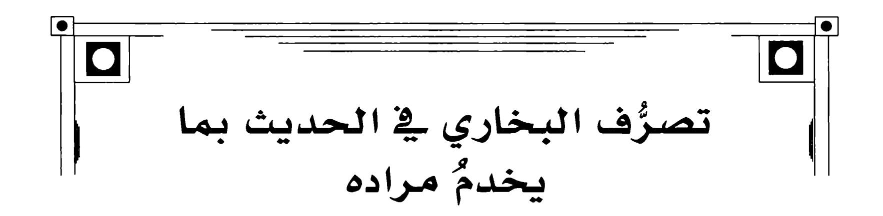
(١) مقدمة فتح الباري (ص: ١٦).

(٢) فتح الباري (١/ ١٦).

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٢٥- ٢٦). وينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٩٢).

(٤) كشف الظنون (١/ ٥٤٣). وقد ذكر الدكتور ماهر الفحل في كتابه: إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت (ص: ٦٨- ٧٢) ثلاثة وثلاثين حديثًا مكررًا.

## الشبهة الخامسة



# تصرُّف البخاري في الحديث بما يخدمُ مراده

من الشُّبه التي يوردها بعضُ الكتَّاب أنَّ البخاري يتصرَّف في الأحاديث حذفًا وتغييرًا حتى يوافق مرادَه، والتَّغيير في أحاديث النَّبي ﷺ بما يخالفُ المعنى الذي أراده أو بترك معنى أرادَه النَّبي ﷺ لايجوز، ويعدُّ طعنًا فيمن تعمَّده.

وذكروا أمثلةً لتغيير البخاري في الحديث، منها أحاديث متعلقة بالصَّحابة الكرام، فقد قالوا: إنَّ البخاري أراد أن يرفع الذمَّ عن الصَّحابة، فتصرَّف في الأحاديث التي فيها ذمٌّ لبعضهم، وذلك لتأييد مذهبه في عدالة الصحابة، وأرادوا بذلك الطَّعن في البخاريِّ وفي الصحابة[1].

**وإذا رجعنا إلى الأحاديث التي أوردوها للطَّعن فيه نجد أنَّ البخاري قد أورد هذه الأحاديث بصيغٍ ظنوها تحريفًا وتصرفًا في الحديث، من تأمَّلها وجد لذلك أسبابًا علميَّة منهجية**، ويمكن بيان ذلك بالآتي:

**أولًا:** تحدثنا سابقًا عن رواية الحديث بالمعنى[2]، وبينَّا أنَّه منهجٌ مقبولٌ

---

(١) ينظر: الماء الجاري في غسل البخاري (ص: ٨٥).

(٢) ينظر: كتابنا هذا (ص:٩٧).

عند المحدثين وإن كان المحدثون لا يكثرون منه، فالإمام البخاري معروفٌ بالضَّبط والإتقان، بل كان البخاري يُعرض عن كثيرٍ من الروايات لدخول ظنِّ الرواية بالمعنى فيها[1]، وهذه الأحاديث التي ادَّعوا أنه حرَّفها ليسَ فيها ما يدل على أنَّه رواها بالمعنى، ومع ذلك فإنَّنا إن تنزَّلنا وقلنا: إنَّ الإمام البخاري قد روى هذه الأحاديث -التي يدَّعون أنَّه حرَّف فيها- بالمعنى تهاوَتْ هذه الدعوى؛ لأنَّ الرواية بالمعنى مقبولةٌ عند جمهور المحدِّثين.

**ثانيًا: أنَّ البخاري يورد الحديث كما سمعه من شُيوخه،** فلا يتصرَّفُ في الرِّواية لرأي وعقيدةٍ مسبقة، وإنَّما لأنه يؤدِّي الرواية كما أخذها عن شيخه، وعدم التِفاتِ الطَّاعنين إلى هذا الأمر أو تجاهله هو الذي يمكن أن نقول عنه: إنَّه انطلاقةٌ من فكرٍ معادٍ للبخاري للطَّعن فيه، وممَّا يقوِّي أنَّ الطَّاعنين أرادوا الطَّعن لمجرد التَّشكيك والردِّ دون اعتبارات علميَّة: أنَّ البخاري معروفٌ بمنهجه المتين، ودقَّته في النَّقل، وضبطِه في الرواية، وكل هذه المعطيات تجعل الإنسان يتساءَل -على الأقل- عن سبب روايته لهذا اللَّفظ قبل الطَّعن فيه!

**وعدم رواية البخاري للفظٍ أخرجه غيره لا يعني أنَّه تعمد الإخفاء؛ لأنه يؤديه باللفظ الذي تحمَّله،** وهذا يدلُّ عليه جَمْعُ الطُّرق، حيث يقف الباحثُ على من شارك البخاريَّ في هذا اللفظ، ممَّا يعني أنَّ الحديث جاء بهذا

---

(١) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح (ص: ٣١٩- ٣٣٠).

اللفظ ولم يتصرَّف فيه البخاري.

**فممَّا ادَّعوا أنَّه قد تصرَّف فيه**: أنَّه روى عن الحميدي، عن سفيان قال: حدثنا عمرو بن دينار، قال: أخبرني طاووس أنَّه سمع ابن عباس ﵄ يقول: بَلَغَ عمر أن فلاناً باع خمرًا، فقال: قاتل الله فلاناً، ألم يعلم أنَّ رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود، حُرّمت عليهم الشحوم فجَمَلوها فباعوها»[١].

فقالوا: قد أخفى البخاريُّ اسم الصَّحابي وهو: سَمُرة بن جندب ﵁، وحرَّف كلمة (لعن الله اليهود) إلى (قاتل الله اليهود)، حتى لا ينصرف اللَّعن إلى هذا الصَّحابي.

**وهذا الادِّعاءُ غير صحيح**؛ بل هو من الإجحاف في القول، وسببهُ: عدم جمع الطرق، فإنَّ البخاري قد أدَّى هذا الحديث كما سمعه من الحميدي، ولم يُرِد إخفاء اسم الصَّحابي، ولا تحريف لفظة (لعن)، **وممَّا يدلُّ على ذلك**:

١-أنَّ الحديث لم ينفرد البخاري بإخراجه بهذا اللَّفظ، وبدون ذكر اسم الصَّحابي، فقد أخرج الحديثَ على هذا النَّحو: الشافعي في مسنده[٢]، وابن الجارود في المنتقى[٣]، وأبو عوانة في مستخرجه[٤]، وابن حبان في

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٣).

(٢) مسند الشافعي، كتاب الأشربة (ص: ٢٨٣).

(٣) المنتقى لابن الجارود (٥٧٧).

(٤) مستخرج أبي عوانة (٥٣٥٥).

صحيحه[1]، والبيهقي[2]، وغيرهم، فالبخاري إذن لم ينفرد بهذه الرِّواية حتى يقال: إنَّه هو من حرَّف هذا اللفظ، وإنما أدَّاه كما سمعه من شيخه.

٢- أنَّ البخاري أورد للحديث روايةً أخرى، وفيه: «لعن الله اليهود»[3]، ممَّا يدل على أنَّ البخاري لم يرد تحريف هذا اللفظ؛ وإنما نقل بكل أمانةٍ ما تحمَّله من مشايخه، فأورد مرَّة بلفظ: (قاتل) لأنَّه سمعها من شيخه هكذا، وأورد مرَّة بلفظ: (لعن) لأنَّه سمعها من شيخه هكذا، وهكذا فلتكن الأمانة، ولو أنَّ البخاري أراد تغيير هذا اللفظ وتحريفَه لما أورد اللفظ الصَّريح في روايةٍ أخرى، فهم قد اتَّهموه في هذا اللفظ في روايةٍ دون النَّظر إلى الرواية الأخرى لنفس الحديث.

**ثالثًا: أنَّ بعض ما اتَّهموه به هو اختيارٌ لشرح، وليس رواية عن النَّبي ﷺ**، فإنَّ بعض الطَّاعنين استدلُّوا بحديث النَّبي ﷺ: «**تُحشرون حفاةً، عراةً، غرلاً، ثمَّ قرأ**: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، فأوَّل من يكسى إبراهيم، ثمَّ يُؤخذ برجالٍ من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول: أصحابي، فيقال: إنَّهم لم يزالوا مرتدِّين على أعقابِهم منذ فارقتَهم»[4].

فقالوا: يجب أن يكون هذا الحديث منصرفًا إلى الصَّحابة، وقد صرفه

---

(١) صحيح ابن حبان (٦٢٥٢).

(٢) في السنن الكبرى (١٧٣٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٦٠).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٤٧).

البخاري إلى غيرهم، ففي صحيح البخاري بعد هذا الحديث: «قال محمَّد بن يوسف الفربري: ذُكِرَ عن أبي عبد الله، عن قبيصة، قال: هم المرتدُّون الذين ارتدُّوا على عهد أبي بكر فقاتلَهم أبو بكرٍ رضي الله عنه».

**والاستدلال بهذا النَّصِّ على أنَّ البخاري يحرِّف الأحاديث باطلٌ لأسباب:**

١- أنَّهم ادعوا أنه يحرِّف في حديثِ النَّبي ﷺ، بينما في هذا المثال لم يتعرَّض لحديث النبي ﷺ، وإنَّما أورد قول قبيصة، فلا يصدقُ عليه أنه حرَّف قولَ النبي ﷺ.

٢-أنَّ هذا اختيار البخاري واجتهاده في تفسير النَّص، ولم يذكره بنفسه وإنَّما نقله من غيره، وقوله هذا هو قول العلماء في تفسير هؤلاء بالمرتدِّين[1]، فشرح الحديث بهذا لم يختصَّ به البخاري؛ بل توارد عليه العلماء، فلا مطعن له في ذلك.

**رابعًا: إن كان البخاري قد حرَّف في بعض الأحاديث حتى يحفظ عقيدته في عدالة الصَّحابة، فإنَّه كان من المفترض أن لا يورد أيَّ ذمٍّ للصحابة، والواقع غير ذلك!**

فإنَّ البخاري قد أوردَ عددًا من الأحاديث التي في ظاهرها ذمٌّ لبعض الصَّحابة، ومن أهمِّها: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّ رجلًا على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله، وكان يلقب حمارًا، وكان يُضْحِكُ رسولَ الله ﷺ، وكانَ النبي ﷺ قد جَلَدَه في الشَّراب، فأُتِي به يومًا فأمر به

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٨٥).

فجُلِد، فقال رجلٌ من القوم: اللهمَّ العنه، ما أكثر ما يؤتى به! فقال النَّبي ﷺ: «لا تلعنوه، فوالله ما علمت إنَّه يحبُّ الله ورسوله»[١]، وهذا الحديث ممَّا يرد على اتهام البخاري في الحديث الذي أوردناه سابقًا، وهو حديث عمر بن الخطاب أنَّه بلغه أنَّ فلانًا باع خمرًا[٢]، فقد ادَّعوا أنَّ البخاري أخفى اسم الصحابي حتى لا يُذمَّ، فكيف يصحُّ ذلك وقد أورد هذا الحديث وفيه التَّصريح باسم الصَّحابي، ولقبه، ولعنُ بعض الصَّحابة له، وبيان أنَّه كان مكثرًا من شرب الخمر؟!

فإن كان البخاريُّ قد تعمَّد التَّحريف في الحديث الأول وأخفى اسم الصحابي؛ فلِمَ لَمْ يُخْفِه هنا؟!

كما أنَّ البخاري قد أورد ما اتُّهم به عثمان رضي الله عنه وفي ظاهره ذمٌّ له، وقد دافع عنه ابن عمر رضي الله عنه[٣]، فأيُّهما أعظم شأنًا سَمُرة أم عثمان بن عفان؟!

وكذلك حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه حين أخطأ فقال له النبي ﷺ: «أقتلته بعد أن قال: لا إله إلا الله؟!»، حتى قال أسامة: «حتى تمنَّيت أنِّي لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم»[٤].

والشَّاهد أنَّ البخاري لم يتصرَّف في هذه الأحاديث، مع ما فيها من تصريحٍ بأسماء الصَّحابة، ممَّا يدل على أنَّ الأحاديث التي أوردوها

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٠).
(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٣).
(٣) ينظر: صحيح البخاري (٣٦٩٨).
(٤) أخرجه البخاري (٤٢٦٩).

واتَّهموا البخاري بتحريفها لم يروِها البخاري بتلك الطَّريقة إلا للأسباب التي ذكرناها.

**وأخيرًا**: تبيَّن لنا أن البخاري لم يتصرَّف في الحديث ليغير معناه إلى المعنى الذي يريد، بل كان دقيقًا في الرواية أمينا فيها، فروى الروايات حسب ما تحمَّلها من مشايخه، وهذه منقبة للإمام البخاري.

❊ ❊ ❊

الشبهة السادسة

## ضعف البخاري في تراجم الصحيح

ممَّا أثاره بعض الطَّاعنين على البخاري: أنَّه كان ضعيفًا في وضع تراجمه، بل قال بعضهم: «عناوين البخاري أو تراجمه: فضيحةٌ بجلاجل»(١)، والمقصود بالتَّراجم: عناوين الأبواب، قال ابن الصلاح: «وقد أطلقوا على قولهم: «باب كذا وكذا» اسم الترجمة؛ لكونه يعبر عمَّا يذكر بعده والله أعلم»(٢).

ويتمثَّل ضعف تراجم البخاري عندهم في ثلاثة أمور سنبيِّنُها في الفروع الآتية، **لكن قبل أن ندلف إليها نبيِّن ثلاث قواعد هامَّة ينبغي أن ندركها جيدًا؛ لأنَّها تهدم الأسس المعرفيَّة التي بنيت عليها هذه الشُّبهة، وهي:**

■ **القاعدة الأولى: أنَّ تراجم البخاري تراجم اجتهاديَّة**، وقد يصيب البخاريُّ في اجتهاده وقد يخطئ فيه، ولا يلزم من ذلك تضعيف الصَّحيح نفسه، فمقصود الصحيح أصلًا هو الحديث، ثم رأى البخاري أن لا يُخليَ كتابَه من استنباطات واجتهادات، يقول ابن حجر: «ثمَّ رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهيَّة والنُّكت الحكميَّة، فاستخرج بفهمه من المتون معاني

---

(١) ينظر: الماء الجاري في غسل البخاري للكوراني (ص: ٥٩).
(٢) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٥٣).

كثيرة فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسُبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السُّبل الوسيعة»[١]، فعدم قبول اجتهاد البخاري في تراجم أبوابه لا يقتضي ردَّ كتاب الصحيح.

■ **القاعدة الثانية**: **أنَّ قولهم: إن تراجم البخاري ضعيفة قولٌ غير ملزِم، فإنَّ ضعف تراجم البخاري من عدمه أمرٌ نسبي**، وهذا ليس خاصًّا بالبخاري؛ بل هو في كلِّ كتاب عدا كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، فإن كان أحدهم يرى أنَّ هذه الترجمة غير مناسبة للحديث الذي ذُكر فيها؛ فإنَّ غيره يرى أنها مناسبة جدًّا؛ بل وفيها مناسباتٌ بديعةٌ خفيت على الأول، وإذا رأى أحدٌ أنَّ ترتيب هذا الباب غير جيِّد فإنَّ غيره يرى أنَّ هذا هو الترتيب المناسب، وهذا في كل كتابٍ يؤلفه بشر، وهو أمرٌ طبيعي لاختلاف العُقول التي تنظر إلى هذه التراجم، وتفاوتها، والجهة التي ينظرون منها، فلا يمكن الطَّعن بأمرٍ يختلفُ فيه الناس غاية الاختلاف.

ولذلك لم يُلزم أهلُ العلم أحدًا بأن يقول: إنَّ تراجم البخاري كلها بديعةٌ وغايةٌ في الدِّقة! بل الأمر اجتهاديٌّ كما بينَّا، فلم نمنع النَّظر في أبواب البخاري وتراجمه والاجتهاد فيها، فضلًا عن أن نُلزم النَّاس بما نقول، وليس هذا الأمر بخافٍ على العلماء، بل يرى ابن حجر -وهو المعتني بالبخاري- أن هناك بعض التَّراجم في الجمع بينها وبين الأحاديث

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨).

الواردة فيها عُسرٌ، فقد نقل كلامًا للباجي يقرِّرُ فيه هذا الأمر، ثمَّ قال: «وهذه قاعدةٌ حسنةٌ يُفزع إليها حيث يتعسَّر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدًّا ستظهر كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى»[١]، فهناك مواضع قليلة فيها إشكال قد يظهر حلُّها للبعض دون البعض، وعدم ظهوره لعالمٍ لا يعني عدم ظهوره لغيره.

■ **القاعدة الثالثة: أنَّ العلماء قد عنوا عنايةً كبيرة ببيان دقَّة البخاري في تراجمه، وعنايته بها، وكتبوا في ذلك كتبًا مفردة**[٢]، وهم علماء متخصِّصون، ولهم باعٌ طويل في علمَيِ الحديث والفقه، فهي شهادةٌ من متخصِّصين على جودة تراجم البخاري، يقول ابن حجر: «قال الإسماعيلي في المدخل له: أمَّا بعد: فإنِّي نظرت في كتاب الجامع الذي ألَّفه أبو عبد الله البخاري، فرأيته جامعًا -كما سمِّي- لكثيرٍ من السنن الصحيحة... وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة... غير أنَّ أحدًا منهم لم يبلغ من التَّشدد مبلغ أبي عبد الله، ولا تسبب إلى استنباط المعاني واستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدَّالة على ما له صلة بالحديث المروي فيه تسببه، ولله الفضل»[٣].

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨).
(٢) سيأتي ذكر الكتب في (ص:١١٨)
(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ١١).

أما فروع هذه الشبهة فهي كالتالي:

## الفرع الأول

## ترك التَّراجم دون أحاديث

ذكر بعض الطَّاعنين أنَّ البخاري تركَ بعض التراجم دون أحاديث، وهذا خللٌ في صحيح البخاري يُوجب ردَّه[١].

ويمكن الإجابة عن هذا بالآتي:

أولًا: **أنَّ البخاري كان يُورد بعض التَّراجم دون إيراد الأحاديث؛ لأنَّه يريد الإشارة إلى المسألة**، ويرى الأحاديث في هذه المسالة قد مرَّت فلا داعي لتكرارِها، أو أنَّ الحديث فيها مشهورٌ ومجرَّد الدلالة تكفي في معرفة الحديث فلا يُورده، يقول الإمام النووي: «أخلى كثيرًا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: فيه فلانٌ عن النبي ﷺ أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقًا، وإنَّما يفعل هذا؛ لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلومًا، وقد يكون ممَّا تقدم وربما تقدَّم قريبًا»[٢].

ثانيًا: **أنَّ البخاري قد يفعل ذلك ليبيِّن أنَّ هذه المسألة مهمَّة؛ لكن لم يثبت له حديثٌ فيها بشرطه**، فيريد التَّنبيه إلى أهمِّية المسألة، وأنَّ فيها أحاديث لكن ليست على شرطه، وهذا من الدقَّة والأمانة، وفي هذا يقول

---

(١) ينظر: الماء الجاري في غسل البخاري (ص: ٦٣- ٦٤).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨).

النووي: «ويقع في كثيرٍ من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديثٌ واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتَّة، وقد ادَّعى بعضهم أنَّه صنع ذلك عمدًا وغرضه أن يبيِّن أنَّه لم يثبت عنده حديثٌ بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه»(١).

ويقول ابن حجر: «وربَّما اكتفى أحيانًا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديثٍ لم يصحَّ على شرطه، وأورد معها أثرًا أو آية، فكأنَّه يقول: لم يصحَّ في الباب شيءٌ على شرطي»(٢).

**ثالثًا: أنَّ البخاري يفعل ذلك أحيانًا لشحذِ الأذهان، بحيث يكتفي بالاستنباط وترك إيراد الحديث لبحثِ القارئ**، خاصَّة إذا أخرجه في موضعٍ آخر، وفي هذا يقول ابن حجر: «وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره، واستخراجِ خبيئه، وكثيرًا ما يفعل ذلك، أي: هذا الأخير، حيث يذكر الحديث المفسِّر لذلك في موضع آخر متقدمًا أو متأخرًا؛ فكأنَّه يحيل عليه، ويومئ بالرمز والإشارة إليه»(٣).

❋ ❋ ❋

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٣- ١٤).

## الفرع الثاني

# عدم مناسبة الترجمة للأحاديث التي يذكرها(١)

ذكر بعضُ الطَّاعنين ذلك، ومثَّلوا لذلك بأمثلة بيَّنوا فيها أنَّ البخاري أحيانًا يضع ترجمةً لا تُناسبها الأحاديث التي يذكرها بعدها، ويجاب عن ذلك بالآتي:

**أولًا: الرجوع إلى القاعدة التي ذكرناها سابقًا من أنَّ بعض المناسبات نسبيَّة،** فمنهم من يرى أنَّ الترجمة لا مناسبة بينها وبين الأحاديث، بينما يرى غيرهم أنَّ بينها مناسبة في غاية الدقَّة، بل كلامُ ذاكر المناسبة مقدَّمٌ -في الغالب- على كلام نافي المناسبة، فمن علمَ كان حجَّة على من لم يعلم.

**ثانيًا: جلُّ ما يورد في هذا المعنى من أنَّ بعض الأحاديث لا تناسب التَّراجم قد بيَّن العلماء المناسبة بينها وبين ترجمة الباب،** فهناكَ عددٌ كبير من العلماء قد كتبوا في مناسبات تراجم صحيح البخاري، وبينوا في كتبهم عددًا كبيرًا من العناوين ومناسبة الأحاديث التي بعدها لها، ومن تلك الكتب:

---

(١) يقول الكوراني: «عدد أحاديث البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالمكرورة. وعدد الكتب واحد وتسعون كتابًا، وعدد الأبواب ٣٨٨٢ والفضيحة أنَّ أكثر عناوينه لا تنطبق على معنوناتها»، الماء الجاري في غسل البخاري (ص: ٦٢) بتصرف يسير.

- المتواري على تراجم البخاري، لابن المنيِّر الإسكندراني.
- ترجمان التراجم على أبواب صحيح البخاري، لابن رشيد السبتي.
- مناسبات تراجم البخاري، لابن جماعة.
- مناسبات أبواب صحيح البخاري لبعضها بعضًا، لعمر البلقيني.
- شرح تراجم أبواب صحيح البخاري للدهلوي.
- النَّظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، للطاهر ابن عاشور.

وغيرها كثير(١)، والشاهد أنَّ كثيرًا من كلام الطاعنين في البخاري باعتبار أنَّ أحاديثه غير مطابقة لتراجم الكتاب كلامٌ غير صحيح؛ إذ إنَّ معظمها لها مناسبات قد خفيت عليهم، وبحثها العلماء وبيَّنوها، وفي هذا يقول ابن جماعة: «وتارة يكون حكم الترجمة مفهومًا من الحديث ولكن بطريق خفي، وفهمٍ دقيق»(٢).

**ثالثًا: أنَّ البخاري أحيانًا يريد التنبيه على مسألةٍ ولا يجد فيها حديثًا على شرطه، فيورد حديثًا عامًّا يبيِّن أصل المسألة**، فيظنُّ ظانٌّ أنَّه غير مطابق للترجمة، وفي هذا يقول ابن حجر وهو يبين صِيَغ الأحاديث التي يوردها البخاري وعلاقتها بالتراجم: «ثم ظهر لي أنَّ البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار: إن وجد حديثًا يناسب ذلك الباب ولو

(١) ينظر: إشارات النقد الحديثي في بعض تراجم صحيح الإمام البخاري للدكتور: عبدالله الفوزان (ص: ١٩- ٢٢) فقد أورد فيه ثلاثين كتابًا مهتمًّا بتراجم الإمام البخاري، وينظر: تراجم صحيح البخاري، للدكتور: خالد بن مرغوب الهندي (ص: ٤- ٨).
(٢) مناسبات تراجم البخاري لابن جماعة (ص: ٢٦).

على وجهٍ خفي، ووافق شرطه؛ أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحةً لموضوع كتابه، وهي: حدَّثنا وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده.

وإن لم يجد فيه إلَّا حديثًا لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجَّة كتَبه في الباب مغايرًا للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطِه، ومن ثَمَّ أورد التَّعاليق كما سيأتي في فصل حكم التعليق. وإن لم يجد فيه حديثًا صحيحًا لا على شرطِهِ ولا على شرطِ غيره، وكان ممَّا يُستأنس به -وقدَّمه قوم على القياس- استعمل لفظَ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب، ثم أورد في ذلك إمَّا آيةً من كتاب الله تشهد له، أو حديثًا يؤيِّد عموم ما دلَّ عليه ذلك الخبر»[1].

**رابعًا: أنَّ البخاري قد يورد ترجمة تكون مثلَ الشَّرح للحديث،** فيبيِّن غامضه، ويفصِّل مجمله، أو يبيِّن تخصيص العام، وتقييد المطلق، إلى غير ذلك من الأمور التي من أجلها قد يبدو للبعض أن لا مناسبة بين الحديث والترجمة، يقول ابن حجر: «من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى واحد فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيانٌ لتأويل ذلك الحديث، نائبةٌ مناب قول الفقيه مثلًا: المراد بهذا الحديث العام الخصوص، أو بهذا الحديث الخاص العموم، إشعارًا بالقياس لوجود العلة الجامعة، أو أنَّ ذلك الخاص المراد به ما هو أعم ممَّا يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨ -٩).

الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيَّد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام، وكذا في شرح المشكل، وتفسير الغامض، وتأويل الظَّاهر، وتفصيل المُجمل»[١].

## الفرع الثالث

## تراجم غير مرتَّبة

**يذكر بعض الطَّاعنين أنَّ تراجم صحيح البخاري غير مرتبة، وأن فيها تداخلًا، وتقديمًا لما حقُّه التأخير، وتأخيرًا لما حقُّه التقديم**[٢]، ويمكن الإجابة عن هذا بالآتي:

**أولًا: نؤكِّد الرجوع إلى القاعدة التي ذكرناها، وهي: أنَّ قضية الترتيب لا علاقة لها بصحَّة الأحاديث**، فحتى إن قلنا: إنَّ التَّراجم كلها غير مرتبة فإنَّ ذلك لا يستدعي ردَّ صحيح البخاري، فعدم موافقة البخاري في ترتيب أبوابه لا يعني أنَّ ما أورد فيه من الأحاديث غير صحيحة، وإلى هذا المعنى أشار ابن حجر حين نقل كلام مسلم بن قاسم القرطبي في صحيح مسلم أنَّه

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٣).

(٢) يقول الكوراني: «وهكذا يرافقك التعجب وتُطالعك الإشكالات برؤوسها من أول الكتاب الى آخره. فكم من الأبواب المتداخلة، وكم مؤخر حقُّه التَّقديم وبالعكس، وكم من عنوان جعله باباً وليس بباب، بل هو جزء من باب تقدم، أو يأتي! إنَّها غابة يتشابك فيها القصب والنَّبات، ويتكرر المكرر، ويغيب ما يجب أن يحضر! ويحضر الغائب في غير محله، ولا تشك وأنت تقرأ بأن المؤلف رغم جَوَلان ذهنه، لم يرتب كتابه، فهو مسودة أدركت مؤلفه الوفاة، قبل أن يكمله وينقحه».الماء الجاري في غسل البخاري (ص: ٦٣).

لم يضع أحدٌ مثله، قال ابن حجر: «فهذا محمول على حُسن الوضع وجودة التَّرتيب، وقد رأيت كثيرًا من المغاربة ممَّن صنَّف في الأحكام بحذف الأسانيد -كعبد الحق في أحكامه وجمعه- يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المُتون وسياقِها دون البخاري؛ لوجودها عند مسلم تامَّة وتقطيع البخاري لها، فهذه جهة أخرى من التَّفضيل لا ترجع إلى ما يتعلق بنفس الصَّحيح والله أعلم»[1].

**ثانيًا: أن نعارض قولهم، فنقول: القول بعدم جودة الترتيب قولٌ غير صحيح**، فقد بدأ البخاري ببدء الوحي لأنَّ كلَّ ما يأتي في هذا الكتاب من المسند إلى النَّبي ﷺ إنما هو وحيٌ من الله، فبيَّن بدْأه كيف كان، ثم بدأ بما يجب على الإنسان وهو الإيمان، ثمَّ ذكرَ العلم لأنَّه مقدم على العمل، وحين بدأ العمل بدأ بأهمِّها وهي الصلاة وأبوابها، ثمَّ الزكاة وأبوابها، ثمَّ الحج وأبوابه، ثم الصوم وأبوابه، كترتيب حديث ابن عمر رضي الله عنه حين قال: قال النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان»[2] وغير ذلك من الأبواب إلى خاتمة الصحيح.

**ثالثًا: أنَّ العلماء قد ذكروا أنَّ ترتيب البخاري لكتابه ترتيبٌ بديعٌ منطقي**، راعى فيه التَّدرج، والنَّاسخ والمنسوخ، وهي ناطقةٌ بمعانٍ جليلة فهمها البعض وجهلها آخرون، وقد ألَّف البلقيني كتابًا أسماه: «مناسبات أبواب

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٣).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

صحيح البخاري لبعضها بعضًا»[١]، ذكر فيه كتب البخاري من أوله إلى آخره، وبين دقة البخاري في ترتيب كتابه، وقد عنون ابن حجر لمبحثٍ في هدى الساري بقوله: «ذكر مناسبة الترتيب المذكور بالأبواب المذكورة»، ذكر فيه منطقية ترتيب الإمام البخاري ملخصًا كلام البلقيني[٢].

كما اعتنى بدر الدين العيني في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» ببيان التناسب بين أبواب الكتاب الواحد.

ولا يقتصر الأمر على ترتيب الأبواب، بل اعتنى العلماء بترتيب الأحاديث داخل الباب الواحد، كما بيَّن ابن حجر مناسبات ترتيب أحاديث باب «كتابة العلم» فقال: «قدم حديث علي أنَّه كتب عن النبي ﷺ، ويطرقه احتمال أن يكون إنما كتب ذلك بعد النَّبي ﷺ ولم يبلغه النهي، وثنَّى بحديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه الأمر بالكتابة وهو بعد النَّهي فيكون ناسخًا، وثلَّث بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وقد بيَّنت أنَّ في بعض طرقه إذن النبي ﷺ له في ذلك، فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الأمر أن يكتبوا لأبي شاه؛ لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أميًّا أو أعمى، وختم بحديث ابن عباس الدال على أنَّه ﷺ همَّ أن يكتب لأمته كتابًا يحصل معه الأمن من الاختلاف وهو لا يهم إلا بحق»[٣].

كما بيَّن ابن حجر براعة البخاري في التَّرتيب من خلال «براعة

---

(١) وهو مطبوع بتحقيق: د.أحمد بن فارس السَّلوم.

(٢) ينظر: هدى الساري ضمن فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٧٠- ٤٧٣).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢١٠).

الاختتام»، فالبخاري يحسن اختيار الحديث الذي يختم به الكتاب، يقول ابن حجر: «وممَّا اتفق له من المناسبات التي لم أر من نبَّه عليها: أنَّه يعتني غالبًا بأن يكون في الحديث الأخير من كلِّ كتاب من كتب هذا الجامع مناسبة لختمه، ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير، أو من الكلام عليه، كقوله في آخر حديث بدء الوحي: «فكانَ ذلك آخر شأن هرقل»، وقوله في آخر كتاب الإيمان: «ثمَّ استغفر ونزل»، وفي آخر كتاب العلم: «وليقطعهما حتى يكون تحت الكعبين»[1].

فيتبيَّن من خلال هذا العرض أنَّ البخاري لم يكن ضعيفًا في تراجم كتابه الصحيح كما ادَّعى الطَّاعنون؛ بل زاد على جماليَّة صنيعه في إخراج أصحِّ ما رواه عن النَّبي ﷺ أن برعَ في استخراج استنبطاتٍ بديعة، حلَّى بها الكتاب، وجمَّل بها الصحيح.

* * *

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٥٤٣- ٥٤٤).

## الشبهة السابعة

# كيف نضمن أنَّ صحيح البخاري لم يُحرَّف على مرِّ السنين؟

من أخطر الأساليب في إثارة الشبهات ضد ثوابت الإسلام ومصادر التشريع أن تكون الشبهة بثوبٍ إسلامي ناصح! **ومن الشبهات التي اعتمدَتْ على هذا المبدأ قولهم**: نحن نسلِّم بحجيَّة السنة، وأنَّ عمل البخاري موثوق؛ لكن كيف نضمن أنَّ صحيح البخاري لم يدخله التحريف طوال هذه السنوات كلها؟! إذ يمكن أن يزاد فيه، أو ينقص منه، أو حتى تبدَّل أحاديثه، وبناءً عليه فإننا لا نقبل صحيح البخاري لإمكانية تحريفه!

**والجواب عن هذا السؤال أن نقول:**

إنَّ هذه الدعوى لا يسندها أيُّ دليل، ومجرد الإمكان لا يعني الوقوع، ويمكن لأيِّ أحدٍ أن يدعي ما يريد لكن يبقى ذلك تخرُّصًا وظنًّا ما لم يسند كلامه بدليل، وأصحاب هذه الدعوى لم يقدموا أيَّ دليلٍ على وقوع التحريف في صحيح البخاري، ونقول كما يقوله كل العالمِين بالعلم وقواعده وطرق ثبوته: **إن التحريف لم ينل من صحيح البخاري لا قليلًا ولا كثيرًا، بل لا يمكن وقوع التَّحريف فيه**، ويؤكد ذلك المعطيات الآتية:

**أولًا: عمل البخاري نفسه في الكتاب يُبعد دخول أي تحريف فيه**؛ فإنَّه قد

ترك كتابه وهو في أعلى درجات الضَّبط الإتقان[١]، وقد مكث البخاري في تصنيفه ستَّ عشرة سنة يكتب فيه وينقحه، فلم يترك كتابه مسودة متروكًا لمن بعده ليدخلوا فيه ما شاؤوا[٢]، ولم يكتف بذلك وإنما عرضه على أشهر صيارفة علم الحديث، فعرضه على الإمام يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، وقد شهدوا له بالصحَّة[٣].

**ثانيًا: أنَّ البخاري قد ألف كتابه وانتهى منه قبل أن يموت بمدة تزيد على العشرين عامًا**[٤]، وهو في كل هذه المدة يطوف بلاد المسلمين يحدِّث بكتابه، فبلغ رواة الصَّحيح الآلاف من النَّاس ممَّن جلس إلى البخاري واستمع إليه، وكان إذا دخل مصرًا من الأمصار أذَّن مؤذِّن في الناس: إنَّ محمَّد بن إسماعيل قد قدم، ثم ينادى المنادي بأنَّه سيعقد مجلس الإملاء في مكان كذا، فيتسارع إليه النَّاس حتى يجتمع في المجلس زهاء عشرين ألفًا![٥].

---

(١) فقد كان منهجه أن يعيد تصنيف كتابه ثلاث مرات كما ذكر ذلك عن نفسه فقال: "صنَّفت جميع كتبي ثلاث مرات" سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٣).

(٢) وقد سبقت مناقشة شبهة ترك البخاري لصحيحه مسودة في كتابنا هذا (ص: ).

(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٧).

(٤) بدليل أنه عرض كتابه على يحيى بن معين وقد توفي عام (٢٣٣هـ) فكان الكتاب كاملا في ذلك الوقت، بينما توفي البخاري عام (٢٥٦هـ).

(٥) قال أبو علي صالح بن محمد البغدادي: "كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد وكنت أستملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفًا" تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٠) وينظر كتاب: الإمام البخاري أستاذ الأستاذين، وإمام المحدثين، وحجة المجتهدين، وصاحب الجامع المسند الصحيح، لعبدالستار الشيخ (ص: ٣١٥).

وقد حدَّث البخاري بصحيحه في عدة بلدان، فقد حدَّث بالحجاز، والبصرة، وبغداد، وبخارى، وخراسان، وفربر، وبلخ، ونيسابور، وسمرقند، وطرسوس، وبلاد ما وراء النهر[١]، والشاهد أنه جمع بين الوقت الطويل والأماكن المختلفة المتباعدة، فتواتر الكتاب في حياته حتى قال الفربري: «سمع كتاب الصحيح لمحمَّد بن إسماعيل تسعون ألف رجل»[٢]، فكتابٌ بلغ هذا المبلغ، واستمعَ له آلاف الناس، وحفظَهُ كثيرون؛ لا يمكن لأحدٍ من الناس أن يأتي ويُدخل فيه حديثًا ليس فيه، أو يحرِّف أو يبدِّل حديثًا هو فيه، ولو فعل ذلك أحد لعرفه الحفَّاظ وأنكروا عليه، ولو تواطأ أهل بلدٍ على إدخال حديثٍ لاستخرجه أهل البلد الآخر، فكثرة رواة الصَّحيح وتنوع بلدانهم يدلُّ دلالة قاطعة على عدم دخول التَّحريف والتَّبديل في صحيح البخاري؛ بل عدم إمكانية ذلك.

**ثالثًا: لم يكتفِ الناس بالسماع من البخاري فحسب، بل نقلوه إلى من بعدهم،** فروى أيضًا عنهم كثيرٌ من النَّاس، وإلى يومنا هذا يُقرأ صحيح البخاري بأسانيده إلى البخاري، ومن أشهر من روى عن البخاري ثم استفاض منه الصحيح: الإمام محمد بن يوسف الفربري (ت: ٣٢٠هـ)، وقد امتلك الفربري نسخة من البخاري بخطِّ البخاري نفسه[٣]، وذكر ابن

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٢- ٣٤٠)، وتاريخ الإسلام (٦/ ١٤١)، وينظر: الإمام البخاري أستاذ الأستاذين، وإمام المحدثين، وحجة المجتهدين، وصاحب الجامع المسند الصحيح، لعبد الستار الشيخ (ص: ٣١٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٨).

(٣) ينظر: كتابنا هذا (ص: ٨٤).

حجر من اتصلت أسانيده بهم من رواة الصَّحيح فقال: «اتَّصلت لنا رواية البخاري عنه من طريق أبي عبدالله محمد بن يوسف الفربري...ومن طريق إبراهيم بن معقل النَّسفي...ومن طريق حمَّاد بن شاكر النسوي...ومن رواية أبي طلحة منصور بن محمد البزدوي»(١)، وهؤلاء وغيرهم(٢) أخذ عنهم خلقٌ كثير بأسانيدهم إلى البخاري ونقلوه لمن بعدهم إلى يومنا هذا(٣)، وحفظ هذه النسخ ونقلها بالأسانيد واستفاضة ذلك يمنع من وقوع التَّحريف في صحيح البخاري.

**رابعًا: اعتناء الأمَّة بصحيح البخاري**، فقد بلغ الاعتناء بصحيح البخاري مبلغًا عظيمًا، وليس من المبالغة أن نقول: إنَّه أكثر كتاب قد اعتنى به المسلمون بعد القرآن الكريم.

***ومن مظاهر هذه العناية:*** عنايتهم به من حيث السَّماع والرواية، ومن حيث الضَّبط وتحقيق الألفاظ، ومن حيث العناية بالنسخ والطبع، ومن حيث شرح أحاديثه، واستخراج دُرره، وتبيين غوامِضه، وإظهار مناسباته، والكلام على رجالِه، وتعدد طبعاته، والدفاع عنه في سائر الأمصار وعلى مرِّ العصور، وهذه العناية الشديدة بصحيح البخاري يبعد معها دخول

---

(١) فتح الباري (١/ ٥).

(٢) لم تحصر المصادر كل الرواة عن البخاري وإنما اهتمت بأبرز الرواة عنه ممن نقل الناس عنهم، وقد ذكرت المصادر ثمانية منهم. ينظر: "الإمام البخاري وجامعه الصحيح" للأستاذ الدكتور: خلدون الأحدب (ص: ٢١٩).

(٣) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه (دراسة نظرية تطبيقية) للدكتور: جمعة فتحي عبدالحليم (١/ ١٢٠) وما بعدها.

النقص أو الزيادة؛ بله أن يدخله التَّحريف والتبديل.

**خامسًا: وجود صحيح البخاري في كتب أخرى يمنع من وقوع التَّحريف.**

فإن قلنا: إنَّ وقوع التحريف ممتنعٌ لأجل الاعتناء بالصحيح نفسه؛ لكثرة الرُّواة والنُّسخ وشدة الاعتناء، فإنَّ مما يزيد الأمر بُعدًا -بل استحالةً-: أنَّ صحيح البخاري منتشرٌ في كتبٍ أخرى، كالشُّروح، وكتبِ بيان الغريب، ومعرفة الرِّجال، وقد عدَّ المباركفوري في كتابه: «سيرة الإمام البخاري» الكتبَ التي خدمت البخاري فبلغت (١٤٣) كتابًا[1]، أمَّا محمد عصام الحسني في كتابه: «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» فقد جمع أكثر من (٣٧٠) كتابًا خدم البخاري، ولازال المجال مفتوحًا للإضافة والزيادة، وقد تنوَّعت الكتب ما بين مختصرات للصحيح، وشروحٍ له، وتفسيرٍ لغريب، وشرحٍ لمشكل، وتوضيحٍ لمبهم، وبيان للمعلقات، وتراجم للرجال، وكتب مكررات البخاري، والمستخرجات وغيرها.

**فإن قلنا**: إنَّ أحدًا سوَّلت له نفسه إدخالَ التَّحريف في صحيح البخاري، وغفل عنه رواة الصَّحيح! فماذا يفعل بهذه الكتب كلها، وكيف يتتبعها جميعها ويدخل فيها التحريف أيضًا؟! فالقول بدخول التحريف في البخاري يلزم منه القول بدخول التَّحريف في هذه الكتب كلِّها، وليس ذلك فحسب؛ بل يجب أن يكون من أدخل شيئًا من التَّحريف أدخل هو بنفسه

(١) ينظر: سيرة الإمام البخاري (١/ ٣٦١- ٤٥٨).

ذات التَّحريف في الكتب كلِّها، ومعلومٌ ما لكل كتاب من نسخ خطيَّة واعتناء خاص، فيصبح وقوع التَّحريف في صحيح البخاري مستحيلًا وليس بعيدًا فحسب.

**وأخيرًا**: إن قال قائل: كيف تنفي الاختلاف في صحيح البخاري وقد وُجِدت نسخ فيها اختلافات عن نسخٍ أخرى؟!

نقول: لم نقل: «إنَّه لا يوجد اختلاف»، ولكن نقول: لا يمكن دخول التَّحريف في الصَّحيح، والاختلافات الموجودة بين النسخ في بعض الأسانيد أو بعض المتون معروفةٌ محفوظةٌ بيَّنها العلماء ووضَّحوها، فالمنفيُّ هو أن نشكَّ في صحيح البخاري لإمكانيَّة وقوع التحريف فيه على مرِّ العصور، وهو غير الاختلافات المعروفة بين النُّسخ، وقد سبق لنا الحديث عن هذه الاختلافات[1]، فيبقى صحيح البخاري صحيحًا لا تحوم حوله حوائم الشكِّ والريب.



(١) ينظر: كتابنا هذا (ص: ٨٩)

# الفَصْلُ الثَّالِثُ

## الشبهات المثارة على أحاديث الصحيح وحجيتها

- الشبهة الأولى: البخاري ليس معصومًا، فلا يصح وصف جميع أحاديثه بالصحة.
- الشبهة الثانية: البخاري بشر يخطئ؛ فلم تجعلون صحيحه فوق النقد؟
- الشبهة الثالثة: بُعدُ وقوع الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيح.
- الشبهة الرابعة: أن أحاديث الصحيح من قبيل أخبار الآحاد.
- الشبهة الخامسة: مساواة صحيح البخاري بالقرآن.
- الشبهة السادسة: وجود الإسرائيليات في الصحيح مما يرويه مسلمة أهل الكتاب.
- الشبهة السابعة: وجود بلاغات وتعاليق وآثار في الصحيح.
- الشبهة الثامنة: عدم اعتناء البخاري بنقد المتن، والاكتفاء بنقد السند.

## الشبهة الأولى

# البخاري ليس معصومًا، فلا يصح وصف جميع أحاديثه بالصحة

**يستدل بعض الطاعنين في أحاديث صحيح البخاري**: بأن الإمام البخاري غير معصوم، وأن غير المعصوم يجوز منه وقوع الخطأ، وذلك يعني أن وصف جميع أحاديثه بالصحة أمر مبالغ فيه.

ومن أقدم من ذكر ذلك ابن برهان البغدادي في مسألة إفادة خبر الواحد العلمَ، حيث قال: «خبر الواحد لا يفيد العلم، خلافًا لبعض أصحاب الحديث، فإنهم زعموا أن ما رواه مسلمٌ والبخاري مقطوعٌ بصحته، وعمدتنا: أنَّ العلم لو حصل بذلك لحصل لكافة الناس، كالعلم بالأخبار المتواترة، **ولأنَّ البخاري ليس معصومًا عن الخطأ**، فلا نقطع بقوله؛ لأنَّ أهل الحديث وأهل العلم غلَّطوا مسلمًا والبخاري، وثبتوا أوهامهما، ولو كان قولهما مقطوعًا به لاستحال عليهما ذلك»[(١)].

■ **ويردّ على هذه الشبهة بما يلي:**

**أولًا:** أن أهل السنة لا يوجبون عصمةً لغير الأنبياء والرسل، فالعصمة عندهم من خصائص الأنبياء، وأبرز صفات الرسل، وهذا أمرٌ متفق عليه

(١) الوصول إلى علم الأصول (٢/ ١٧٢- ١٧٤).

عندهم[١].

**ثانيًا**: أن الذي أفاده إخراج الإمام البخاري للحديث هو العلم النظري الذي يكون بعد الفحص والتأمل، ويحصل هذا العلم لأهل كل فن وعلمائه، وليس لعامة الناس، وعامة الناس تبع لهم.

**ثالثًا**: أن علماء الفنِّ حين حكموا بالصحة على أحاديث صحيح البخاري، لم يحكموا بذلك من منطلق عصمة الإمام البخاري، فإن هذا لم يقله أحدٌ، فضلًا عن نقله عن عالمٍ، **وإنما حكموا بصحة أحاديث صحيح البخاري لوجود عددٍ من الأسباب، وهي كما يلي**:

١- إجماع العلماء على إمامة البخاري في هذا الفن، والاعتراف بتقدمه في معرفة الأحاديث وعللها.

٢- إجماع العلماء على صحة أحاديث صحيح البخاري، ووجوب العمل بما فيه.

قال ابن الصلاح: «الأمة في إجماعها معصومةٌ من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المنبني على الاجتهاد حجةً مقطوعًا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك»[٢].

وقال ابن خلدون: «إذا وجدنا طعنًا في بعض رجال الأسانيد بغفلةٍ أو بسوء حفظٍ أو ضعفٍ أو سوء رأي؛ تطرّق ذلك إلى صحّة الحديث وأوهن

---

(١) ينظر: رسالة في التوبة، لابن تيمية- ضمن جامع الرسائل (١/ ٢٧٣)، وقطر الولي على حديث الولي، للشوكاني (ص: ٢٤٨).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٨).

منها، ولا تقولنّ: مثل ذلك ربّما يتطرق إلى رجال الصحيحين؛ فإن الإجماع قد اتصل في الأمة على تلقيهما بالقبول، والعمل بما فيهما، **وفي الإجماع أعظم حمايةٍ وأحسن دفع»**(١).

**ويوضح ذلك**: أن صحيح البخاري لم يكن عملًا فرديًا، وإنما يصح أن يقال عنه: إنه نتاج عمل أئمةٍ وحفاظٍ، فإن علماء السنة على مر العصور قد درسوا هذا الكتاب دراسة فاحصة عميقة، ونقدوا أحاديثه وتتبعوها، فاستقرت كلمتهم على جملة أحاديث كتابه وأكثرها.

- **وقد ظهرت عناية العلماء بهذا الكتاب في صورٍ كثيرةٍ، من أهمها**:

أ- تصحيح الإمام البخاري لأحاديث قد صححها العلماء من قبله ومن بعده، وأخرجوها في مصنفاتهم، فقد انتفع الإمام البخاري بمن سبقه من الأئمة المصنفين، فكان كتابه بمثابة حلقة في سلسلة ممتدة إلى المصنفين الأوائل، من أمثال ابن جريج، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «البخاري أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم؛ ولهذا لا يتفقان على حديثٍ إلا يكون صحيحًا لا ريب فيه، **قد اتفق أهل العلم على صحته»**(٣).

ب- دراسة أحاديث الصحيح وسبرها، والبحث عن عللها -كما فعل

---

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ٣٨٩).

(٢) ينظر: إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت، لماهر الفحل (ص: ٨٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٩ - ٢٠).

الدارقطني وغيره من الأئمة- وإقرارهم بصحة أحاديث الصحيح عدا أحاديث يسيرة وقع نزاع فيها، والحق في أغلبها مع البخاري.

جـ- كثرة المستخرجات[١] على أحاديث الصحيح، مما يدل على شهرة أحاديثها، وكثرة طرقها وأسانيدها، ومشاركة الأئمة للإمام البخاري في رواية الأحاديث التي أخرجها في صحيحه[٢].

فقد بلغ عدد الكتب المؤلفة المستخرجة على أحاديث صحيح البخاري أكثر من عشرة كتب[٣].

**رابعًا**: أن عدم عصمة الإنسان لا يستلزم وقوع الخطأ منه في كل عملٍ، هذا من حيث الافتراض العقلي، ويصدقه الواقع حيث جزم جماهير العلماء بوقوع الإجماع على صحة أحاديثه، وإفادة العلم بأخباره.

**خامسًا**: أنه لو افترض وقوع الخطأ في أي عملٍ بشري، فإن للخطأ وجوهًا عديدةً، فقد تكون أحاديث الكتاب صحيحة ثابتة، ولكن قد يقع النقص والخطأ في ترتيب كتابه مثلًا، أو في فهمه للأحاديث التي ذكرها في

---

(١) يقصد بالمستخرج: أن يعمد المحدث إلى كتاب من كتب الحديث المسندة كـ«صحيح البخاري»، فيروي أحاديث ذلك الكتاب بأسانيده الخاصة بحيث يلتقي مع البخاري في كل حديث في شيخه، أو من فوقه، ولا يتجاوز الشيخ الأقرب إلى البخاري حتى لا يجد في مسموعاته ذلك الحديث عن ذلك الشيخ، ويجب أن يستخرج الحديث من طريق نفس الصحابي الذي أخرج البخاري عنه الحديث. ينظر: تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع (٢/ ٨٧٠).

(٢) ينظر: إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت، لماهر الفحل (ص: ٥٧- ٥٨).

(٣) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٥٥٥- ٥٥٧).

تراجم أبوابه، ونحو ذلك مما تتضح فيه بشرية الإمام البخاري، وعدم عصمته التي يلحّون عليها ولا ينكرها أحد، رغم أنه في هذه أيضًا قد بلغ الغاية في التجويد والبراعة.

❊ ❊ ❊

## الشبهة الثانية

## البخاري بشر يخطئ؛ فلم تجعلون صحيحه فوق النقد؟!

كثيرٌ ممَّن يطعن في صحيح البخاريِّ ينطلق انطلاقًا خاطئًا في تصوُّر حقيقة صحيح البخاري، فتجدهم يربطون المسألةَ بقضيَّةٍ لا وجودَ لها، كما يفعلون في شبهة (عصمة الإمام البخاريِّ) وقد سبق بيانها(١)، ومنها هذه الشبهة التي تثار دائمًا لردِّ أحاديث البخاري فيقال: البخاري بشرٌ يخطئ، فلمَ تجعلون صحيحه فوق النَّقد؟!

• **ونستطيع أن نجيب عن هذا الإيراد من خلال الأوجه التالية:**

**أولًا: مجرد احتمال وجود الشيء لا يقتضي وجوده:**

ونعني به أنَّ من يقول: إنَّ البخاريَّ بشرٌ يمكن أن يخطئ في صحيحه، نقول له: هذا مجرد توقُّعٍ لوجود الخطأ، فلا يمكنك أن تمارسَ قفزًا حكميًّا فتقول: إذن بالضرورة يوجد خطأ! فاحتمال الوجود لا يعني الوجود بالضرورة، والبشريَّة لا تقتضي حتميَّة وجود الخطأ في كلِّ ما يأتي به الشخصُ، وإذا كان الأمر كذلك فيَجب على من يدَّعي أن البخاريَّ قد أخطأ في صحيحه أن لا تكونَ حُجَّته مرتكزة على بشريَّة البخاري، وإنما

---

(١) ينظر: كتابنا هذا (ص: ١٣٣).

على التدليل على وجود الخطأ في نفس الأمر.

**فإن قيل**: سلَّمنا لكم بأن احتمالَ وجود الخطأ لا يعني وجوده، فسلِّموا لنا أيضًا بأن احتمال صحَّته لا يعني صحَّتَه! فكما أن احتماليةَ وجود الخطأ تقتضي احتماليَّة وجود الصواب فكذلك العكس، وبناءً عليه فلا يمكنكم الجزم بصحَّة كتاب البخاري.

**نقول**: نعم هذا صحيح، ولكن هذا يلزمُنا إذا ادَّعينا أنَّ عملَ البخاري صحيحٌ لمجرد احتمال صحَّته، ونحن لم ندَّع ذلك؛ بل اعتمدنا في تصحيح عمل البخاري على دلائل وحُججٍ أخرى كثيرة.

**ثانيًا: إجحافٌ بالتخصُّص:**

القول بأنَّ البخاري بشر فينبغي أن يكون في عمله خطأ فيه إجحافٌ بالتَّخصص العلمي، فالبخاري متخصِّصٌ في هذا العلم، أمضى عمره كلَّه في سبيل تحصيله وتمحيصه وتدقيقه والعناية به، وقد شهد له جهابذة المحدثين وأهل النَّقد بالنُّبوغ في هذا الفن، فالصحيح إذًا ألَّفه متخصصٌ في هذا الفنِّ حتى قال عنه ابن خزيمة: «ما رأيتُ تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث من محمَّد بن إسماعيل البخاري»(١).

كما أنَّ الكتاب في الأصل ليس كتابَ تدبُّرات ولا تأمُّلات ولا فلسفاتٍ من البخاري، وإنَّما هو انتقاءٌ وجمعٌ وترتيبٌ لأحاديث موجودة متَّصلة الأسانيد إلى النبي ﷺ، وهذه الأحاديث مدوَّنة في الكتب التي قبل

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٨).

البخاري؛ كموطَّأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد وغيرهما من الكتب، فانتقاءُ مثل هذه الأحاديث وجمعُها من متخصص في هذا الفنِّ، وبشروط علميَّة صارمة؛ أمرٌ مقبول ولا إشكال فيه، وعدم وجود الخطأ أو ندرته في مثل هذا العمل من مثل هذا المتخصِّص أمرٌ مقبولٌ أيضًا، كما لو جاء رجلٌ أفنى عمره في دراسة الطِّب، ثم مارسه سنواتٍ طويلة، فعرف دقائقه وخباياه، ثمَّ كتب بحثًا جَمَع فيه الأدوية التي اتَّفق الأطباء على منفعتها، ولم يذكر في بحثه ما اختلفوا فيها، ثمَّ دفعَ بحثه إلى كبار الأطبَّاء فوافقوه على قوله، وشهدوا له بالإتقان، فهذا البحثُ من هذا المتخصِّص له قيمةٌ علميَّةٌ كبرى، ولا يقال: ما دام أنَّه بشر فمن الضَّروري أن يقع فيه خطأ!

**ثالثًا: الصَّرامة في الرواية:**

من الأمور التي تجعلنا نجزم بصحَّة أحاديث صحيح البخاري: الصَّرامة العلميَّة التي انتهجها في انتقاء أحاديث الصَّحيح، وقد كان العلماء قبل البخاري يكتبون الأحاديثَ، ويصنِّفون المصنفات في ذلك، لكنَّهم لم يعتنوا بإفراد الصحيح عن غيره، ثمَّ جاء البخاري فجمع الحديثَ الصحيح فقط دون أن يُدخل معه غيره، واشترط شروطًا صارمةً في عمله هذا، فالذي جعلَ العلماء يقبلون عمل البخاريِّ هو أنَّه طبّق قواعد المحدِّثين، وكان شديد الصَّرامة في الانتقاء والانتقاد، وأمعن في الاحتياط للصِّحة، فاختار أعلى درجات الصحة فيما يورده من الحديث[١].

---

(١) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٢٤٩)، ومنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (ص: ١٧٨)، والإمام البخاري وجامعه الصحيح نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج (ص: ٣٦٢).

وتظهر هذه الصَّرامة في الرواية في قول البخاري: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصَّحيح حتى لا يطول»[١]، وقوله: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا، وما تركت من الصَّحيح أكثر»[٢].

ولشدَّة عنايته بصحيحه انتقاه من ستمائة ألف حديث، وبقي يكتبه وينقِّحه ستَّ عشرة سنة، يقول البخاري: «صنفتُ الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجَّة فيما بيني وبين الله»[٣].

فهذه العناية بالكتاب، والصَّرامة في الشروط، والتحري، وطول المدَّة؛ هي التي جعلت صحيح البخاري مقبولًا عند الأمة، لا لأن البخاري معصومٌ أو لا يخطئ.

**رابعًا: صحيح البخاري مشروع أمَّة:**

من أكثر ما جعلَ الأمَّة تعتمد صحيح البخاري وتعتقد صحَّته: أنَّه خَرَجَ من كونه مجردَ مشروعٍ شخصيٍّ للبخاري إلى كونه مشروعًا للأمَّة؛ وذلك لأنَّ العلماء في عصر البخاري قد وافقوه وتلقَّوه بالقبول، وأجمعوا على صحَّة جميع ما فيه سوى أحرف يسيرة سيأتي الحديث عنها[٤]، قال النووي: «اتَّفق العلماء رحمهم الله على أنَّ أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز: الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأمَّة بالقبول، وكتاب

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٧).
(٢) ينظر: المرجع السابق (١/ ٧).
(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٨٩).
(٤) ينظر كتابنا هذا (ص: ١٥٥).

البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أنَّ مسلمًا كان ممَّن يستفيد من البخاري ويعترف بأنَّه ليس له نظيرٌ في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث»(١).

فهذا الصحيح الذي انتقاه البخاري من أحاديث كثيرة عرضه على العلماء، فأقرُّوه كما يقول العقيلي: «لما ألَّف البخاري كتاب الصَّحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي ابن المديني وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث»، قال العقيلي: «والقول فيها قول البُخاريّ، وهي صحيحة»(٢).

فخرج الكتاب منكونه مشروعًا خاصًّا بالبخاري إلى كونه مشروعَ أمَّة، فنحن نعتقدُ صحَّة ما في هذا الكتاب ونقرّه ونعتمده؛ لأنَّ الأمَّة قد أجمعت على تلقِّيه بالقبول؛ لا لأنَّ البخاري لا يخطئ أو أنَّه معصوم.

ولا شكَّ أنَّ قبول الأمَّة للكتاب ليس تقليدًا للبخاري؛ ولكن لأنَّ المنهجيَّة العلمية التي سار عليها البخاريُّ منهجيَّة دقيقة صارمة كما بيَّنَّا، وقد اختبرها العلماء فوجدوا أنَّ المعايير التي وضعها معايير عالية، ثم تتابعوا -عبر العصور- على اختبار ما كتبه من أحاديث على تلك المعايير فوجدوها متطابقة، فشهدوا له بالإتقان.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٤).
(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٧).

واحتمال أن يخطئ البخاري واردٌ بلا شك؛ لكن هذه العناية الفائقة التي لقيها الجامع الصَّحيح من الإمام البخاري، ومن الأئمَّة النُّقّاد المعاصرين له، ومن العلماء الجهابذة الذين أتوا من بعده، وتلقِّي الأمَّة له بالقبول، واتِّفاق العلماء على أنَّ كلَّ ما فيه صحيح مقطوع به إلا أحرفًا يسيرةً بيَّنها العلماء؛ يجعل صحيح البخاري في جملته خاليًا من الخطأ أو يكاد.

**وخلاصة هذه النقطة**: أنَّ ما في صحيح البخاري ليس آراء رجل اسمه محمَّد بن إسماعيل، وإنما هو كتابٌ جمَع فيه البخاريُّ أحاديث سمعها من شيوخه بأسانيدهم إلى النَّبي ﷺ، وهي أحاديث معروفة عند علماء الحديث ورواته، ومدوَّنة في كتبهم، لكنَّ البخاري قد وضع معايير شديدة دقيقة، فاختار منها ما تحقَّقت فيه تلك المعايير، كما أنَّ هذه المعايير يتفق عليها نقاد الحديث وجهابذته، ولم يخترعها البخاريُّ من نفسه.

ومن يلقي هذه الشبهة وأمثالها يصور البخاريَّ وكأنَّه متكئ على أريكته، ينتقي حديثًا ثم يصحِّحه كما يشاء ويشتهي، ثم يأتي العلماء من بعده فيسلِّمون له بذلك في سذاجةٍ بالغة يُنزَّه عنها عامة الناس، فضلًا عن أن يقع فيها هؤلاء الجهابذة.

**خامسًا: من قال: إنَّنا جعلنا صحيح البخاري فوق النَّقد؟!**

بقي صحيح البخاري على مرِّ السنين مثارًا للفحص والنَّظر من أئمَّة أجلاء، وانتقد بعضُهم بعضَ الأحاديث، ثمَّ جاء العلماء وبحثوا في هذه الأحاديث المنتقَدة، فالأمر ليس سرًّا يخفيه أهل الحديث عن النَّاس، فهم

لا يقولون: إنَّ صحيح البخاري لم يتعرَّض إلى أي نقدٍ مذ وضعه مؤلِّفه!

لكن ما يقولونه هو أنَّ هذه النَّقَدَات ميزةٌ للبخاري، وليست مثلبة عليه؛ ذلك أنَّ تعرُّضَه للنَّقد من بعض العلماء يعني أنَّه مرَّ بتمحيصٍ مراتٍ عديدة، وجلُّ ما فيه قد وقع الاتِّفاق عليه بعد هذا التَّمحيص والتَّدقيق، وتبقى المواضع التي فيها خلافٌ بين البخاري وبين هؤلاء النُّقاد موضع بحثٍ ومناقشة، وإلى هذا يشير ابن الصلاح حين قال: «ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرجٌ في قبيل ما يُقطع بصحَّته؛ لتلقِّي الأمَّة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصَّلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرفٍ يسيرة تكلَّم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفةٌ عند أهل هذا الشَّأن، والله أعلم»[1].

ومعنى هذا الكلام: أنَّ كلَّ ما في صحيح البخاري ثابتٌ مقطوعٌ به إلا تلك الأحرف اليسيرة، ولا يصحُّ أن يأتي أحدٌ فيقول: أنا أشكُّ في صحيح البخاري لأنَّ هناك من نقد بعض الأحاديث، فإنَّ وقوع هذا النَّقد هو الذي قوَّى صحيح البخاري وجعله مقطوعًا به، لا لأنَّ البخاري بذل جهدًا فيه فحسب، ولكن لأنَّ أئمَّة الحديث النقَّاد على مرِّ العصور درسوا هذا الكتاب وفحصوه ووضعوه تحت مجهر النَّقد، فخرجوا بتأييد البخاري في أغلب الكتاب.

**ومن دلائل إنصافِ علماء الحديث وموضوعيَّتهم في هذا الفحص والنَّقد لصحيح البخاري:** أنَّهم اختلفوا مع البخاري في بعض الأسانيد وبعض

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٩).

المتون، فنحن إذًا لم نجعل البخاريَّ فوق النَّقد، بل قد تعرَّض للنَّقد؛ لكن ليس على يد العابثين كما ينادَى به اليوم، ولكن على يد متخصِّصين في علم الحديث، ومع ذلك فقد أيَّدوا البخاريَّ، فلا يصحُّ أن ينطلقَ إنسانٌ من هذه الجزئية -وهي وجود بعض الأحاديث المختلف عليها- ليشكِّك في صحيح البخاري كلِّه، وينادي بعدم قبوله.

**فإن قيل: لِمَ لا تسمحون للأمَّة بنقد البخاريِّ كما نقده الدارقطني وغيره؟**

**نقول:** نقدُ صحيح البخاري لا يمكن أن يكونَ مُتاحًا لكلٍّ من أحبَّ ذلك بحجَّة أن الدارقطني قد نقده، بل ليس من حقِّ غير العالم بالسُّنة أن يُدخِل نفسه في مناقشة الأحاديث التي وقع فيها الخلاف بين البخاري وبين غيره، فانتقادُ الإمام الكبير الدارقطني أو غيره من النَّقاد لأحاديث يسيرة في صحيح البخاري لا يعني أن يأتي كل من هبَّ ودبَّ فيفعل مثل فعله! فالمنهجيَّة التي ينادى بها اليوم في نقد صحيح البخاري منهجيَّة خاطئة، وهي قولهم: إنَّ صحيح البخاري قد نقد العلماءُ المتخصصون بعضَ أحاديثه فيحقُّ لنا أن نشارك في نقده، وأن نشكِّكَ فيه أيضًا.

وقولنا هذا هو دفاعٌ عن المنهجية العلميَّة السليمة، لا عن صحيح البخاري فحسب، وليس الأمر خاصًّا بصحيح البخاري ولا بالعلم الشَّرعي، فكما أننا لا نقبل طمس الحقائق، والحَجْر على العلماء أن يبثُّوا علمهم الصَّحيح، فكذلك لا نقبل دخول غير المتخصِّصين ليتكلَّموا كما شاؤوا، وذلك صيانة للعلم أيًّا كان ذلك العلم.

فالبخاري إذن لم يكن فوق النَّقد كما يتصوَّر ويُصوِّر من يأتي بهذه

الحجَّة، بل مارس العلماءُ النَّقد العلميَّ الصَّحيح على صحيح البخاري، وخالفوه في أحاديث قليلة شهيرة معروفة، ونقدُ صحيح البخاري معروف عند من له اشتغالٌ بعلوم الحديث.

**وخلاصة الكلام**: أنَّ النقد الذي وُجِّهَ لبعض أحاديث صحيح البخاري نقطة إيجابية؛ لأنَّه يبيِّن أنَّ العلماء قد تعاملوا مع صحيح البخاريِّ على أنَّه كتابٌ بشريٌّ معرَّضٌ للخطأ، ولم يأخذوا به على أنَّه من معصوم؛ لكنَّهم بعد التَّمحيص والتَّدقيق والنَّقد قبلوه وصحَّحوه إلا أحرفًا يسيرة، فتبقى الأحاديث الأخرى مقبولة عند العلماء المتخصِّصين، ومعترفًا بأنَّها كلها صحيحة مقطوعٌ بها، وهذا النَّزر اليسير يُدرس ليعرف هل الحقُّ فيه مع البخاري أو غيره، وقد فعله الحافظ ابن حجر حقًّا، فدَرَسَ الأحاديث التي انتقدها الدارقطني حديثًا حديثًا، وخلص إلى نتيجةٍ اختصرها بقوله: «وليست كلها قادحة؛ بل أكثرها الجوابُ عنه ظاهر، والقدحُ فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسُّف»[١]. فالحافظ ابن حجر يقول: هناك بعض الأحاديث القليلة التي انتُقدت على الإمام البخاري؛ الجوابُ عنها يمكن لكن بتعسُّف! فهل هذا قول من قَبِلَ صحيح البخاري على أنَّه كتاب معصوم وجعله فوق النَّقد؟![٢].

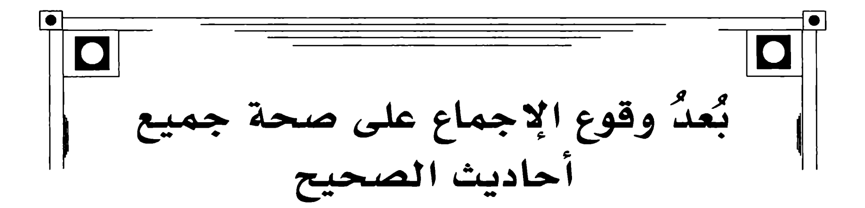
❊ ❊ ❊

---

(١) هدى الساري (ص: ٣٨٣).

(٢) سيأتي تفصيل هذه الأحاديث المنتقدة وأقسامها وبيان الحق فيها في كتابنا هذا (ص: ١٠٣).

## الشبهة الثالثة



# بُعدُ وقوع الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيح

### الفرع الأول

## القول باستحالة الوقوف على الإجماع، كما قاله بعض الأصوليين

يستند بعض المعاصرين في تقريره لرد وقوع الإجماع على صحة أحاديث صحيح البخاري بقول بعض العلماء باستبعاد وقوع الإجماع في أي مسألةٍ، وعدم إمكان حصوله عمومًا.

**ويستدل على ذلك** بقول الإمام أحمد في إنكار الإجماع وتكذيب من ادعاه، حيث قال الإمام: «ما يدعي الرجل فيه الإجماع هذا الكذب، من ادعى الإجماع فهو كذب، لعل الناس قد اختلفوا، هذا دعوى بشر المريسي والأصم، ولكن يقول: لا يعلم الناس يختلفون، أو لم يبلغه ذلك ولم ينته إليه، فيقول: لا يعلم الناس اختلفوا»[١].

ولم ينفرد الإمام أحمد بهذه المقالة، بل سبقه إليها الإمام الشافعي، فقد

---

(١) مسائل الإمام أحمد- رواية عبد الله (ص: ٤٣٨- ٤٣٩).

قال: «لا أقول: اجتمعوا، ولكن أعزي ذلك إلى من قاله، وذلك الصدق، ولا أدعي الإجماع إلا حيث لا يدفع أحد أنه إجماع»[١].

وذِكْرُ هذه المسألة -وهي نفي وقوع الإجماع لاستحالته- في معرض رد الإجماع الواقع على صحة أحاديث صحيح البخاري؛ غير صحيح، ويظهر ذلك فيما يلي:

● **أولًا: أن الإجماع المذكور عند العلماء له أنواعٌ وصورٌ، وهي كما يلي:**

١- **الإجماع فيما هو معلومٌ من الدين بالضرورة،** مثل: الإجماع على فرض الصلاة، وصوم رمضان، والحج، وتحريم الشرك والمعاصي والفواحش، وتحريم الظلم والربا، وغيرها.

قال الإمام الشافعي جوابًا لمحاوره حين سأله: «هل من إجماع؟»، فرد عليه بقوله: «نعم -نحمد الله كثيرًا- في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها، فذلك الإجماع هو الذي لو قلت: أجمع الناس؛ لم تجد حولك أحدًا يعرف شيئًا يقول لك: ليس هذا بإجماع، فهذه الطريق التي يصدق بها من ادعى الإجماع فيها، وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها»[٢].

وقال أيضا: «لست أقول ولا أحد من أهل العلم: هذا مجتمع عليه؛ إلا لما تلقى عالمًا أبدًا إلا قاله لك وحكاه عن من قبله، كالظهر أربع،

---

(١) الأم (٨/ ٧٧٢). وينظر كتاب: قول الإمام أحمد من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعبد الله المزم (ص: ٣٧- ٣٨).

(٢) الأم (٩/ ٢٩).

وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا»[١].

وهذا الإجماع محل اتفاقٍ بين العلماء، وهو حجةٌ مقطوعٌ بها باتفاق المسلمين[٢].

٢- **الإجماع بمعنى اتفاق جميع الأمة**، ويسمى الإجماع الاستقرائي والإقراري، وهو أن يشتهر القول أو الفعل من بعض العلماء، ويسكت الباقون عن إنكاره[٣].

وهذا النوع من الإجماع هو الذي يذكره الفقهاء كثيرًا، وألفوا فيه كتب الإجماع[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع، فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل»[٥].

٣- **الإجماع الأصولي**، والذي يعرف بالإجماع النطقي، وقد عرفه الأصوليون بأنه: اتفاق علماء العصر من أمة محمد ﷺ على أمرٍ من أمور الدين[٦].

---

(١) الرسالة (ص: ٥٣٤).

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/ ١٤٩)، ونقد مراتب الإجماع (ص: ٣٠٤).

(٣) ينظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٤٢٩)، ومجموع الفتاوى (١٩/ ٢٦٧).

(٤) ينظر: دعاوى الإجماع عند المتكلمين في أصول الدين، لياسر اليحيى (ص: ٤٩).

(٥) نقد مراتب الإجماع (ص: ٣٠٢).

(٦) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة (١/ ٣٧٦)، والإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (١/ ١٩٦).

وهذا الإجماع لا سبيل إلى إثباته، بل هو ضرب من الخيال، وذلك لعدة أسباب:

أ- اختلاف القائلين به في تحديد صفات الذين ينعقد بهم الإجماع، مثل الاعتداد بعلماء الكلام، أو المجتهد الفاسق، أو المجتهد المبتدع، أو اشتراط الحرية والذكورية.

ب-عدم إمكان لقاء بعضهم البعض بسبب تفرقهم في البلدان.

جـ-بعد وقوع اتفاق البشر فيما بينهم على حكم مظنون، وذلك لاختلاف المدارك، وتفاوت العقول، وتباين المراتب في العلم(١).

د- أنه لا يلزم لصحة الإجماع وقوع النطق به من جميع العلماء.

قال الجصاص: «غير جائز أن تكون صحة الإجماع موقوفة على وجود القول في المسألة من كل واحد منهم بوفاق الآخرين؛ لأن ذلك لو كان شرط الإجماع لما صح إجماع أبدًا؛ إذ لا يمكن لأحد من الناس أن يحكي في شيء من الأشياء قول كل أحد من أهل عصر انعقد إجماعهم على شيء، إن شئت من الصدر الأول، وإن شئت ممن بعدهم، فلما ثبت عندنا صحة إجماع الأمة بما قدمنا من الدلائل، وامتنع وجود الإجماع بإثبات قول كل أحد من الصحابة والتابعين في مسألة، علمنا أن هذا ليس بشرط، ألا ترى إلى تحريم نكاح الأمهات والبنات مجمع عليه، لا يمتنع أحد من الناس من إطلاق القول: بأن هذا إجماع الأمة، من غير أن يحكيه

---

(١) ينظر: نظرة في الإجماع الأصولي، لعمر الأشقر، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصادرة عن جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السنة الرابعة، العدد السابع، شعبان، ١٤٠٧هـ (ص: ٣٣٤- ٣٤١).

عن كل واحد منهم به، إلا ما ظهر وانتشر من تحريمهن وترك الباقين الخلاف فيه، فبان بذلك أن شرط وجود الإجماع: انتشار القول عمن هو من أهل الإجماع، مع سماع الباقين من غير إظهار نكير ولا مخالفة»[١].

وهذا النوع من الإجماع هو الذي قصد العلماء نفيه، واستحالة وقوعه، وعليه يُحمل كلام الإمام الشافعي، والإمام أحمد[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أنَّ الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره، فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع، فمن ادَّعى الإجماع في الأمور الخفية بمعنى أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد»[٣].

وهذا هو خطأ المعترض على صحة الإجماع الواقع على أحاديث صحيح البخاري، حيث ذكر مسألة استحالة وقوع الإجماع، من غير تفصيل بذكر صوره وأنواعه، وما يصح وقوع الإجماع فيه، وما يتعذر حصوله فيه.

---

(١) الفصول في الأصول (٣/ ٢٨٥- ٢٨٦).

(٢) المسودة (٢/ ٦١٨).

(٣) نقد مراتب الإجماع (ص: ٣٠٢).

- **ثانيًا: أن المراد بالإجماع في هذه المسألة: إجماع المحدثين وأهل الصنعة والفن من العلماء والنقاد والحفاظ، وهذا الإجماع خاصٌّ، ويمكن وقوعه، والوقوف عليه.**

وذلك لأن التصحيح والتضعيف وبيان علل المرويات إنما يختص به أفرادٌ قلائل ممن اجتمع فيهم الفهم الثاقب، والمعرفة الكاملة، والإحاطة التامة بالرواة والأسانيد(١).

قال ابن حجر: «هذا الفن [علم العلل] أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غايصًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفةً ثاقبةً، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه، دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»(٢).

وقد كان علماء هذا الفن قلائل يوم كانت علوم السنة في عصرها الذهبي، وكان الرواة يقصدون مجالس الحديث التي كانت تعقد في مختلف البلدان.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي (وجرى عنده معرفة الحديث) فقال: ذهب الذي كان يحسن هذا (يعني أبا زرعة) وما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا»(٣).

---

(١) ينظر: الوهم في روايات مختلفي الأمصار، لعبد الكريم الوريكات (ص: ٦١).
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١١).
(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص: ٣٥٦)، بتصرف.

وقال أبو حاتم الرازي: «جرى بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأً وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم، قلَّ مَن يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين، فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه»[١].

وإذا كان هذا واقع الحال في عصر أولئك الأئمة، فإنه كلما طال الزمن وامتد الوقت؛ قلَّ العلماء العارفون بعلم العلل، وفي ذلك يقول ابن الجوزي وهو من علماء القرن السادس الهجري: «غير أن هذا النسل قد قلّ في هذا الزمان، فصار أعز من عنقاء مُغْرِب»[٢].

وقال ابن رجب وهو من علماء القرن الثامن الهجري: «ذكرنا في كتاب العلم أنه علمٌ جليلٌ، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، **وأنَّ بساطه قد طوي منذ أزمان**»[٣].

**ومما سبق:** يظهر إمكان وقوع الإجماع حول صحة أحاديث صحيح البخاري، وأنه لا يستبعد حصوله، ولا يتعذر إمكانه، وأن العبرة في الإجماع قول الأئمة المختصين بمعرفة علم العلل، دون غيرهم من عامة الرواة، ومن علماء الفنون الأخرى.

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص: ٣٥٦).
(٢) الموضوعات (١/ ٣١).
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٦٣).

قال محمد بن يحيى بن منده: «إنما خصَّ الله بمعرفة هذه الأخبار نفرًا يسيرًا من كثيرٍ ممن يدعي علم الحديث، فأما سائر الناس من يدعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته»[١].

وقال ابن القيم: «الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها دون المتكلمين والنحاة والأطباء، كذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله المعتنون بها أشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعيهم»[٢].

- **ثالثًا: أنه على فرض عدم وقوع الإجماع، فإن أكثر العلماء من أهل الفن اتفقوا على حجية أحاديث الصحيحين، واتفاقهم هذا حجةٌ لوحده من غير اشتراط وجود الإجماع.**

قال ابن الوزير: «وعلى تسليم أنه ليس بمقبول وأن ذلك الإجماع غير صحيح؛ **فلا أقل من أن يكون ما ادعي الإجماع على صحته قول جماهير نقاد**

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٣٣٩- ٣٤٠).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ١٥٠٢).

**علم الحديث وأئمة فرسان علم الأثر وهذا من أعظم وجوه التراجيح**، بل أئمة علماء الأصول والغواص على الدقائق والحقائق من أهل علوم المعقول يقضون بوجوب الترجيح بأخف أمارة وأخفى دلالة تثير أقل الظن وتثمر يسير القوة، فكيف بما نقحه وصححه إمام الحفاظ الثقات والنقاد الأثبات: محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وانتقياه من ألوف أحاديث صحاح، مع تواتر إمامتهما وأمانتهما ونقدهما ومعرفتهما، فلو لم يتابعهما غيرهما لكان الترجيح بهما كافيًا، والتعويل على قولهما واجبًا، **كيف وقد خضعت لهما رقاب النقاد؟! وأطبق على تصحيح دعواهما أئمة علماء الإسناد؟!**»[1].

## الفرع الثاني

# نقدُ بعض الحفاظ لأحاديث الصحيح يعني عدم وقوع الإجماع على صحتها

يستدل بعض المعاصرين على عدم وقوع الإجماع على صحة أحاديث صحيح البخاري بوقوع النقد من بعض الأئمة لبعض أحاديثه.

**وهذا الاستدلال غير صحيحٍ، وليس في محله، ويظهر ذلك بأمور:**

**أولًا:** أن الإجماع قد وقع على صحة أحاديث الصحيحين، وهذا ما قرره علماء هذا الفن كما سبق، مع علمهم بانتقاد بعض الأئمة لبعض الأحاديث فيه.

---

(١) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (٢/ ١٥٧- ١٥٨).

قال النووي: «أجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما»[(١)].

وحكاية هؤلاء الأئمة للإجماع يدل على أن نقد الأئمة والحفاظ لبعض أحاديث الصحيح لا يؤثر على الإجماع المحكيّ.

**ثانيًا**: أن الإجماع قد وقع على الأحاديث التي لم تنتقد، وأما الأحاديث المنتقدة فهي خارجة عن الإجماع، وعلى ذلك فلا يصح القول بعدم وقوع الإجماع على إطلاقه.

قال ابن الصلاح: «ما أُخِذ عليهما من ذلك وقدح فيه معتمدٌ من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه؛ لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة»[(٢)].

قال ابن حجر: «الخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها: تلقي العلماء كتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك؛ فالإجماع حاصل على تسليم صحته»[(٣)].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤).

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص: ٨٦).

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٥٢).

**ثالثًا**: أن غالب انتقادات الأئمة للأحاديث الواقعة في الصحيحين أو أحدهما غير قادحةٍ؛ لأنها انتقاداتٌ إسناديةٌ راجعةٌ إلى الطعن في الرواة، أو أسانيد المرويات، بينما يكون الحديث ثابتًا من طرق أخرى أو يكون من صحيح حديث الراوي[١].

قال ابن الصلاح عن انتقادات الدارقطني للإمام البخاري ومسلم: «أكثر استدراكاته على الشيخين قدحٌ في أسانيدهما، غير مُخْرِجٍ لمتون الحديث من حيز الصحة»[٢].

وقال ابن حجر: «الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك [أي: نقد متن الحديث المروي في الصحيحين] من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد»[٣].

**وهذه الانتقادات الإسنادية لها عدة صورٍ**[٤]:

١- تعليل بعض الأئمة عددًا من الأحاديث بأن فيه فلانًا وهو مختلطٌ، أو مدلسٌ، وتبين من خلال تتبع الطرق أن صاحبي الصحيحين أو غيرهما خرجوه من طريق من سمع من المختلط قبل الاختلاط، أو صرح المدلس بالسماع ونحو ذلك.

٢- أن كثيرًا من هذه الانتقادات الوهم فيها يسير جدًّا، كانتقادهم لاسم

(١) ينظر: مكانة الصحيحين، لخليل ملا خاطر (ص: ٣٠٨).
(٢) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٧٧). وينظر: الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، للحجوي (ص: ١١٨- ١١٩، ١٢٢).
(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٤٨).
(٤) ينظر: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، لمصطفى باحو (١/ ٥٦- ٥٨).

راوٍ وهم فيه الشيخان أو أحدهما، مع تصحيحهما من ذلك الطريق، لكن بالاسم الصحيح الذي ذكروه.

٣- أن أكثر هذه الأحاديث المنتقدة قد صحت من طرق أخرى، إما عند الشيخين أو عند غيرهما.

قال الإمام مسلم: «إنما قلتُ: صحيحٌ، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقَطَن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزولٍ، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروفٌ من رواية الثقات»[١].

ومن أجل ذلك قال ابن حجر في تعريف الحديث الصحيح: «وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذًّا ولا معلَّلًا، وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيرًا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك»[٢].

**رابعًا:** أن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين عمومًا، وفي صحيح البخاري على وجه الخصوص قليلةٌ جدًّا.

قال ابن الصلاح: «ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية لسعدي الهاشمي (٢/ ٦٧٦). وينظر في ذلك أيضًا: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٨٣١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤١٧).

يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، **سوى أحرف يسيرة** تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن صحيح البخاري: «إنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظًا فيه انتقاد إلا ويروي اللفظَ الآخرَ الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد، وفي الجملة مَن نَقَد سبعةَ آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته»(٢).

**فلو نظرنا -مثلاً- إلى الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في صحيح البخاري ومسلم، لوجدناها تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:**

**القسم الأول**: المتفق على نقده، وهي الأحاديث التي أعلها الدارقطني، وقد أشار الإمام البخاري أو مسلم إلى علتها في كتابيهما بما يفهمه أهلُ المعرفة، وفي كثير منها يذكر الدارقطني الخلاف ولا يحكم بشيء.

**القسم الثاني**: الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قول الشيخين.

**القسم الثالث**: الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قوله.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٩).
(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٢١٦).

ولو قيست هذه الأحاديث التي يترجح فيها قول الدارقطني بمجموع أحاديث الصحيحين فإنها لا تتجاوز نسبة (١ ٪)، وهي نسبةٌ ضئيلةٌ جدًّا، وهي مما يؤكد صحة هذين الكتابين[١].

قال ابن الوزير: «اعلم أن المختلف فيه من حديثهما هو اليسير، وليس في ذلك اليسير ما هو مردود بطريق قطعية ولا إجماعية، بل غاية ما فيه أنه لم ينعقد عليه الإجماع، وأنه لا يعترض على من عمل به، ولا على من توقف في صحته، وليس الاختلاف يدل على الضعف ولا يستلزمه، فليس مجرد ذكر الاختلاف بضائر للثقات من رجال الصحيحين، ولا مشعر بضعف حديثهم، وإنما الحجة في الإجماع لا في الخلاف، والإجماع لم ينعقد على ضعف شيء فيهما، وإنما انعقد على صحّتهما إلا ما لا نسبة له إلى ما فيهما من الصحيح، فإنه وقع فيه الاختلاف الذي هو ليس بحجة على الضعف ولا على الصحة، إذ لو دل على شيء لم يكن بأن يدل على الضعف أولى من أن يدل على الصحة؛ إذ كل منهما قد قال به قائل، بل يكون القائل بالصحة أولى لأنه مثبت، والمضعف للحديث إذا لم يبين سبب التضعيف ناف، والمثبت أولى من النافي»[٢].

وهذا قريب من تقرير ابن حجر، حيث قال: «الجواب عنه على سبيل

---

(١) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ٢٢٢- ٢٢٣).

(٢) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/ ١٥٨- ١٥٩)، بتصرف. وينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث- جدلية المنهج والتأسيس، لخالد أبا الخيل (ص: ٣٥٢- ٣٥٤).

الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما؛ فيندفع الاعتراض من حيث الجملة»[1].

* * *

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٤٦- ٣٤٧)، بتصرف.

## الشبهة الرابعة

# أن أحاديث الصحيح من قبيل أخبار الآحاد

- **ويترتب عليه في دعواهم أمران:**

**الأمر الأول: أن الآحاد لا تفيد العلم والقطع، فلا يستدل بها في العقائد:**

يُعرَّف الآحاد بأنه كل خبرٍ لم تجتمع فيه شروط المتواتر[(١)].

وجميع شبههم تدور حول نقطةٍ واحدةٍ، وهي: أن كل راوٍ من رواة الخبر الآحادي غير معصومٍ عن الكذب والخطأ، فمتى كان الخبر يحتمل في راويه الكذب أو الخطأ؛ لم يجز أن يكون مصدرًا في الشرع، ويشمل ذلك أيضًا أحاديث الآحاد الواردة في الصحيحين[(٢)].

وكثير من هؤلاء الذين يقررون عدم حجية أخبار الآحاد في العقائد يستندون في ذلك إلى أقوالٍ وآراءٍ هي من قبيل الآحاد، ثم هي في أصلها أوهامٌ وظنونٌ، لا ترقى أن تكون علمًا ومعرفةً.

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٣٣).

(٢) ينظر: الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصحيح فيها، لنور الدين عتر (ص: ٤٧).

والرد على هذه الشبهة من طريقين:

**الطريقة الأولى: التسليم بأن أخبار الآحاد لا تفيد العلم، لكن يجب العمل بها بدلائل كثيرة جدًّا، نسوقها فيما يلي:**

**أولًا:** أن الله تعالى أوجب الرد عند التنازع إلى كتابه، وإلى الرسول ﷺ في حياته، أو سنته بعد وفاته، ولم يفرق في ذلك بين الأخبار إذا كانت ثابتة سواء أكانت في العقائد أو غيرها.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء: ٥٩]

قال ابن جرير الطبري: «عم بالأمر بطاعته، ولم يخصص ذلك في حالٍ دون حالٍ، فهو على العموم حتى يخص ذلك ما يجب التسليم له»(١).

**وقال ابن كثير:** «قال مجاهد وغير واحدٍ من السلف: أي: إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٖ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ١٠]، فما حَكَم به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؟! ولهذا قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩] أي: ردوا الخصومات والجهالات إلى

---

(١) تفسير الطبري (٧/ ١٧٦).

كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، فدل على أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمنًا بالله ولا باليوم الآخر»(١).

وقال ابن عبد البر: «أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت، ولم ينسخه غيره من أثر، أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافًا»(٢).

وقد اتفق الصحابة رضي الله عنهم، ومن تبعهم من أئمة التابعين على حجية أخبار الآحاد في العقائد وغيرها من أمور الدين من غير تفريق بينها، ولم يخالف في ذلك إلا بعض المتكلمين، ثم تبعهم بعض الأصوليين والفقهاء(٣).

**ثانيًا:** أن المعروف والمشهور عن النبي ﷺ الاكتفاء بإرسال رسولٍ واحدٍ إلى القبائل، وإلى الملوك المجاورين لجزيرة العرب؛ لتبليغ الرسالة، والدعوة إلى التوحيد، وبيان الشرائع، وأمرهم بالانقياد لها، وطاعة الصحابي المرسل إليهم فيما يُخبر به عن النبي ﷺ، من غير تفريقٍ في ذلك بين العقائد والأحكام، فلو لم يُفدْ ذلك العلم، لم يكن النبي ﷺ

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٥- ٣٤٦).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢).

(٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم (ص: ١٤٧١- ١٤٧٢).

ليكتفي بإرسال الواحد[١].

**ومن أمثلة ذلك:**

أ- إرسال معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن: فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب، **فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى...**»[٢].

ب- إرسال دحية الكلبي رضي الله عنه إلى هرقل: فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قصة أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه مع هرقل: ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى، فدفعه إلى هرقل، فقرأه فإذا فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم: سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: **فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين،** فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، و ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]»[٣].

فالسنة العملية التي جرى عليها النبي صلى الله عليه وسلم تدل على عدم التفريق بين الأخبار في قبولها في العقائد ولا في الأحكام، بل تقوم بها الحجة ما

---

(١) ينظر: الرسالة للشافعي (ص: ٤٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٧٢)، ومسلم (١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣).

دامت ثبتت عن رسول الله ﷺ[١].

قال أبو المظفر السمعاني: «لو لم يقع العلم بخبر الواحد في أمور الدين لم يقتصر على إرسال الواحد من أصحابه»[٢].

**ثالثًا**: أن كثيرًا من الأحاديث العملية تتضمن أمورا اعتقادية، فدعوى التفريق في قبول الأخبار بين العقائد والأحكام غير صحيحة.

قال الشيخ الألباني: «كل حكم شرعي عملي يقترن به عقيدة (ولا بد) ترجع إلى الإيمان بأمر غيبي لا يعلمه إلا اللَّه تعالى، ولولا أنه أخبرنا به في سنة نبيه ﷺ لما وجب التصديق به والعمل به؛ ولذلك لم يجز لأحد أن يحرم أو يحلل بدون حجة من كتاب أو سنة، قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [النحل: ١١٦]، فأفادت هذه الآية الكريمة: أن التحريم والتحليل بدون إذن منه كذب على اللَّه تعالى وافتراء عليه، فإذا كنا متفقين على جواز التحليل والتحريم بحديث الآحاد، وأننا به ننجو من التقول على الله، فكذلك يجوز إيجاب العقيدة بحديث الآحاد، ولا فرق، ومن ادعى الفرق فعليه البرهان من كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، ودون ذلك خرط القتاد»[٣].

---

(١) ينظر: الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، للشيخ الألباني (ص: ٥٥).
(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم (ص: ١٥٦٢).
(٣) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين (ص: ٢٧- ٢٨).
وينظر أيضا: (ص: ٣٠- ٣١).

**رابعًا**: أن القول بعدم قبول الآحاد في أمور العقائد يستلزم رد السنة؛ وذلك لندرة المتواتر فيها.

ولو نظرنا إلى الكتب الخاصة بجمع الأحاديث المتواترة، فإن عدد الأحاديث المذكورة لا تزيد على المائة، مع عدم التسليم بتواتر كثير منها.

وقد قال ابن حبان: «أما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد»، ووافقه الحازمي[١].

وقال أبو العباس الطبري المعروف بابن القاص: «إنما دفع خبر الآحاد بعض أهل الكلام لعجزه -والله أعلم- عن علم السنن، زعم أنه لا يقبل منها إلا ما تواترت به أخبار من لا يجوز عليه الغلط والنسيان، وهذا عندنا منه ذريعة إلى إبطال سنن المصطفى ﷺ»[٢].

**خامسًا**: أن القائلين بأنه لا يحتج به في العقائد ثبتَ عنهم قبول ما ورد من الآحاد في عذاب القبر، وما ورد في نعيم أهل الجنة، وعذاب النار، والحوض والصراط، وهي من أمور العقائد[٣].

**سادسًا**: أن القائلين بإفادته للعلم والقائلين بإفادته للظن اتفقوا على نقل

---

(١) صحيح ابن حبان- المقدمة (١/ ١٥٦). وقال أبو بكر محمد بن موسى الحازمي في شروط الأئمة الخمسة (ص: ٤٤): «ومن سبر مطالع الأخبار عرف أن ما ذكره ابن حبان أقرب إلى الصواب».

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٢٨١). وينظر: مذكرة في أصول الفقه، للشيخ الشنقيطي (ص: ١٢٤- ١٢٥).

(٣) ينظر: خبر الواحد وحجيته، لأحمد الشنقيطي (ص: ٢٠٩).

إجماع الصحابة والتابعين على العمل به، ولم يرد عن أحد منهم أن أحدًا منع الاستدلال بالآحاد في العقائد؛ لكونه يفيد الظن، بل الوارد عنهم قبول الخبر مطلقًا إذا كان صحيحًا[١].

**وقد يعترض** على اتفاق الصحابة على الاحتجاج بحديث الآحاد بقصة أبي سعيد الخدري مع عمر رضي الله عنهما: فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس، فلم يأذن له، فقال: السلام عليكم هذا أبو موسى، السلام عليكم هذا الأشعري، ثم انصرف، فقال: ردوا عليَّ ردوا عليَّ، فجاء فقال: يا أبا موسى ما ردك؟ كنا في شغل، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع»، قال: لتأتيني على هذا ببينة، وإلا فعلت وفعلت، فذهب أبو موسى، قال عمر: إن وجد بينة تجدوه عند المنبر عشية، وإن لم يجد بينة فلم تجدوه، فلما أن جاء بالعشي وجدوه، قال: يا أبا موسى، ما تقول؟ أقد وجدت؟ قال: نعم، أُبي بن كعب، قال: عدل، قال: يا أبا الطفيل ما يقول هذا؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك يا ابن الخطاب، فلا تكونن عذابًا على أصحاب رسول الله ﷺ، قال: سبحان الله إنما سمعت شيئًا، فأحببت أن أتثبت[٢].

**والجواب:**

١- أن هذا ليس من إنكار خبر الواحد، ولكنه من باب التثبت

---

(١) ينظر: خبر الواحد وحجيته، لأحمد الشنقيطي (ص: ٢٠٤).
(٢) أخرجه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٤)، واللفظ له.

والاحتياط في الرواية فقط، كما صرح به عمر ﷺ[١].

٢- أن الحديث لم يزل في نطاق خبر الآحاد ولم يبلغ حد التواتر المزعوم، حتى مع شهادة أُبيّ بن كعب ﷺ فلا دلالة فيه على مبتغاهم.

٣- أن عمر ﷺ لما تولى خلافة المسلمين، كان يُرسل عمّاله إلى البلدان، فيقبل الناسُ منهم وهو آحاد، وكان هو يسمع قولَهم ويقبل خبرَهم وهم آحاد أيضًا، ولم يتوقف في قبول خبرهم البتة.

**سابعًا**: أن علماء الحديث لا يستدلون إلا بما يفيد العلم عندهم، فكون غيرهم لا يحصل لهم ذلك العلم؛ لا يوجب ردَّ الآحاد مطلقًا، والعبرة في كل فن قول أهله المختصين به.

قال ابن القيم: «إذا كان أهل الحديث عالمين بأن رسول الله ﷺ قال هذه الأخبار، وحدَّث بها في الأماكن والأوقات المتعددة، وعلمهم بذلك ضروري، لم يكن قول من لا عناية له بالسنة والحديث: إن هذه الأخبار آحاد لا تفيد العلم، مقبولًا عليهم، فإنهم يدعون العلم الضروري، وخصومهم إما أن ينكروا حصوله لأنفسهم أو لأهل الحديث، فإن أنكروا حصولَه لأنفسهم لم يقدح ذلك في حصوله لغيرهم، وإن أنكروا حصوله لأهل الحديث كانوا مكابرين لهم على ما يعلمونه من نفوسهم، بمنزلة من يكابر غيره على ما يجده في نفسه من فرحه وألمه وخوفه وحبه»[٢].

(١) ينظر: الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصحيح فيها، لنور الدين عتر (ص: ٥٦).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ١٤٦٤- ١٤٦٥).

**الطريقة الثانية: بالمنع، وأن أخبار الآحاد تفيد العلم إذا احتفت بها القرائن، ومن أهم القرائن إخراج الإمامين البخاري ومسلم للحديث.**

قال ابن الصلاح: «أعلاها [أي: مراتب الحديث الصحيح]: الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا: صحيح متفق عليه، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، **وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به**، خلافا لقول من نفى ذلك، محتجًا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويًا، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولًا هو الصحيح؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله؛ لأن غالبه من هذا النحو؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ، فلو كان الحديث كذبًا في نفس الأمر، والأمة مصدقة له قابلة له، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ أو الكذب على الخبر،

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٨).

فهو كتجويزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن، بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطنًا وظاهرًا، ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له أو عملاً به أنه يوجب العلم»(١).

وقال أيضًا: «اعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب كما ذكره الشيخ أبو عمرو [أي: ابن الصلاح]، **فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم مفيد لليقين**، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين»(٢).

وقد عدد ابن حجر القرائن التي احتفَّت بأحاديث الصحيحين فأفادت العلَم والقطَع، فقال: «الخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر، فإنه احتفت به قرائن؛ منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر»(٣).

---

(١) مقدمة في أصول التفسير (ص: ٢٨).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم (ص: ١٥٠١- ١٥٠٢)، بتصرف.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٥٢). وينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٧٣).

**الأمر الثاني من دعاويهم: أن حكم البخاري على الحديث بالصحة إنما هو في الظاهر، ولا يعني أنه صحيح في نفسه، فيصح مخالفته ومعارضته.**

وهذا الادعاء بعيد عن الحقيقة العلمية، وعن منهجية البحث السليم، فهو ادعاء لم يعتبر للإمام البخاري مكانته اللائقة في علم الحديث، ولم يعترف بالإجماع الواقع من أئمة الحديث وحفَّاظه على صحة غالب أحاديث صحيحه.

- **والجواب عن هذه الشبهة بما يلي:**

**أولًا:** أن الواجب على المكلف العمل بالظاهر الذي ثبت عنده، فهو غير مطالب بما لم يبلغه علمه بعد الفحص والتحري، ولا البحث فيما لا يمكن الوقوف عليه.

قال الصنعاني: «هذا كلام صحيح؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، سواء أريد المصحح أو المصحح له من الرواة، إلا أنه لا يخفى أن هذا الإخبار عن مرادهم قليل الإفادة؛ لأنه معلوم أن ما في نفس الأمر لا يطلع عليه إلا الله تعالى، وأنه لا يكلف أحدًا إلا بالعمل بما خوطب به وظهر له صحته أو غيرها»(١).

ولقبول الحكم على ظاهر الأمر أدلة كثيرة في الشرع، ومن أشهرها حديث أم سلمة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: «**إنكم تختصمون إليَّ، ولعل بعضكم ألْحَن بحجته من بعض، فمن قضيتُ له بحق أخيه شيئًا بقوله فإنما**

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٥٩).

**أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها»**[١].

قال الخطابي: «فيه من الفقه: **وجوب الحكم بالظاهر**، وأن حكم الحاكم لا يحلّ حرامًا ولا يحرِّم حلالًا، وأنه متى أخطأ في حكمه فمضى كان ذلك في الظاهر، فأما في الباطن وفي حكم الآخرة فإنه غير ماض»[٢].

**ثانيا:** أن هذا الادعاء إنما يصح -لو صحَّ- في حق أحكام المتأخرين الذين بنوا غالب أحكامهم على ظاهر السند، حيث كان تصحيحهم وتحسينهم وتضعيفهم مبنيًّا على ظواهر الإسناد وأحوال رواته، بغض النظر عن المتن[٣].

أما حكم النقاد من علماء العلل فإن حكمهم على الأحاديث مبني على جمع الطرق والنظر في الرواة، ونقد الأسانيد والمتون، وفق ضوابط دقيقة وقواعد محكمة ونظرة فاحصة، ولذا فالأخذ بأحكامهم لازم.

والإمام البخاري ممن شهد له علماء الحديث بالإمامة المطلقة في علم الحديث، قال الترمذي: «لم أرَ بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل»[٤].

ويتأكد العمل بالحديث إذا وقع الإجماع على صحته وقبوله، كما هو واقع الحال في أحاديث الصحيحين، قال علاء الدين البخاري الحنفي:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣).
(٢) معالم السنن (٤/ ١٦٣).
(٣) ينظر: نظرات جديدة في علوم الحديث، للمليباري (ص: ٦١- ٦٢).
(٤) العلل الصغير- ملحق بكتاب السنن (٥/ ٧٣٨).

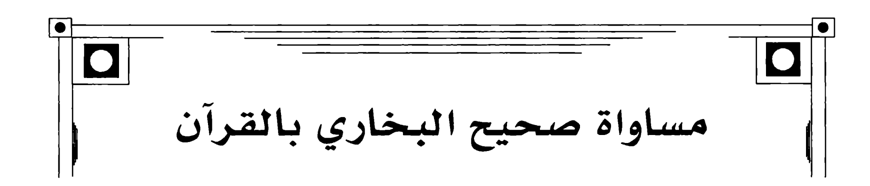
«ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة»[١].

**وقال ابن كثير:** «أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلمًا من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكًا، أو كذابًا أو نحو ذلك، فالمحدِّث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وَقْفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم»[٢].

* * *

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٧١).
(٢) اختصار علوم الحديث (ص: ٩٥). وينظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص: ١٥٣٤).

## الشبهة الخامسة



# مساواة صحيح البخاري بالقرآن

من الشبهات التي أثيرت حول صحيح البخاري قول أحدِهم: إذا كانَ البخاريُّ صحيحًا فإنَّنا بذلك قد ساويناه بالقرآن[١].

والنَّاظر في هذه الشبهة يجدها مغالطةً واضحةً، يُلبَّس بها على النَّاس بألفاظٍ مجمَلة دون تبيين: فما معنى أنَّ صحيح البخاري مثل القرآن؟ هل هو من جهة فضله؟ أم من جِهةِ تواتره؟ أم من جهة حجيَّته؟ أم من جهة العملِ به؟ وكل هذه الجهات لها أحكامها الخاصَّة، واختزالُها في نصف سطرٍ للتَّشكيك في صحيح البخاري يتنافى مع أصولِ البحث العلمي.

- **تفنيد هذه الشبهة:**

هذه الشُّبهة يعتمد مثيرُها على ألفاظٍ مجملةٍ ليصل في النِّهاية إلى نفي الصِّحة عن صحيح البخاري، فالقول بأنَّ البخاري ليس مثل القرآن قولٌ مجمل، والصحيح أنَّه لا يقال بإطلاق: هو مثله أو ليس بمثله، والتَّفصيل والبيان هو الواجب في مثل هذا المقام، أمَّا الإجمالُ فهو مجرَّد تلبيسٍ وإضلال، وببيان أوجه الشَّبه والاختلاف يتبين أنَّ القرآن صحيحٌ ثابتٌ

---

(١) أثارها بعض المعاصرين في بعض الحلقات التلفزيونية.

ويجب العمل به، والأحاديث الواردة في صحيح البخاري صحيحةٌ ثابتةٌ ويجب العمل بها، ولا يلزم من هذا أنَّ صحيح البخاري مثل القرآن من كلِّ وجه!

- **وشَبَه صحيح البخاريِّ بالقرآن له حيثيِّات عديدةٌ نبينها في الآتي:**

**أولًا: من حيث الفضل؛** فصحيح البخاري ليس مثلَ القرآن من حيث الفضل، ولم يقل أحدٌ بذلك.

فلا شكَّ أن فضل القرآن أعظم من فضل السنة عمومًا، وفضله يظهر في الأجر العظيم المترتب على تعلُّمه كما في الحديث الصحيح: «خيركم من تعلَّم القرآن وعلمه»(١).

ويظهر في التعبُّد بتلاوته كما في الحديث: «اقرؤوا القرآن؛ فإنَّه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه، اقرؤوا الزَّهراوين: البقرة وسورة آل عمران؛ فإنّهما تأتيان يومَ القيامة كأنهما غمامتان -أو: كأنهما غيايتان، أو: كأنهما فِرقان من طير صواف- تحاجان عن أصحابهما، اقرؤوا سورة البقرة؛ فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة»(٢).

**ثانيًا: من حيث كون الألفاظ والمعاني من الله؛** فصحيح البُخاري ليسَ مثل القرآن من هذه الحيثيَّة أيضًا، فالقُرآن ألفاظُه ومعانيه مِنَ الله سُبحانه

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٤).

وتعالى، والأحاديث ليست كذلك؛ إلَّا الأحاديث القُدسيَّة ففِيها خلافٌ معروف[1].

**ثالثًا: من حيث الإعجاز**؛ فصحيح البُخاري ليس مثل القرآن في الإعجاز، فالقرآن معجز، ومتحدًّى به كما قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَـٰتٍ﴾ [هود: ١٣]، وقال تعالى ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [البقرة: ٢٣]، والأحاديث ليست كذلك من حيث التَّحدي وكونه خارج قدرة البشر.

**رابعًا: من حيث الثُّبوت**؛ وهنا أيضًا صحيح البخاري في مجموعِهِ أقلُّ درجة من القرآن، فإنَّ القرآن كلَّه منقول إلينا نقلًا متواترًا، أمَّا صحيح البخاري فليس كذلك، فليس كل الأحاديث فيه متواترة.

**خامسًا: من حيثُ أنَّه وحي**؛ فالأحاديث في صحيح البخاري والقرآن يتشابهان من هذه الحيثيَّة، فكلاهما وحيٌ من عند الله سبحانه وتعالى، ومن أصرح الآيات التي تدلُّ على أنَّ السنَّة وحيٌ من الله سبحانه وتعالى قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٤]، فإنَّ الضمير راجعٌ إلى المنطوق، فكل ما ينطق به النبي ﷺ وحيٌ، وكلُّ الآيات التي تتحدَّث عن طاعة الرسول ﷺ واتِّباعه تنصبُّ في هذا الجانب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [آل عمران: ١٣٢]، وقوله

(١) ينظر: شرح الأربعين النووية لابن عثيمين (٢٣٦).

تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء: ٨٠].

**ومن الأدلة أيضًا**: عطف الحكمة على الكتاب في مثل قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب: ٣٤]، يقول الطبري في تفسير هذه الآية: «وعنى بقوله: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ﴾: واذكرن ما يقرأ في بيوتكن من آيات كتاب الله والحكمة، ويعني بالحكمة: ما أوحي إلى رسول الله ﷺ من أحكام دين الله، ولم ينزل به قرآن، وذلك السُّنة»(١).

وهذا ما فهمه السلف الكرام رحمهم الله، يقول حسَّان بن عطية: «كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسُّنَّة كما ينزل عليه بالقرآن، يعلِّمه إيَّاها كما يعلمه القرآن»(٢).

وبما أنَّ السنة وحيٌ كما أنَّ القرآن وحي فهي محفوظةٌ بحفظ الله كما يقول ابن حزم: «قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِۚ وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الأنبياء: ٤٥]، فأخبر تعالى -كما قدمنا- أنَّ

---

(١) تفسير الطبري (٢٠/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١٢).

كلام نبيه ﷺ كلَّه وحي، والوحي بلا خلافٍ ذكر، والذِّكر محفوظٌ بنصِّ القرآن، فصحَّ بذلك أنَّ كلامه ﷺ كلَّه محفوظ بحفظ الله عز وجل، مضمون لنا أنَّه لا يضيع منه شيء؛ إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء، فهو منقول إلينا كله، فلِلَّه الحجة علينا أبدًا»(١).

**سادسًا: من حيث حُجيَّته ووجوب العمل به؛** فصحيح البخاري مثل القرآن من هذه الحيثيَّة أيضًا، فما ثبتَ من الحديث وكان صحيحًا وجب الاحتجاجُ والعمل به، وذلك لأنهما -أي: القرآن وصحيح البخاري- مشتركان في الوصف الذي يجعلهما حجَّة، فالقرآن نقول بحجيَّته لأنَّه وحي، وكذلك الحديث الصحيح -مثل صحيح البخاري- نقول بحجيَّته لأنه وحي، فالعبرة بالوصف الجامع بينهما وهو كونهما وحيًا، ومقتضاه: وجوبُ العمل بهما، ومادام أنَّ القرآن وصحيح البخاري قد اشتركا في هذا الوصف، وجب أن يشتركا في مقتضاه.

وإلى هذا المعنى أشار ابن حزم بقوله: «جاء النصُّ -ثم لم يختلف فيه مسلمان- في أنَّ ما صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قاله ففرضٌ اتِّباعُه، وأنَّه تفسيرٌ لمراد الله تعالى في القرآن، وبيانٌ لمجمله.. فنظرنا في ذلك فوجدنا الأخبار تنقسم قسمين: خبر تواتر، وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النَّبي ﷺ، وهذا خبرٌ لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به، وفي

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٩٨). ينظر في أنَّ السنة وحي: تثبيت حجية السنة لأحمد السيد (ص: ٢٤-٣٠)، والسنة النبوية وحي لأبي لبابة بن الطاهر حسين، والسنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقرآن الكريم للحسين بن محمد آيت سعيد، والسنة النبوية وحي لخليل بن إبراهيم ملا خاطر، والسنة النبوية وحي لشيخة بنت مفرج.

أنَّه حقٌّ مقطوعٌ على غيبه؛ لأنَّ بمثله عرفنا أنَّ القرآن هو الذي أتى به محمَّد ﷺ، وبه علمنا صحَّة مبعث النبي ﷺ، وبه علمنا عددَ ركوع كلِّ صلاة، وعدد الصلوات، وأشياء كثيرة من أحكام الزَّكاة، وغير ذلك ممَّا لم يبيَّن في القرآن. . .القسم الثاني من الأخبار: ما نقله الواحد عن الواحد، فهذا إذا اتَّصل برواية العدول إلى رسول الله ﷺ وجب العمل به، ووجب العلم بصحَّته أيضا»(١)، فسواء كان الحديث متواترًا أو آحادًا فإن العبرة بثبوته، فإذا ثبت ذلك وصحَّ -كما هو الشأن في صحيح البخاري- فإنَّه يجب العمل به كما يجب العمل بالقرآن(٢).

**وأخيرًا**: هذه محاولة للوصول إلى إسقاط حجيَّة صحيح البخاري ووجوب العمل به من خلال التَّلبيس والتَّعمية، وهي شبهةٌ قائمة على توهُّم المماثلة بين شيئين مماثلةً كاملة بمجرد وجود أوجُه شبهٍ مشتركة بينهما، وقد بيَّنَّا أنَّ صحيح البخاري يشبِه القرآن من أوجه، ولا يشبهه من أوجهٍ أخرى، ولا يلزم من الاشتراك في بعض الأوجه أن يكون صحيح البخاري مثلَ القرآن في كلِّ شيء كما يصوِّره بعضُ من يلقي هذه الشبهات؛ لكن الحقّ أبلج بفضل الله، ودينُه محفوظٌ بحفظه، وظاهرٌ بنصره وتأييده.

❋ ❋ ❋

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ١٠٤، ١٠٨).

(٢) ينظر في بيان حجية السنة: تثبيت حجية السنة لأحمد السيد، وحجية السنة لعبد الغني عبد الخالق، والسنة النبوية حجيتها وتدوينها لسيد عبد الماجد الغوري.

## الشبهة السادسة

# وجود الإسرائيليات في الصحيح مما يرويه مسلمة أهل الكتاب

من الشُّبَه التي يطرحها بعض المعاصرين على صحيح البخاري: وجود مرويات وأحاديث منسوبة إلى النبي ﷺ وهي في أصلها من المرويات الإسرائيلية التي يتناقلها علماء أهل الكتاب.

**قال المعلمي**: «هذه مكيدةٌ مهولةٌ يكاد بها الإسلام والسنة، اخترعها بعض المستشرقين فيما أرى، ومشت على بعض الأكابر، وهذا رَجْم بالغيب، وتظَنّ للباطل، وحط لقوم فتحوا العالم، ودبروا الدنيا أحكم تدبير إلى أسفل درجات التغفيل، كأنهم رضي الله عنهم لم يعرفوا النبي ﷺ ودينه وسنته وهديه، فقبلوا ما يفتريه عليه وعلى دينه إنسان لم يعرفه»[١].

ويسندون هذا الادعاء إلى وقوع التشابه بين هذه المرويات الإسرائيلية، وبين الأحاديث المروية.

ويبالغ بعضهم فيزعم أنَّ كل ما رواه مسلمة أهل الكتاب (مثل كعب الأحبار، ووهب بن منبه) مختلَق ومكذوب، وأنَّ مروياتهم ليس فيها صدق

(١) الأنوار الكاشفة - ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٢/ ١٤٥)، بتصرف يسير.

ولا حق، حتى ولو كان في شريعتنا ما يؤيد هذا المروي ويصدقه(١).

وقد يستشكل أحدُهم حديثًا معينًا استشكالًا عقليًّا فقط، فيصفه بأنه من المرويات الإسرائيلية، ولو لم يوجد في المنقول عن أهل الكتاب(٢).

- **والرد على هذه الشبهة بما يلي:**

**أولًا: أن العلماء قسموا الأخبار المروية عن أهل الكتاب إلى ثلاثة أقسام:**

١- ما علمنا صحته بشهادة شرعنا بصدقه، فهذا لازم القبول، مع الاستغناء بما جاء في شرع النبي ﷺ عما سواه.

٢- ما علمنا كَذِبه بما عندنا مما يخالفه، فهذا باطل، ويجب رده.

٣- ما هو مسكوت عنه فلا يُعلم صدقه، ولا كذبه، فمثل هذا لا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته(٣).

**فعلم مما سبق:** أنه لا ينكر موافقة الوحي المنزل على النبي ﷺ لما هو موجود عند أهل الكتاب، فإن الكتاب المنزل على النبي ﷺ جاء مصدقًا لما جاء به النبيون من قبل، وأن في القرآن الكثير مما يوافق ما عند أهل الكتاب(٤).

---

(١) ينظر: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، لمحمد أبو شهبة (ص: ٨٤).

(٢) ينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، لخالد أبا الخيل (ص: ٣٥٩)، والسنة المفترى عليها، لسالم البهنساوي (ص: ٢٩١).

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٩).

(٤) ينظر: تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع (٢/ ٧٥٢).

ومَن رد الروايات الإسرائيلية مطلقًا من غير تفصيل؛ فهو مخالف لمنهج العلماء في تقسيم المرويات الإسرائيلية، والاستشهاد بها فيما لا نص فيه في شرعنا[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الإسرائيليات يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا، فأما أن يثبت شرعًا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم»[٢].

**ثانيًا**: أنه وقع هذا التشابه بين بعض نصوص القرآن الكريم، وبين بعض الأحاديث النبوية، فهل يقرر أصحاب هذه الشبهة من خلال ذلك وقوع التحريف في نص القرآن الكريم[٣].

**ثالثًا**: أن الأصل في رواية الصحابي أو التابعي لنص معين من غير تمييز؛ أنه راو لحديث نبوي شريف صادر من النبي ﷺ، فإذا روى شيئا مما يوافق ما يوجد عند أهل الكتاب، فإنه محمول على هذا الأصل؛ «لأنه بصدد بيان شريعتهم فلا يظن بهم النقل عن غيرها، من غير تمييز لذلك»[٤].

قال السخاوي: «يبعد أن الصحابي المتصف بالأخذ عن أهل الكتاب يسوغ حكاية شيء من الأحكام الشرعية التي لا مجال للرأي فيها مستندًا

---

(١) ينظر: الاستدلال في التفسير، لنايف الزهراني (ص: ٥١١).
(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ١٣٥).
(٣) ينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، لخالد أبا الخيل (ص: ٣٦٨- ٣٦٩).
(٤) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي (ص: ١٦٢).

لذلك، من غير عزو مع علمه بما وقع فيه من التبديل والتحريف»[١].

**رابعًا**: أن الصحابة ﵃ وأئمة التابعين كانوا أصدق الناس لسانًا، وأنقى الأمة قلوبًا، وأنصح البرية للرسول ﷺ، ولازم القول بهذه الشبهة الطعن في دين الصحابة والتابعين، وتكذيبهم في جميع مروياتهم[٢].

**وأما ما يستدل به بعضهم على تقرير الشبهة السابقة**: بأن عبد الله بن عمرو ﵄ أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب، وكان يرويها للناس[٣]؛ فيقال في الجواب عنه:

١- أن الصحابة جميعهم أمناء عند الأمة على حديث النبي ﷺ، فإذا روى أحدهم شيئا فإنه يميز ما يرويه عن النبي ﷺ عما يرويه عن غيره[٤].

٢- أن عبد الله بن عمرو ﵄ لم يكن يثق بتلك الكتب، فقد كان يسمي صحيفته عن النبي ﷺ بالصادقة؛ تمييزًا لها عما في تلك الصحف من أخبار ومرويات[٥].

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ١٦٤)، بتصرف.

(٢) ينظر: السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب (ص: ٣٥١).

(٣) قال الدكتور مساعد الطيار في شرح مقدمة في أصول التفسير (ص: ١٦٢): «الذي يبدو أن خبر الزاملتين له أصل صحيح، وإن كان خبر الزاملتين عزيزًا جدًّا، لا تكاد تجده في كتب الآثار».

(٤) ينظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي (٢/ ٦٣٦).

(٥) ينظر: الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٢/ ١٧٣).

٢- أن الواقع المشاهد اليوم قلة الروايات الإسرائيلية المنسوبة إلى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، بل الرواية عنه في هذا الباب نادرة جدًّا، وهذا مما يدل على عدم تأثير ما يرويه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما من أخبار أهل الكتاب في مروياته عن النبي ﷺ[١].

**خامسًا:** أن القول بدخول كثير من الروايات الإسرائيلية إلى كتب الحديث النبوي، واختلاطها بالمرويات المسندة؛ هدمٌ للسنة وطعنٌ في الشريعة، وذلك بما يلزم منه من أمور باطلة، ومنها:

١- عدم تحقق حفظ الله تعالى لكتابه الكريم من التحريف والتبديل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ هو المبين لآيات الكتاب، والموضح لها، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فلا يمكن الوصول إلى معاني القرآن الكريم، وإدراك المراد الإلهي إلا من خلال السنة النبوية، وهذا يلزم منه شمولية الحفظ الإلهي للسنة النبوية، وأنها متحققة فيها كما هي متحققة في حفظ القرآن الكريم.

فإذا كانت أقوال النبي ﷺ لم تسلم من الوضع والكذب فيها، وتسرب المرويات الإسرائيلية إليها، فإن ذلك يعني عدم تحقق

---

(١) ينظر: شرح مقدمة في أصول التفسير، لمساعد الطيار (ص: ١٦٣).

الحفظ الإلهي لكتابه الكريم.

٢- أن في ذلك تسفيهًا لجميع علماء الحديث، وأئمة السلف، حين راجت عليهم تلك الروايات، واختلطت بالأحاديث النبوية، وعجزوا عن تمييز قول النبي ﷺ عن الروايات الإسرائيلية، بينما يزعم هؤلاء المتأخرون الأقل معرفةً ودرايةً وفهمًا ولغةً وديانةً أنهم تمكنوا من ذلك وميزوا ونقدوا.

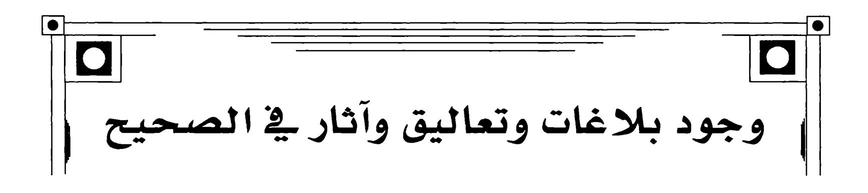
٣- أن في ذلك هدمًا لعلم قواعد الحديث، ومنهج الحفاظ في التصحيح والتضعيف والتعليل، وعلم الجرح والتعديل ونقد الرجال، حيث لم تتمكّن هذه القواعد من صد الدخيل على السنة النبوية، ولم تستطع تمييز القول النبوي عن غيره.

قال الشيخ عبد الله الجديع: «لم أجد في منهج أهل العلم بالحديث مثالًا واحدًا أعلُّوا به رواية ثقة بمجرد وقوع تلك الموافقة، حتى يقوم دليل على وهم الثقة، **ولكني وجدت بعض أهل زماننا ممن ليس من هذا العلم في شيء يشكك في بعض الحديث؛ لكونه وجد نظيره في التوراة التي عند اليهود**»[١].

* * *

(١) تحرير علوم الحديث (٢/ ٧٥٢).

## الشبهة السابعة



## وجود بلاغات وتعاليق وآثار في الصحيح

ممَّا يعترض به بعض المعاصرين على عدم وصف أحاديث صحيح البخاري بالصحة: وجود أحاديث غير متصلة ولا مسندة، مثل البلاغات، والمعلقات، وآثار الصحابة.

والاعتراض بذلك على صحيح البخاري قديم، إلا أنها جرت في مسألة بيان أول من ألف في الصحيح، وليس في سياق الطعن في الصحيح، والحط من قيمته الحديثية[١].

- **والرد على ذلك بما يأتي:**

**أولًا**: أن الإمام البخاري إنما بنى كتابه الصحيح على الأحاديث الموصولة فقط، وأما غيرها من الآثار والأحاديث غير المسندة فإنها غير داخلة في شرط كتابه، فقد سمى كتابه بـ«الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[٢].

**قال النووي**: «ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الحديث وتكثير

(١) ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري (١/ ٢١٥).
(٢) ينظر: مقدمة فتح الباري (ص: ٨).

المتون، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها من الأصول والفروع، والزهد والآداب، والأمثال وغيرها من الفنون، ولهذا أخلى كثيرًا من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر على قوله: فيه فلان الصحابي عن النبي ﷺ، أو: فيه حديث فلان، ونحو ذلك، وقد يذكر متن الحديث بغير إسناد، وقد يحذف من أول الإسناد واحدًا فأكثر، وهذان النوعان يسميان تعليقًا، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج بالمسألة التي ترجم لها، واستغنى عن ذكر إسناد الحديث، أو عن إسناده ومتنه، وأشار إليه لكونه معلومًا، وقد يكون مما تقدم، وربما تقدم قريبًا، وذكر في تراجم الأبواب آيات كثيرة من القرآن العزيز، وربما اقتصر في بعض الأبواب عليها، ولا يذكر معها شيئًا أصلًا، وذكر أيضًا في تراجم الأبواب أشياء كثيرة جدًّا من فتاوى الصحابة والتابعين، فمن بعدهم، وهذا يصرح لك بما ذكرناه»[١].

وقال ابن حجر عن الأحاديث المعلقة الموجودة في صحيح البخاري: «حذف البخاري أسانيدها عمدًا ليخرجها عن موضوع الكتاب، وإنما يسوقها في تراجم الأبواب تنبيهًا واستشهادًا واستئناسًا وتفسيرًا لبعض الآيات، وكأنه أراد أن يكون كتابه جامعًا لأبواب الفقه وغير ذلك من المعاني التي قصد جمعه فيها»[٢].

---

(١) التلخيص شرح الجامع الصحيح (ص: ٢٣٠- ٢٣١). وينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٢٦).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٧٨). وينظر: مقدمة فتح الباري (ص: ١٩)، وتدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٩٥).

**ثانيًا**: أن الحفاظ الذين انتقدوا بعض الأحاديث الموجودة في صحيح البخاري، لم يتعرضوا إلى انتقاد البلاغات والمعلقات والمراسيل والآثار؛ لعلمهم أنها غير داخلة في شرط الكتاب الصحيح[1].

قال ابن حجر: «لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر؛ لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استئناسًا واستشهادًا»[2].

**ثالثًا**: أن الأحاديث المعلقة في الصحيح ليست كلها ضعيفة، بل منها الصحيح الذي على شرط الإمام البخاري، والذي على غير شرطه، ومنها الضعيف.

قال ابن حجر: «الأحاديث المرفوعة التي لم يوصل البخاري إسنادها في صحيحه، منها: ما يوجد في موضع آخر من كتابه، ومنها: ما لا يوجد إلا معلقًا.

**فأما الأول**: فالسبب في تعليقه أن البخاري من عادته في صحيحه أن لا يكرر شيئًا إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام كرره في الأبواب بحسبها، أو قطعة في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد بل يغاير بين رجاله؛ إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك.

---

(١) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (١/ ١١١).
(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٤٦).

فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنه والحالة هذه إما أن يختصر المتن أو يختصر الإسناد، وهذا أحد الأسباب في تعليقه الحديث الذي وصله في موضع آخر.

**وأما الثاني**: وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقًا، فهو على صورتين: إما بصيغة الجزم، وإما بصيغة التمريض.

**فأما الأول**: فهو صحيح إلى من علقه عنه، وبقي النظر فيما أبرز من رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه، والسبب في تعليقه له إما كونه لم يحصل له مسموعًا، وإنما أخذه على طريق المذاكرة أو الإجازة، أو كان قد خرج ما يقوم مقامه، فاستغنى بذلك عن إيراد هذا المعلق مستوفى السياق أو لمعنى غير ذلك، وبعضه يتقاعد عن شرطه، وإن صححه غيره أو حسنه، وبعضه يكون ضعيفًا من جهة الانقطاع خاصة.

**وأما الثاني**: وهو المعلق بصيغة التمريض مما لم يورده في موضع آخر فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة، قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى، نعم، فيه ما هو صحيح وإن تقاعد عن شرطه إما لكونه لم يخرج لرجاله أو لوجود علة فيه عنده، ومنه: ما هو حسن، ومنها: ما هو ضعيف وهو على قسمين:

**أحدهما**: ما ينجبر بأمر آخر.

**وثانيهما**: ما لا يرتقي عن رتبة الضعيف، وحيث يكون بهذه المثابة فإنه

يبين ضعفه، ويصرح به حيث يورده في كتابه»[١].

فبان -بحمد الله- أن هذه الشبهة واهية داحضة، بعد أن علمنا أن هذه المعلقات والموقوفات ليست من شرط كتابه، ولا تدخل في رسم الصحيح.

❋ ❋ ❋

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٢٥- ٣٢٦).

## الشبهة الثامنة

# عدم اعتناء البخاري بنقد المتن، والاكتفاء بنقد السند

يدَّعي بعض الكتَّاب أنَّ المنهج الذي اتَّبعه الإمام البخاري في جمع صحيحه لم يكن منهجًا علميًّا؛ إذ لم يهتم بالنَّقد الداخلي للحديث «نقد المتن»، وقد نتج عن ذلك -في زعمهم- أنَّه أخرج أحاديث دلَّ على وضعها وعدم صحتها: الحوادثُ التاريخية، والمشاهدةُ التجريبية، والحسُّ والواقع، يقول أحمد أمين وهو يتحدَّث عن منهج المحدثين عمومًا، ومنهج البخاري ومسلم خصوصًا: «كما يؤخذ عليهم أنَّهم عنوا بالسَّند أكثر من عنايتهم بالمتن، فقد يكون السند مدلسًا تدليسًا متقنًا فيقبلونه مع أنَّ العقلَ والواقع يأبيانه... ولم يَسْلَم البخاريُّ ولا مسلمٌ من ذلك، وربما لو امتحنَ الحديث بمحكِّ أصول الإسلام لم يتَّفق معها وإن صح سنده!»[1]، رامين مَن وراء ذلك إلى الطَّعن في أمانة الإمام البخاري، وتشكيك المسلمين في صحَّة ما احتواه صحيحه من سنَّة النبي ﷺ.

• **وهذا الكلام غارقٌ في الخطأ، ومتلبِّس بالضعف، ويدلُّ عليه الآتي:**

أولًا: **أنَّ البخاري قد اهتمَّ بالسَّند والمتن معًا كما فعل المحدِّثون جميعًا،** وذلك من خلال الشُّروط التي وضعوها للحديث المقبول، فقد اشترطوا

(١) ظهر الإسلام (٢/ ٣٠١).

شرطين ينصبَّان على المتن وهما: عدم الشُّذوذ وعدم العلَّة، ومعلومٌ أنَّ البخاري ومسلمًا كانا أكثر صرامةً في تطبيق شروط المحدِّثين على الأحاديث، ممَّا يعني أنهما قد أعملا الشَّرطين بدقة.

**ثانيًا**: أنَّ نقدَ الأسانيد يحتوي على نقدِ المتون، فبالتالي كلُّ نقدٍ لسلسلة السَّند هو نقدٌ لمتون حديثيَّة، وجه ذلك أنَّ نقدَ الإسناد مبنيٌّ على نقد رُواته ومعرفة مدى ضبطهم، وذلك يكون بمقارنةِ مروياتهم برواياتِ الثِّقات الآخرين، فهو نظرٌ إلى المتن من حيث الموافقة والمخالفة، والزيادة والنقصان، والقلب وعدمه، فإن كان موافقًا عدُّوه ضابطًا، وهذه العمليَّة تستدعي معرفةَ رواياتِه والنَّظر فيها ومقارنتها بغيرهَا، فهي إذن نقدٌ لمتونه، وكذلك يفعلون مع كلِّ رجلٍ من رجال الإسناد، يقول ابن الصلاح: «عُرف كون الرَّاوي ضابطًا بأن نعتبر رواياته بروايات الثِّقات المعروفين بالضَّبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقةً -ولو من حيث المعنى- لرواياتِهم، أو موافقةً لها في الأغلب والمخالفة نادِرة، عرفنا حينئذٍ كونَه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم عرفنا اختلالَ ضبطه، ولم نحتجَّ بحديثه، والله أعلم»[١].

وبناءً عليه؛ فكلُّ حديثٍ صحَّحه البخاري فقد نقد متنَه، وإن كان هذا النقدُ مستترًا وغير ظاهر، وكلُّ منِ ادَّعى أنَّ البخاري لم ينقُد المتنَ فعليه أن يقيمَ البرهان على دعواه، وذلك بأن يكشِف لنا عن عللٍ قادحةٍ في متون

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٠٦).

أحاديث البخاري، وبدونه نبقى في مجرَّد الدعاوى العريضة والظُّنون الكاذبة.

**ثالثًا: اهتمام البخاري بنقد السَّند، وكونه أكثر من نقد المتن عنده ليس بعيب، فهما علمان مستقلان**، ومن الطبيعي أن يكون نقد السَّند أكثر من نقد المتن؛ لكون الأسانيد أكثر من المتون، ولكون السَّند هو الموصل للمتن أصلًا، كما أنَّ من أسباب زيادة نقد السَّند أنَّ المتن الواحد قد يأتي بأسانيد كثيرة متعدِّدة، فيكون نقد المتن مرَّة واحدة، بينما يكون نقد السند متعددًا كثيرًا.

**رابعًا: أنَّ الإمام البخاري كان إمامًا في العلل**، والنَّاظر في منهجه في التعليل يتبيَّن له مدى وثوقيَّة البخاري في هذا الباب، واهتمامه بنقد المتن فيما أخرجه، وقد شهد له شيخ العلل أبو الحسن علي ابن المديني، فقد ذكر لعلي ابن المديني قول البخاري: «ما تصاغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند علي ابن المديني»، فقال: «ذروا قوله، هو ما رأى مثل نفسه»[1]، وهذه شهادة من إمام في العلل للبخاري.

ومن المعلوم أنَّ إعلال الحديث يكون في السَّند والمتن، والبخاري يعلُّ الحديث بأنواع من العلل، منها:

- تعليل الموصول بالمرسل.
- إعلال مرفوع بموقوف.

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٨).

- الإعلال بالإبدال.
- الإعلال بالزيادة أو النقص سواء في متن أو سند.
- الإعلال بحصول القلب في الحديث سندًا أو متنًا[١].

كما برع الإمام البخاري في نقد متون الأحاديث بالتناقض، فقد أعلَّ البخاري بعض الأحاديث لمناقضتها الأمور الآتية:

- مناقضة الأحاديث للسنَّة الصحيحة.
- مناقضة الأحاديث لما صحَّ من رواية أصحاب تلك الأحاديث.
- مناقضة الأحاديث لعمل الصَّحابة.
- مناقضة الأحاديث لرأي من رواها ومذهبه.
- مناقضة الأحاديث للواقع[٢].

كما أنَّ البخاري قد أعلَّ اثنين وعشرين متنًا حديثيًّا من متون الأحاديث التي رواها الإمام مسلم، وهذا من أبرز الشواهد على أنَّ البخاري قد أعمل مبضع الإعلال في متون الأحاديث[٣].

ويتبيَّن من خلال هذا العرض أنَّ البخاري قد أعمل النقد على المتون،

---

(١) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح للدكتور أبو بكر كافي، والأحاديث التي أعلها الإمام البخاري في كتابه "التاريخ الكبير" - القسم الأول - للدكتور عادل الزرقي (ص: ٨٢-٨٩)، والقسم الثاني للدكتور عبد الرحمن العواجي (ص: ٥٩-١١٠).

(٢) ينظر: الأحاديث التي أعلَّ الإمام البخاري متونها بالتناقض، للدكتور: بسام بن عبدالله العطاوي، بحث منشور في مجلة الحكمة، العدد (٣٤) (ص: ١٦٥- ٢٥٩).

(٣) ينظر: الأحاديث والروايات التي أعلها الإمام البخاري وانفرد الإمام مسلم بإخراجها، لعبدالله فوزان الفوزان (ص: ١٨ -٨٢).

فروايته لأحاديث الصحيح رواية رجلٍ عالم بالعلل، وبناءً عليه فلا يمكن القول أن البخاري قد أغفل نقد المتون في صحيحه، بل ما من حديث في الصحيح إلا وقد بحثه سندًا ومتنًا، كما يظهر من خلال ما ذكرناه.

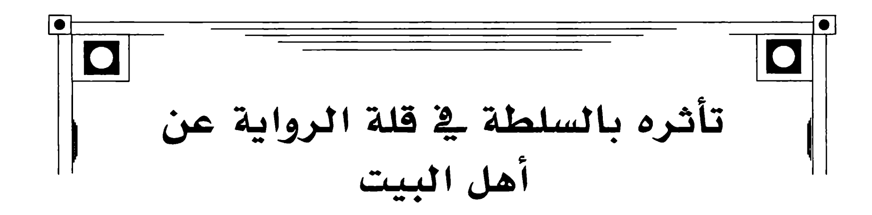


# الفَصْلُ الرَّابِعُ

## الشبهات المثارة على الرواة في صحيح البخاري

- **الشبهة الأولى**: تأثره بالسلطة في قلة الرواية عن أهل البيت.
- **الشبهة الثانية**: طائفيَّة البخاري وتعصبه ضدَّ آل البيت في عدم الرواية عن جعفر الصادق.
- **الشبهة الثالثة**: كثرة إخراجه عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ لأنه كان من عمال بني أمية.
- **الشبهة الرَّابعة**: إخراجه عن رواة تُكلّم فيهم من جهة العدالة والضبط، وإخراجه عن رواة ضعَّفهم هو بنفسه ثم روى عنهم.
- **الشبهة الخامسة**: إخراجه عمن وصف بالبدعة، مثل النواصب، والخوارج، والقدرية، والرافضة.
- **الشبهة السادسة**: إخراجه عن رواة وصفوا بالاختلاط.
- **الشبهة السابعة**: إخراجه عن رواة وصفوا بالتدليس.

## الشبهة الأولى



## تأثره بالسلطة في قلة الرواية عن أهل البيت

**من الأمور التي أثيرت حول الإمام البخاري خاصة:** تأثره في تأليف صحيحه بالأمور السياسية، والأحداث الجارية بين الخلفاء وبين خصومهم، فكان يداهن الولاة، ويتملَّق الخلفاء، ومن أجل ذلك أعرض عن الرواية عن علماء أهل البيت، ويعد ذلك طعنًا في الإمام البخاري، واتهامًا له بالنصب[1].

### • والرد على هذه الشبهة بما يلي:

**أولًا:** أن المعروف من سيرة الإمام البخاري قلة اختلاطه بالناس، وترك غشيان أبواب الخلفاء، وعدم الدخول على الولاة.

قال الحسين بن محمد السمرقندي: «كان محمد بن إسماعيل مخصوصًا بثلاث خصال مع ما كان فيه من الخصال المحمودة: كان قليل الكلام، وكان لا يطمع فيما عند الناس، وكان لا يشتغل بأمور الناس، كل شغله

---

(١) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين، لهاشم معروف الحسني (ص: ١٧٣)، وأضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ١١٢)، والعتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، لمحمد بن عقيل الحضرمي (ص: ٦٠).

كان في العلم»[١].

**وقال بكر بن منير بن خليد بن عسكر**: «بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل: أن احمل إليَّ كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك، فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم؛ لقول النبي ﷺ: «**من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار**»[٢]، **قال: فكان سبب الوحشة بينهما هذا**»[٣].

وذكر له الذهبي قصة أخرى، فقال: «كتب إلى أبي عبد الله [أي: الإمام البخاري] بعض السلاطين في حاجة له، ودعا له دعاءً كثيرًا، فكتب إليه أبو عبد الله: سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: وصل إليَّ كتابك وفهمته، وفي بيته يؤتى الحكم، والسلام»[٤].

فالبخاري أبعد ما يكون عن مخالطتهم في أمور الدنيا، فكيف يجاملهم بل ويتأثر بهم في الأمور الدينية؟!

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٤٨- ٤٤٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٥٨)، وابن ماجه (٢٦٤)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٥- ٣٥٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٦- ٤٠٧).

**ثانيًا**: أن الإمام البخاري لم ينفرد بالأحاديث التي أخرجها في صحيحه، فعامة أحاديث صحيحه مخرجة في دواوين السنة الأخرى، مثل مسند الإمام أحمد، الذي سُجن وعُذّب في زمن ثلاثة خلفاء من خلفاء بني العباس، مما يؤكد عدم وجود أثر للسلطة في التدوين(١).

**ثالثًا**: أن الإمام البخاري أخرج في صحيحه روايات عدة من مرويات أهل البيت، وممن أخرجه لهم في صحيحه(٢):

١- الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

٢- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين أبو الحسن الهاشمي.

٣- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الهاشمي.

٤- محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي.

وأخرج عن الإمام جعفر الصادق في كتابه «الأدب المفرد»(٣).

**رابعًا**: أن الإمام البخاري خصص في صحيحه أبوابًا في مناقب أهل البيت، وذكر فيها الأحاديث الواردة في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

---

(١) ينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، لخالد أبا الخيل (ص: ٣٣٢).

(٢) ينظر: موقف الإمام البخاري من آل البيت، لأسامة محمد زهير الشنطي، بحث مقدم لملتقى أعلام الإسلام: الإمام البخاري نموذجا، ٢٠١٢م.

(٣) رقم (٩٥٩، ٩٦٢).

وغيره من أهل البيت، مما يدل على عدم تأثره بالسلطة[١].

**خامسًا:** أن الإمام البخاري أخرج لعدد من الرواة من موالي أهل البيت، وممن أخرج لهم في صحيحه[٢]:

١- إبراهيم بن عبد الله بن حنين أبو إسحاق مولى العباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني.

٢- عبد الرحمن بن أبي الموالي، أبو محمد المدني مولى علي بن أبي طالب.

**سادسا:** أن الإمام البخاري أخرج لبعض الرواة الذين وصفوا بالتشيع، ومنهم من كان غاليًا -إذا تبين منهم الصدق-، ومنهم:

١- خالد بن مخلد أبو الهيثم القطواني البجلي، فقد قال عنه ابن سعد: «كان منكر الحديث، في التشيع مفرطًا، وكتبوا عنه ضرورة»[٣].

٢- عباد بن يعقوب الرواجني، فقد قال عنه الذهبي: «شيعي جلد»[٤].

---

(١) **ومنها:** باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه (٥/ ١٨).
باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه (٥/ ١٩).
باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما (٥/ ٢٦).
باب مناقب فاطمة رضي الله عنها (٥/ ٢٩).
وينظر: الإمام البخاري والرواية عن أئمة آل البيت، لخليل ملا خاطر (ص: ٢٣٥-٢٣٧).

(٢) ينظر: موقف الإمام البخاري من آل البيت، لأسامة محمد زهير الشنطي، بحث مقدم لملتقى أعلام الإسلام: الإمام البخاري نموذجا، ٢٠١٢م.

(٣) الطبقات الكبير (٨/ ٥٣٠). وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٨/ ١٦٣).

(٤) الكاشف (١/ ٥٣٢). وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٤/ ١٧٥).

٣- عبيد الله بن موسى باذام أبو محمد العبسي مولاهم الكوفي، فقد قال عنه أبو داود: «كان محترقًا شيعيًّا، جاز حديثه»[(١)].

٤- عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، فقد قال عنه أبو حاتم الرازي: «صدوق، وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم»[(٢)].

٥- فطر بن خليفة أبو بكر الخياط، فقد قال عنه يحيى بن معين: «ثقة، وهو شيعي»[(٣)].

وهذا يدل على براءة الإمام البخاري من النصب، وأنه كان يعتمد على صدق الراوي وصحة حديثه، وخلوه من النكارة والعلل القادحة.

**سابعا:** أن الإمام البخاري لم يلتزم الرواية عن جميع الثقات، فلم يخرج لجماعة من الرواة الثقات[(٤)].

قال السلمي: «وسألته [أي: الدارقطني]: لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذرًا؛ فقد كان أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي إذا مر بحديث لسهيل قال: سهيل -والله- خير من أبي اليمان ويحيى بن بكير وغيرهما،

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٩/ ١٦٤).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢). وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٩/ ٥٢٢).
(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٣٤). وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٣/ ٣١٢).
(٤) ينظر: الإمام البخاري والرواية عن أئمة آل البيت، لخليل ملا خاطر (ص: ١٧٣- ١٧٦).

وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن»[١].

ومن الذين ترك الإمام البخاري الرواية عنه في كتابه الصحيح: حماد بن سلمة، فقد قال الذهبي: «وقد نكت ابن حبان كما مر على البخاري ولم يسمه، حيث يحتج بعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وبابن أخي الزهري، وبابن عياش، ويدع حمادًا»[٢].

وقال الذهبي عن محمد بن رمح بن المهاجر: «أنا أتعجب من البخاري كيف لم يرو عنه! فهو أهل لذلك، بل هو أتقن من قتيبة بن سعيد»[٣].

فعدم إخراج الإمام البخاري لأحد الرواة، لا يعني تأثره بشيء معين، لا سيما مع تركه الإخراج لرواة كثر.

❊ ❊ ❊

---

(١) سؤالات السلمي (ص: ١٨٣).
(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٤). وينظر: الثقات لابن حبان (٦/ ٢١٦)، وصحيح ابن حبان- المقدمة (١/ ١٥٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٩٩).

## الشبهة الثانية

# طائفيَّة البخاري وتعصبه ضدَّ آل البيت في عدم الرواية عن جعفر الصادق

مرَّ بنا في الشبهة الماضية أنَّ البخاري لم يكن متأثرًا بالسُّلطة في قلَّة الرواية عن آل البيت، بل روى عن كثيرٍ منهم، وهناك شبهة أخصُّ منها يوردها كثيرٌ من الطَّاعنين وهي: أنَّ البخاري من أجل تعصُّبه لطائفته لم يخرج عن جعفر الصادق مع كونه ثقة(١).

- **وهذه العلَّة التي أوردوها غير صحيحه، ويمكن بيان ذلك بالآتي:**

**أولًا: البخاري تعالى لم يستوعب كلَّ الصحيح في كتابه، ولم يُخرج عن كلِّ الرجال الثقات،** فلا وجه للإنكارِ عليه في عدمِ إخراجه عن البعض، وفي ذلك يقول ابن الصلاح: «لم يستوعبا الصَّحيح في صحيحيهما ولا التزما ذلك، فقد روينا عن البخاري أنَّه قال: ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصِّحاح لحال الطول»(٢).

ويقول النَّووي في ذلك: «فإنَّهما لم يلتزما استيعاب الصحيح؛ بل صحَّ

---

(١) ينظر أضواء على الصحيحين لمحمد صادق النجمي (ص: ١١١- ١١٢)، والماء الجاري في غسل البخاري للكوراني (ص: ٩٩- ١٠٠).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٥).

عنهما تصريحهما بأنَّهما لم يستوعباه، وإنَّما قصدا جمع جُمَلٍ من الصَّحيح كما يقصد المصنِّف في الفقه جمع جملةٍ من مسائله، لا أنَّه يحصر جميع مسائله»(١).

**ويوضح ذلك ويؤكده** أنَّ جملة ما رواه البخاري قليلٌ بالنِّسبة للأحاديث الصحيحة، يقول ابن الصلاح في بيان عددها: «وجملة ما في كتابه الصَّحيح سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا بالأحاديث المكرَّرة، وقد قيل: إنَّها بإسقاط المكرَّرة أربعة آلاف حديث، إلا أنَّ هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصَّحابة والتَّابعين، وربَّما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين»(٢)، ويبيِّن ابن حجر أنَّ أحاديث الصَّحيح أقل من ذلك فيقول: «فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكريرٍ على التحرير: ألفا حديث وستمائة حديثٍ وحديثان، ومن المتون المعلَّقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضعٍ آخر من الجامع المذكور: مائة وتسعة وخمسون حديثًا، فجميع ذلك: ألفا حديث وسبعمائة وأحد وستون حديثًا، وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره بن الصلاح وغيره تفاوتٌ كثير»(٣).

وهذا العدد من الأحاديث في الصَّحيح أقل من مجموع الأحاديث الصحيحة الموجودة في غير الصحيحين، وفي هذا يقول ابن الصلاح: «ثم

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ٢٤).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٧).
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢٤).

إنَّ الزيادة في الصَّحيح على ما في الكتابين يتلقَّاها طالبها ممَّا اشتمل عليه أحد المصنَّفات المعتمدة المشتهرة لأئمَّة الحديث؛ كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمان النسائي وأبي بكر بن خُزيمة، وأبي الحسن الدَّارقطني وغيرهم، منصوصًا على صحَّته فيها.

ولا يكفي في ذلك مجرَّد كونه موجودًا في كتاب أبي داود، وكتاب الترمذي، وكتاب النسائي، وسائر من جمع في كتابه بين الصَّحيح وغيره، ويكفي مجرد كونه موجودًا في كتب من اشترط منهم الصَّحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الإسفراييني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها من تتمَّة لمحذوف، أو زيادة شرح في كثيرٍ من أحاديث «الصحيحين»، وكثيرٌ من هذا موجود في «الجمع بين الصحيحين» لأبي عبد الله الحميدي.

واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزِّيادة في عدد الحديث الصَّحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه: «المستدرك» أودعه ما ليس في واحد من «الصحيحين» ممَّا رآه على شرط الشَّيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدَّى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما»[1].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٧- ٨٨).

**ثانيًا: كما أنَّ البخاري لم يخرج لجعفر الصادق فإنه لم يخرج لكثيرٍ من كبار أهل السنة، بل لكثير من الصَّحابة والتابعين.**

وهذا الأمر ينفي عنه تقصُّد جعفر الصادق بعدم الرواية عنه، كما أنَّه لا تلازم بين عدم الرواية وبين طعن البخاريِّ فيه، فإنَّ البخاري لم يرو عن جماعة كثيرة من الثِّقات الأثبات العدول، وهذا لا يستلزم الطَّعن فيهم.

فالبخاري لم يرو عن كثيرٍ من الصحابة من أمثال: حمزة بن عمرو الأسلمي، وحنظلة بن الربيع، ورافع بن عمرو، وزهير بن عمرو الهلالي، وسفيان بن عبد الله الثقفي، وسويد بن مقرن، وغيرهم ﷺ، وقد روى عن كل هؤلاء الإمام مسلم، فهل يقول عاقل: إنَّ رواية مسلمٍ عن هؤلاء الصحابة وترك البخاري الرواية عنهم فيه دليلٌ على طعن في البخاري في هؤلاء الصَّحابة الكرام؟!

كما أنّ هناك الكثير من التَّابعين الثقات ممن لم يرو عنهم الإمام البخاري، أمثال: زاذان أبي عمرو الكندي، وسعيد بن وهب الهمداني، وسفيان بن هانئ المصري، وطلق بن معاوية النخعي، وغيرهم رحمهم الله جميعًا، فهؤلاء ثقات التابعين الأثبات، وقد أخرج لهم الإمام مسلم في صحيحه ولم يخرج البخاري لهم أيَّ حديث في الصحيح، ممَّا يؤكد أنَّ ترك البخاري لرواية الثقات الأثبات لا يعني الطعن فيهم.

كما أنَّ البخاري لم يرو عن كثيرٍ من الأئمة، أمثال: الإمام الشافعي، وعمر بن عبد العزيز لم يرو عنه البخاري إلا حديثين، وكذلك الإمام أحمد ليس له في البخاري إلا روايتان فقط، وكل هذا يؤكد أنَّ رواية البخاري من

عدمها ترجع إلى اعتباراتٍ حديثيَّة لا أهواء نفسيَّة.

**ثالثًا: هناك الكثير من طبقة جعفر الصادق من الرُّواة الثقات الذين خرَّج لهم الإمام مسلم في صحيحه ولم يخرج لهم البخاري شيئًا**؛ ممَّا يدل على أنَّ البخاري لم يكن يتقصد جعفرًا الصادق بعينه.

ومن هؤلاء الرواة من أقران جعفر من الثقات -على سبيل المثال-: جميل بن مرة الشيباني، وحاجب بن عمرو الثقفي، والحارث بن فضيل، والحسن بن عبيد الله بن عروة النَّخعي، وحميد بن زياد أبو صخرة، وخير بن نعيم بن مرة، وربيعة بن عطاء الزهري، وهشام بن معاوية، ويحيى بن جابر بن حسَّان وغيرهم، وكل هؤلاء من الثِّقات من طبقة جعفر لم يرو عنهم البخاري، فهل يقال: إنَّ البخاري تقصَّد عدم الرواية عن جعفر وهو قد ترك كلَّ هؤلاء أيضًا؟[1].

**رابعًا: ممَّا ينفي عنه الرَّيب في كونه لم يرو عن جعفر الصادق من أجل تعصُّبه ضد أهل البيت: أنَّ البخاري قد أخرج عن جملةٍ من أهل البيت**، من مثل: علي بن أبي طالب، وفاطمة، والحسن والحسين، وعلي زين العابدين، والباقر، وغيرهم ﭫ، وقد مرَّ بنا الحديث عنهم[2]، فهل روايته عن كل هؤلاء لا ينفي عنه تعصبه ضد أهل البيت، ويجعل الأمر متعلقًا بالصناعة الحديثية، والأسباب التي سنذكرها لعدم الرواية؟!

---

(١) ينظر في هذا مقال للدكتور: سعود الزمانان، بعنوان: لماذا لم يرو البخاري عن جعفر الصادق؟ والمقال منشور على الشبكة.

(٢) ينظر: كتابنا هذا (ص:٢٠١)

**خامسًا: الإمام البخاري لم يخرج لجعفر الصادق في صحيحه؛ ولكنَّه قد أخرج له في الأدب المفرد.**

وذلك مثل روايته عنه في (باب: إذا ضرب الرجل فخذ أخيه ولم يرد به سوءًا)(١)، وإخراجه له في الأدب المفرد يعني أنَّ الأمر متعلق بشروطه في الصحيح، وليس بعدم الرواية عنه تعصًبا أو طائفية.

**سادسًا: ذكر العلماء أسبابًا عديدة لعدم رواية البخاري عن جعفر الصادق في صحيحه،** ومن أهمها: أنَّ الصَّادق كان منشغلًا بالفقه أكثر من الحديث، كما أنَّه آثر العزلة على الخلطة، وقد كانت الحاجة إلى الرواية عنه ضعيفة، وذلك للاكتفاء بروايات كبار المحدثين من أقرانه.

فمن المشهور أنَّ الإمام الصَّادق كان من فقهاء المدينة المنوَّرة، وهو لم ينشغل برواية الحديث، وجمع طرقه، والرحلة فيه على عادة أهل الحديث والرواية.

وأوضح ما يؤيد هذا أنَّه لا يكاد يروي عن غير أبيه، ففي الكتب التِّسعة مجتمعة له (١٦٩) رواية مع المكرر، يروي عن أبيه منها (١٦٣) رواية، ويروي عن عطاء بن أبي رباح ومحمد بن المنكدر رواية واحدةً عند مسلم(٢)، وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط رواية واحدة مرسلة عند الدارمي(٣)، وعن الزهري رواية واحدة في مسند أحمد(٤)، وراويها عنه

(١) ينظر: الأدب المفرد، برقم (٩٥٩).
(٢) ينظر: رواية رقم (٨٩٩)، و(٤٨٠).
(٣) ينظر: سنن الدارمي (٣٥٣١)..
(٤) مسند أحمد (١/ ٣٦٧).

عبد الله بن ميمون القداح وهو متروك، وروراية عن عبيد الله بن أبي رافع عند أحمد [١].

فقصره الرواية -غالبًا- على أبيه تُظهر أنَّه قدَّم الفقه والعلم على الحديث وصناعته، وهو أمرٌ معروف عند بعض العلماء، بل جعله الإمام مالك مما يُمدح به العالم ويعظَّم، فقد اشتهرت مقولاته في باب تفضيل الفقه على الحديث، منها قوله لابنَي أخته أبي بكر وأبي أويس: «أراكما تحبَّان هذا الشأن وتطلبانه -يعني الحديث-»، قالا: «نعم»، قال: «إن أحببتما أن تنتفعا وينفع الله بكما فأقِلا منه وتفقَّها»[٢].

ويتبين من خلال هذا أنَّ البخاري لم يعدل عن الرواية عن جعفر الصادق من أجل تعصبه ضده، وإنما لأسباب تتعلق بصنعة الحديث، فليس للطاعنين أيُّ مدخلٍ على البخاري من هذا الجانب.

❋ ❋ ❋

---

(١) مسند أحمد (٤/ ٣٣٢).

(٢) المحدث الفاصل، للرامهرمزي (ص٢٤٢)، وينظر: أسباب عدول الإمام البخاري عن التخريج للإمام جعفر الصادق في صحيحه، للدكتور: أحمد صنوبر (ص: ١٤).

## الشبهة الثالثة

# كثرة إخراجه عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ لأنه كان من عمال بني أمية

يُعدّ الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه من أكثر الصحابة الذين تعرضوا للطعن من قبل المستشرقين، ومن تبعهم من المعاصرين المستغربين المتأثرين بهم.

ومن جملة التهم التي وُجّهت إليه: تشيعه للأمويين، وأنه كان من دعاة الأمويين، وممن يضع الأحاديث في بيان فضلهم، وذم مخالفيهم[١].

وقد انتصر جمع من الباحثين لأبي هريرة رضي الله عنه، وردوا على الافتراءات التي وجهت إليه[٢]، إلا أن بعض المعاصرين من مثيري الشبه: رَبط بين الإمام البخاري، وكثرة إخراجه لأحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، بسبب أنه كان من عمال بني أمية!!

---

(١) ينظر: أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ٩٩).

(٢) ينظر: دفاع عن أبي هريرة وإزالة الشكوك والشبهات حوله وحول مروياته لعبد القادر بن حبيب الله السندي، وأبو هريرة راوية الإسلام لمحمد عجاج خطيب، ودفاع عن أبي هريرة لعبد المنعم العزي، وأبو هريرة راوية الإسلام وسيد الحفاظ الأثبات لعبد الستار الشيخ، وغيرها.

● **والرد على هذه الشبهة بأمور:**

**أولًا:** أن الإمام البخاري عاش في عهد الدولة العباسية، فقد ولد سنة (١٩٤هـ)، بعد وفاة هارون الرشيد بعام واحد، أي: بعد زوال الدولة الأموية بأكثر من ستين عامًا، وتوفي سنة (٢٥٦هـ) في أول عهد الخليفة العباسي المعتمد على الله، وقد عاصر عشرة من خلفاء الدولة العباسية[1].

**ثانيًا:** أن الدولة العباسية كانت من أشد الدول معاداة للدولة الأموية، فكيف يتصور أن يتأثر الإمام البخاري بالدولة الأموية، ويكثر من الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه انتصارًا لها -على زعمهم- مع وجود الدولة العباسية، والإمام البخاري لم يكن محابيًا للعباسيين الذين عاش في عصرهم، فكيف يكون محابيًا للأمويين الذين ولد بعد ذهاب دولتهم على يد العباسيين؟![2].

وقد علمنا فيما سبق موقفه مع والي بخارى، حيث طلب إليه المجيء إلى بيته ليقرأ عليه كتبه، وكيف أجابه، وكيف كانت هذه الحادثة سببًا للوحشة بينهما.

* * *

---

(١) ينظر: الإمام البخاري لعبد الستار الشيخ (ص: ٢٥).

(٢) ينظر: افتراءات شيعية على البخاري ومسلم، لمحمد عمارة (ص: ٣٤).

## الشبهة الرَّابعة

# إخراجه عن رواة تُكلّم فيهم من جهة العدالة والضبط، وإخراجه عن رواة ضعَّفهم هو بنفسه ثم روى عنهم

**من الأمور التي يطعن بها على صحيح البخاري**: وجوب البحث عن حال رواة الأحاديث في صحيح البخاري، وأنه لا يكتفى بإيراد البخاري للحديث في صحيحه، ولا بإجماع علماء الحديث على صحة أحاديثه، وأنه لا بد في ذلك من الرجوع إلى كتب الرجال والجرح والتعديل لمعرفة حكم رواية الراوي(١)، كما أنَّ بعض الطاعنين يرمونه بأنَّه يضعِّف رجالًا ثمَّ يروي عنهم!

فالكلام في هذه الشبهة يكون عبر فرعين:

### الفرع الأول

## إخراجه عن رواة تُكلّم فيهم من جهة العدالة والضبط

والرد على هذه الشبهة بأمور:

**أولًا**: أن الإمام البخاري من أئمة الحديث المشهود لهم بسعة العلم في الرجال والأسانيد والتواريخ والعلل.

---

(١) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين، لهاشم معروف الحسني (ص: ١٦٣).

قال ابن خزيمة: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري»[(١)].

وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: «وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقيه الأئمة والمشايخ شرقًا وغربًا، ولا عجب فيه، فإن المشايخ قاطبة أجمعوا على قدمه، وقَدَّمُوُه على أنفسهم في عنفوان شبابه، وابن خزيمة إنما رآه عند كبره وتفرده في هذا الشأن»[(٢)].

وقال الحازمي: «أما البخاري فكان وحيد دهره، وقريع عصره إتقانًا وانتقادًا وبحثًا وسبرًا، وبعد إحاطة العلم بمكانته من هذا الشأن، **لا سبيل إلى الاعتراض عليه في هذا الباب**»[(٣)].

ولا شك أن من بلغ تلك المنزلة لا يخفى عليه ما قيل في الرواة من جرح وتضعيف، ومعرفة رواياتهم المعلة.

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: «وسمعته [أي: الإمام البخاري] يقول: لم تكن كتابتي للحديث كما يكتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه، **وعلة الحديث إن كان فهمًا، فإن لم يكن فهمًا سألته أن يخرج إليَّ أصله ونسخته**، فأما الآخرون فإنهم لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون»[(٤)].

---

(١) ينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٢/ ٦٥).
(٢) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٧٠).
(٣) شروط الأئمة الخمسة (ص: ٧٢).
(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ١٤٨).

**ثانيًا**: أن الإمام البخاري لا يخرج عن الراوي الذي لا يقدر على تمييز صحيح حديثه من ضعيفه.

قال الحازمي: «أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، **غير أنه لم يبلغ ضعفهم حدًّا يردّ به حديثهم**»(١).

ومن أمثلته: قول الإمام البخاري: «زمعة بن صالح ذاهب الحديث، لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه»(٢).

وقال أيضًا: «ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه؛ لأنه لا يدري صحيحَ حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئًا»(٣).

قال المعلمي: «هذه الحكاية تقتضي: أن يكون البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرى أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقاً في الأصل، فإن الكذاب لا يمكن أن يعرف صحيح حديثه، فإن قيل: قد يعرف بموافقته الثقات، قلت: قد لا يكون سمع، وإنما سرق من بعض أولئك الثقات، ولو اعتد البخاري بموافقته الثقات؛ لروى عن ابن أبي ليلى ولم يقل فيه تلك الكلمة، فإن ابن أبي ليلى عند البخاري وغيره صدوق، وقد وافق الثقات في كثير من

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص: ٧٠).

(٢) العلل الكبير، للترمذي (ص: ٣٨٩).

(٣) سنن الترمذي (٢/ ١٩٩)، حديث رقم (٣٦٤).

أحاديثه، ولكنه عند البخاري كثير الغلط بحيث لا يؤمن غلطه حتى فيما وافق عليه الثقات، وقريب منه من عرف بقبول التلقين، فإنه قد يلقن من أحاديث شيوخه ما حدثوا به ولكنه لم يسمعه منهم، وهكذا من يحدث على التوهم، فإنه قد يسمع من أقرانه عن شيوخه، ثم يتوهم أنه سمعها من شيوخه فيرويها عنهم، فمقصود البخاري من معرفة صحيح حديث الراوي من شيوخه لا تحصل بمجرد موافقة الثقات، وإنما يحصل بأحد أمرين: إما أن يكون الراوي ثقةً ثبتًا فيعرف صحيح حديثه بتحديثه، وإما أن يكون صدوقاً يغلط، ولكن يمكن معرفة ما لم يغلط فيه بطريق أخرى: كأن يكون له أصول جيدة، وكأن يكون غلطه خاصاً بجهة»[١].

**ثالثًا**: أن الإمام البخاري قد يخرج عن الراوي المتكلم فيه؛ باعتبار ضعف النقد الموجه إليه، أو لاعتبارات أخرى.

قال المعلمي: «**إن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة:**

**أحدها**: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

**الثاني**: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونًا أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

---

(١) التنكيل- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٠/ ٢١٢- ٢١٣).

**ثالثها:** أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنةً وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، **فيخرجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح**»(١).

ومن أمثلته: قول ابن رجب: «زهير بن محمد الخراساني، ثم المكي، يكنى أبا المنذر، ثقة، متفق على تخريج حديثه؛ مع أن بعضهم ضعفه، وفصل الخطاب في حال رواياته: أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، **وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه**، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة»(٢).

**رابعًا:** أن منهج الإمام البخاري قائم على الانتقاء من حديث الراوي، سواء كان الراوي ثقةً أو ضعيفًا.

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: «سئل محمد بن إسماعيل عن خبر حديث، فقال: يا أبا فلان، أتراني أدلس؟! تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر»(٣).

فلا يعني توثيق الراوي تصحيح رواياته على الإطلاق؛ لأنه قد يعرض

(١) التنكيل- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٠/ ٧٦٥-٧٦٦).
(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧٧).
(٣) ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٤٦).

له الخطأ والوهم في بعض مروياته، ولا يعني أيضا كون الراوي غير ضابط لحديثه رد جميع مروياته، فإن الراوي الذي خف ضبطه قد تدل القرائن والمتابعات على ضبطه لرواية معينة.

قال ابن القيم: «لا عيب على مسلم في إخراج حديثه [أي: مطر الوراق]؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيئ الحفظ، **وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن**»[١].

وغالب الروايات التي أخرجها الإمام البخاري للرواة الموصوفين بالضعف من جهة ضبطهم، قد توبعوا عليها، مما يعني ضبطهم لتلك الروايات.

قال ابن عبد الهادي: «أصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه وضعف، فإنهم يثبتون من حديثه ما لم ينفرد به، بل وافق فيه الثقات، وقامت شواهد صدقه، **وفي هذا الموضع يعرض الغلط لطائفتين من الناس:**

**إحداهما:** يرون الرجل قد أخرج له في الصحيح فيحكمون بصحة كل ما رواه، حيث رأوه في حديث قالوا: هذا حديث صحيح على شرط الصحيح، وهو غلط؛ فإن ذلك الحديث قد يكون مما أنكر عليه من

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ٣٥٣)، بتصرف.

حديثه، أو يكون شاذًا أو معللًا، فلا يكون من شرط أصحاب الصحيح، بل ولا يكون حسنًا، وقد أخرج البخاري حديث جماعة ونكب على بعضها خارج الصحيح.

**والثانية:** يرون الرجل قد تكلم فيه وقد ضعف، فيجعلون ما قيل فيه من كلام الحفاظ موجبًا لترك جميع ما رواه، ويضعفون ما صح من حديثه لطعن من طعن فيه، وهذه طريقة ضعيفة، وسالكها قاصر في معرفة الحديث وذوقه عن معرفة الأئمة وذوقهم»[(١)].

وقال الزيلعي: «صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهدُه، وعُلم أن له أصلًا، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات»[(٢)].

**وخلاصة هذا التقرير**: أنه لا يوجد في مرويات الصحيح ما انفرد به راو موصوف بكثرة الغلط.

قال ابن حجر: «أما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له: إن وجد مرويًّا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط؛ عُلم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، **وليس في الصحيح بحمد الله من**

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٣/ ٣٥١- ٣٥٣)، بتصرف.
(٢) نصب الراية (١/ ٣٤١).

**ذلك شيء»**[١].

**خامسًا**: أن كثيرًا من هؤلاء الرواة المتكلم فيهم، والذين أخرج لهم الإمام البخاري، هم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها[٢].

**قال ابن حجر**: «روينا في مناقب البخاري بسند صحيح: أن إسماعيل ابن أبي أويس أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح؛ من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه»[٣].

**وقال أيضًا**: «لا شك أن المرء أشد معرفة بحديث شيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه، ممن تقدم عن عصرهم»[٤].

**سادسًا**: أن الإمام البخاري يخرج حديث الراوي المتكلم في حفظه في أحاديث الشواهد والمتابعات.

---

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٨٤).
(٢) ينظر: مقدمة فتح الباري (ص: ١٢).
(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٩١).
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٨٨). وينظر في الأحاديث التي رواها الإمام البخاري عن شيخه إسماعيل بن أبي أويس، والجواب عن النقد الموجه إليها: إسماعيل بن أبي أويس في ميزان النقاد وموقف الشيخين منه في صحيحيهما، لنافذ حسين حماد، ضمن كتابه: أحاديث الصحيحين ورجالهما (ص: ١٨٦- ١٩٠).

قال ابن الصلاح: «اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودًا في الضعفاء، **وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد**، وليس كل ضعيف يصلح لذلك»(١).

وقال ابن رجب: «اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه، إما متابعةً واستشهادًا، وذلك معلوم»(٢).

- **فالرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري على قسمين(٣):**

**القسم الأول: من احتج به في الأصول، وهم على نوعين:**

**النوع الأول:** من لم يُتكلم فيه بجرح، فهو ثقة، وإن لم ينصّ أحد على توثيقه، حيث اكتسب التوثيق الضمني من إخراج الإمام البخاري له على وجه الاحتجاج، حيث التزم بالصحة، وشرط راوي الصحيح: العدالة، وتمام الضبط.

**النوع الثاني:** من تُكُلِّمَ فيه بالجرح، فله حالتان:

▪ **الحالة الأولى**: أن يكون الكلام فيه تعنُّتًا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضًا.

▪ **الحالة الثانية**: أن يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا لا

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٨٤).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٣١).

(٣) الموقظة، للذهبي (ص: ٧٩- ٨٠). وينظر: ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز العبد اللطيف (ص: ٥٣).

يَنْحطُّ حديثه عن مرتبة الحسن لذاته.

**القسم الثاني: من أخرج له في الشواهد والمتابعات والتعاليق:**

فهؤلاء تتفاوت درجات من أُخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم في الجملة.

قال ابن حجر: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيئ الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، **إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك**»[1].

---

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٨٤)، بتصرف.

## الفرع الثاني

# إخراجه عن رواةٍ ضعَّفهم هو بنفسه، ثمَّ روى عنهم

فليس الأمر أنَّه يروي عمَّن اتُّهم بالضعف فحسب؛ بل يقع هو في تضعيف بعض الرجال ثم يروي عنهم.

ومثيرو هذه التهمة ذكروا أنَّه قد يضعِّف الراوي من جهة عدالته، كما يقول الكوراني: «وممَّا طعنوا به على البخاري أنه ضعَّف رواة ثم روى عنهم! وفَسَّق شيخه محمد بن يحيى الذهلي ثم روى عنه! قال: (وقد سأل بعضهم البخاري عما بينه وبين محمَّد بن يحيى؟ فقال البخاري: كم يعتري محمَّد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء)»[1]، وقد يضعف الراوي من جهة ضبطه، يقول أحدهم: «وقد فصلنا الكلام في رجال البخاري الذين ضعَّفهم هو نفسه ثمَّ روى عنهم في الصحيح، في كتابنا وقفة مع البخاري؛ لأنه ربما يضعف الراوي في الرجال ويذكره في ضعفائه، ثم يروي عنه في الصحيح»[2].

**ويمكن الإجابة عن هذا من خلال الآتي:**

**أولًا:** لم يضعف البخاري أحدًا من جهة العدالة ثم روى عنه، ورواية

---

(١) ينظر مبحثٌ بعنوان: «يضعف البخاري الراوي ثم يروي عنه» في كتاب: الماء الجاري في غسل البخاري للكوراني (ص: ٤٣)، وقول البخاري في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٢٣٠).

(٢) الإمام البخاري وفقه أهل العراق لحسين غيب غلامي (ص: ١٢٠).

الكوراني لكلام البخاري عن الذهلي تدليسٌ منه؛ لأنَّه قال: «وفَسَّق شيخه محمد بن يحيى الذهلي، ثم روى عنه» وهذا لفظٌ موهم، والمطَّلع على كلام البخاري يجد أنَّه ذكر أمرًا جبلِّيًّا طبيعيًّا قد يطرأ لأي بشر، وليس هو ممَّا يستدعي الفسق، فلم يفسِّقه البخاري.

**ثانيًا**: إنَّ كثيرًا مما يذكرونه في تضعيف البخاري للرواة ثم روايته عنهم غير صحيح، والمطلع على كلامهم يجد أنَّ كثيرًا من الأمثلة التي يوردونها ليس فيها تضعيف من البخاري للراوي في كلِّ حالاته، فلا يجوز الوقوع في التعميم لكون البخاري انتقد وجهًا أو صورة واحدة، كما أنَّ المنهجية العلمية تقتضي عدم الاعتماد على مجرد النقول عن البخاري بأنَّه ضعف الراوي ما لم نقف على كلام البخاري نفسه.

**ثالثًا**: إنَّ البخاري قد يورد راويًا في الضعفاء لبيان العلَّة في حديث بعينه، ثم يبين أن العلة في ذلك الحديث ليس من الراوي، أي: أنَّ الراوي ثقة عند البخاري لكن العلَّة في وجهٍ من الرواية في حديث معين، فلا يعني ذلك أنَّه يضعفه بالكليَّة ثم يروي عنه، ومن هؤلاء الرواة: أبو إسماعيل الشيباني، فقد ذكره البخاري في الضعفاء -كما بيَّن ابن حجر- لكن ذكر أن العلة ليست فيه؛ ولذا ذكر ابن حجر أنَّه ثقة فقال: «ثابت بن محمد العابد أبو محمد، ويقال: أبو إسماعيل الشيباني، ويقال: الكناني...قال أبو حاتم: صدوق، وقال في موضع آخر: أزهد من لقيت ثلاثة فذكره منهم... قلت: وقال ابن عدي: كان خيِّرًا فاضلًا وهو عندي ممَّن لا يتعمد الكذب، ولعلَّه يخطئ، وقال الدارقطني في الجرح والتَّعديل: ليس

بالقوي، لا يضبط وهو يخطئ في أحاديث كثيرة. . .**وذكره البخاري في الضُّعفاء وأورد له حديثا وبين أن العلة فيه من غيره**»[١].

**رابعًا**: يذكر البخاريُّ الراويَ وتضعيفَه في وقتٍ من الأوقات، أو في حالةٍ من الحالات، ولا يلزم من ذلك أن لا يروي عنه؛ بل يكون ثقة في الجملة، ومن ذلك مثلًا مما يورده الطَّاعنون: حصين بن عبدالرحمن السلمي، فقد قالوا: إنه قد ضعفه ثم روى عنه.

وهذا وهمٌ وهموه؛ فإنَّ البخاري لم يضعفه في كل حالاته، بل نقل أنَّه قد نسي، أي: في آخر عمره، فيكون البخاري قد أخرج له قبل اختلاطه، يقول البخاري: «وقال أحمد عن يزيد بن هارون: طلبت الحديث وحصين حيٌّ كان بالمبارك ويُقرأ عليه وكان قد نسي»[٢].

وممَّن نقل اختلاطه: الذهبي، فقال عنه: «وقال أبو حاتم: ثقة في الحديث، قال: وفي آخر عمره ساءَ حفظه، وقال النسائي: تغيَّر، وقال يزيد بن هارون: طلبت الحديث وحصين حي، كان يقرأ عليه وكان قد نسي، وعن يزيد قال: اختلط حصين»[٣] فالبخاريُّ كان ينتقي من حديث الراوي، فقد يكون الرَّاوي مُتكَلَّمًا في حفظه لكن البخاري طالع كتبه ونقل منها، وهذا كثيرٌ في شيوخه.

**والخلاصة**: أن منهج الإمام البخاري في الرواية عن الرواة المتكلم فيهم

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ١٤).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٢٣)، وينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٥٢).

من أدق المناهج وأعلاها، قال الشيخ محمد رشيد رضا: «من دقق النظر في تاريخ رجال الصحيحين ورواية الشيخين عن المجروحين منهم، يرى أكثرها في المتابعات التي يراد بها التقوية، دون الأصول التي هي العمدة في الاحتجاج، ثم إذا دقق النظر فيما أنكروه عليهما مما صححاه من الأحاديث، يجد أن أقوالهما في الغالب أرجح من أقوال المنازعين لهما، لا سيما البخاري، فإنه أدق المحدثين في التصحيح»(١).

* * *

(١) مجلة المنار (١٢/ ٦٩٦). وينظر أيضا: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار، لمحمد رمضاني (ص: ٣٩٢- ٣٩٨).

## الشبهة الخامسة

# إخراجه عمن وصف بالبدعة، مثل النواصب، والخوارج، والقدرية، والرافضة

مما يثيره بعضهم في سياق الطعن في أحاديث صحيح البخاري: إخراج البخاري لرواة رموا بالبدعة، وأن هذا الجرح ينافي شرط العدالة(١).

- **والرد على هذه الشبهة بأمور:**

**أولًا:** أن العبرة في الراوي على صحة حديثه وإتقان حفظه، ومن رمي ببدعة إذا كان صادقًا في روايته، ضابطًا لحديثه، فلا يوجد ما يمنع من قبول روايته، والمتتبع لأحوال الرواة يرى بعضًا من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان، وإن كان داعيةً(٢).

فقد قال الإمام البخاري عن أيوب بن عائذ الطائي: «كان يرى الإِرجاء، وهو صَدُوق»(٣).

وقال أيضًا عن طلق بن حبيب: «كان طلق يرى الإرجاء، وهو صدوق

---

(١) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين، لهاشم معروف الحسني (ص: ١١٩)، وينظر أيضا: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي (ص: ١٩٤).
(٢) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ١٠٥).
(٣) الضعفاء الصغير (ص: ٢٧).

في الحديث»[١].

وقال ابن حبان في تقرير هذه المسألة: «ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها، أن الاحتجاج بأخباره جائز»[٢].

وقال ابن حجر: «أما روايات المبتدعة إذا كانوا صادقين، ففي الصحيحين عن خلق كثير من ذلك، لكنهم من غير الدعاة ولا الغلاة، وأكثر ما يخرجان من هذا القسم من غير الأحكام، نعم، وقد أخرجا لبعض الدعاة الغلاة كعمران بن حطان وعباد بن يعقوب وغيرهما، إلا أنهما لم يخرجا لأحد منهم إلا ما توبع عليه»[٣].

وقال الصنعاني: «كم في الصحيحين من جماعة صححوا أحاديثهم وهم قدرية وخوارج ومرجئة، إذا عرفت هذا فهو من صنيع أئمة الدين قد يعده الواقف عليه تناقضًا، ويراه لما قرره معارضًا، ويفت عنده من عضد أئمة هذا الشأن، ويظن التصحيح صادرًا عن مجازفة من غير إتقان، وليس الأمر كذلك، فإنه إذا حقق صنيع القوم وتتبع طرائقهم وقواعدهم نفى عنهم اللوم، وعلم أنهم أجل من ذلك قدرًا، وأدق نظرًا، وأنصح لأهل الدين من جماعة الثغور المجاهدين، **وأنهم لا يعتمدون بعد إيمان الراوي إلا على صدق لهجته وضبط روايته**»[٤].

---

(١) الضعفاء الصغير (ص: ٧٧).

(٢) الثقات (٦/ ١٤٠).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٠).

(٤) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ص: ١٢٦).

والإمام البخاري أخرج لبعض الرواة ممن وصفوا بالبدعة مقرونين بغيرهم، مما يدل على أن الراوي الموصوف بالبدعة قد ضبط حديثه، وأدّاه على وجهه.

ومن أمثلته: عباد بن يعقوب الرواجني، فقد قال عنه الذهبي: «شيعي جلد»(١).

فقد أخرج الإمام البخاري روايته مقرونًا مع سليمان بن حرب(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «البخاري وغيره روى عنه [أي: عباد بن يعقوب] من الأحاديث ما يعرف صحته»(٣).

**ثانيًا:** أن الرواية عمن خالف أهل السنة في قول أو عمل هو مذهب كثير من المحدثين النقاد، ولو ترك حديث كل مبتدع أو من رمي ببدعة، لكان في ذلك تضييعٌ لكثير من أحاديث السنة التي رواها أهُل الصدق ممن تلبّس ببدعة أو أخطأ خطأً باجتهاد(٤).

وهو مذهب أئمة التابعين فمن بعدهم، قال الإمام الشافعي: «ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث، أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها، فتباينوا فيها تباينًا شديدًا، واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول

---

(١) الكاشف (١/ ٥٣٢).
(٢) صحيح البخاري، رقم (٧٥٣٤).
(٣) منهاج السنة النبوية (٨/ ١٨٧).
(٤) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٤١٦)، ومنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ١٠٥).

حكايته، وكان ذلك منهم متقادمًا، منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم، **فلم نعلم أحدًا من سلف هذه الأمة يُقتدى به ولا من التابعين بعدهم** رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وضلله، ورآه استحل فيه ما حرم عليه، ولا رد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المفرط من القول»(١).

وقال ابن الصلاح: «اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفَّر في بدعته: فمنهم من رد روايته مطلقًا؛ لأنه فاسق ببدعته، ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن، وقال قوم: تقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء، **وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول**، والله أعلم»(٢).

**ثالثًا:** أن منهم من لم يثبت رميه بالبدعة، مثل الحكم بن عتيبة الكندي.

فقد قال الذهبي: «قال سليمان الشاذكوني: حدثنا يحيى بن سعيد: سمعت شعبة يقول: كان الحكم يفضل عليًّا على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. قلت [الذهبي]: الشاذكوني ليس بمعتمد، وما أظن أن الحكم يقع منه هذا»(٣).

---

(١) الأم (٦/ ٢٠٥).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١١٤- ١١٥)، بتصرف.

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٠٩). وينظر أيضا: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي، لمحمد الثاني (١/ ٣٢٨- ٣٣٢).

**رابعًا:** أن منهم من تبرّأ مما رمي به من البدعة، مثل الحسن البصري.

فقد قال الذهبي: «كان ثقةً في نفسه، حجةً رأسًا في العلم والعمل، عظيم القدر، وقد بدت منه هفوة في القدر لم يقصدها لذاتها، فتكلموا فيه، فما التفت إلى كلامهم، لأنه لما حوقق عليها تبرأ منها»(١).

وقال أيضًا: «أما مسألة القدر فصح عنه الرجوع عنها وأنها كانت زلقة لسان»(٢).

**خامسًا:** أن بعض العلماء خالفوا الإمام البخاري في إخراجه عن بعض المبتدعة، لكنهم لم يجعلوا ذلك طعنًا في الصحيح، ولا انتقاصًا لمكانته، ولا تضعيفًا لأحاديثه، ولا استدلوا به على وجود أحاديث ضعيفة فيه.

فقد قال ابن حجر: «ممن عاب على البخاري إخراج حديثه [عمران بن حطان] الدّارقطنيّ، فقال: عمران متروك؛ لسوء اعتقاده وخبث مذهبه»(٣).

بل إن إخراج الإمام البخاري لراو معين قرينة على استقامة حديثه، وصحة روايته.

قال المعلمي: «قد يترجح عندنا استقامة رواية الرجل باحتجاج البخاري به في صحيحه؛ لظهور أن البخاري إنما احتج به بعد أن تتبع أحاديثه وسبرها، وتبين له استقامتها، وقد علمنا مكانة البخاري، وسعة

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٥٢٧).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٣). وينظر أيضا: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي، لمحمد الثاني (١/ ٣٤٥- ٣٥١).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٢٣٤).

اطلاعه، ونفوذ نظره، وشدة احتياطه في صحيحه»[١].

**سادسًا:** أنه لا يوجد في رواة الصحيح ولا في غيره مَن رمي ببدعة مكفِّرة.

قال ابن حجر: «أما البدعة فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفَقًا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، **وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة**»[٢].

وقال الذهبي: «جميع تصرفات أئمة الحديث، تؤذن بأن المبتدع إذا لم تُبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تُبِح دمَه، فإن قبول ما رواه سائغ»[٣].

وقال أيضًا: «ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب، يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ»[٤].

**سابعًا:** أن ترك الأئمة الرواية عمن وصف بالبدعة غير المكفرة، هو من

---

(١) التنكيل- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٠/ ١٣١-١٣٢).
(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٨٥)، بتصرف.
(٣) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٥٤).
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ١٤١).

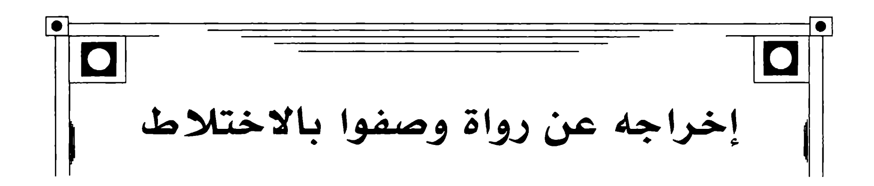
باب هجر المبتدع، وهو يختلف بحسب المصلحة الراجحة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم، فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعًا، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر، والهاجر ضعيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته، لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف، وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني على هذا الأصل؛ ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع كما كثر القدر في البصرة، والتجهُّم بخراسان، والتشيُّع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك، ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه»[1].

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٦- ٢٠٧)، بتصرف. وينظر أيضا: الآداب الشرعية، لابن مفلح (١/ ٢٣٣).

## الشبهة السادسة



## إخراجه عن رواة وصفوا بالاختلاط

من الأمور التي يستدل بها بعضُ الطاعنين في أحاديث صحيح البخاري: وجود أحاديث من مرويات المختلطين، على اعتبار ضعف جميع ما يرويه الراوي الموصوف بالاختلاط.

- **والرد على هذه الشبهة بأمور:**

**أولًا**: أن العلماء قسموا المرويات التي رواها الراوي المختلط إلى ثلاثة أقسام بالنظر إلى الراوي عنه:

**القسم الأول**: من عُلم أنه روى عنه قبل الاختلاط.

**القسم الثاني**: من عُلم أنه روى عنه بعد الاختلاط.

**القسم الثالث**: من لم يُعلم هل روى عنه قبل الاختلاط أم بعده[١].

فالأصل فيما أخرجه الإمام البخاري عمن وصف بالاختلاط أنه أخرجه من رواية الرواة الذين رووا عن المختلط قبل الاختلاط في الغالب، وأنه من صحيح حديثه.

قال ابن الصلاح: «اعلم أن من كان من هذا القبيل محتجًّا بروايته في

---

(١) ينظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي (ص: ٣٤)، والكواكب النيرات، لابن الكيال (ص: ٦٢).

الصحيحين أو أحدهما، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذًا عنه قبل الاختلاط»[(١)].

وقال النووي: «من كان من المختلطين محتجًّا به في الصحيحين فهو محمول على أنه ثبت أخذ ذلك عنه قبل الاختلاط»[(٢)].

**ومن أمثلة ذلك**: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، فقد قال عنه ابن حجر: «أحد الأثبات، قال عباس الدوري عن ابن معين: اختلط بآخره، وقال عقبة بن مكرم: واختلط قبل موته بثلاث سنين، وقال عمرو بن علي: اختلط حتى كان لا يعقل. قلت [ابن حجر]: احتج به الجماعة، ولم يكثر البخاري عنه، والظاهر أنه إنما أخرج له عمن سمع منه قبل اختلاطه كعمرو بن علي وغيره، بل نقل العقيلي أنه لما اختلط حجبه أهله، فلم يرو في الاختلاط شيئًا»[(٣)].

وقال السخاوي: «ما يقع في الصحيحين أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه»[(٤)].

**ثانيًا**: أن جرح الراوي بالاختلاط لا يعني اطراح حديثه جملة، ولا

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٩٧- ٣٩٨).
(٢) شرح النووي على مسلم (١/ ١٩٠).
(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٢٢- ٤٢٣)، بتصرف. وينظر في المصادر التي ذكرها ابن حجر في هذه الترجمة: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ١٠٧)، الضعفاء، للعقيلي (٣/ ٧٥).
(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٣٦٧).

تضعيف مروياته على الإطلاق؛ وذلك لأن الأئمة يميزون مرويات الراوي المختلط إما بالمتابعة، أو بقرائن تدل على صحة رواية معينة.

ويستثنى من ذلك الراوي الذي لم يتميّز حديثُه القديم عن الذي وقع بعد اختلاطه.

قال الإمام البخاري: «روَّاد بن الجراح أبو عصام العسقلاني عن سفيان، كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه»(١).

وقال ابن حجر: «ما أخرج البخاري من حديثه [أي: سعيد بن إياس الجريري] إلا عن عبد الأعلى وعبد الوارث وبشر بن المفضل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم وأخرج له البخاري أيضًا من رواية خالد الواسطي عنه، ولم يتحرر لي أمره إلى الآن، هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، **لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل**»(٢).

وقال أيضًا: «أما ما أخرجه البخاري من حديثه (أي: سعيد بن أبي عروبة) عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلًا، كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عبادة وابن أبي عدي، **فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه**»(٣).

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٣٣٦).

(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٠٥).

(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٠٦). وينظر: أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة على مروياته في الكتب الستة، لنافذ حسين حماد، ضمن كتابه: أحاديث الصحيحين ورجالهما (ص: ١١٢- ١١٤).

فالمتابعة للراوي المختلط تنفي عنه شبهة الخطأ في الحديث، وهذا المنهج لم ينفرد به الإمام البخاري.

فقد قال ابن الصلاح: «روينا عن يحيى بن معين أنه قال لوكيع: تحدث عن سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الاختلاط؟! فقال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو»(١).

وقال وكيع أيضًا: «كنا ندخل على سعيد بن أبي عَروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحًا طرحناه»(٢).

**والخلاصة**: أنه لا توجد رواية في أصل الصحيح عن الرواة المختلطين الذين ثبت وصفهم بالاختلاط لم تتميز رواياتهم، وما من رواية عن مختلط إلا ولها متابع داخل الصحيح أو خارجه(٣)، و«أن الأئمة المحدثين والرواة الثقات الضابطين بلغ من علمهم بالأحاديث والسنن والرواة: أن هذا الحديث مما روي عمن روي عنه وهو صحيح معافى، وأن ذاك الحديث مما روي عنه وقد اختلط أو مرض، وأن هذا الراوي قد روى عنه في حال الصحة والعافية فلان وفلان، وأن ذاك الراوي قد روى عنه في حال مرضه أو تخليطه فلان وفلان، وهذا أمر يكاد ينفرد به العلماء المحدثون، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على التبحر وسعة العلم بالأحاديث والرواة، وأنهم أحاطوا بالعلم بالرواة وأحوالهم وتاريخ ولادتهم ووفياتهم»(٤).

---

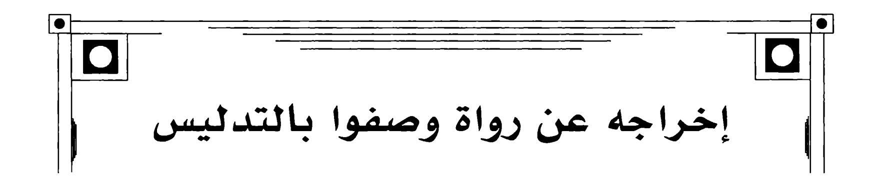
(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٩٣).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (١١/ ١٠).

(٣) ينظر: مرويات المختلطين في الصحيحين، لجاسم العيساوي (ص: ٤٣٤).

(٤) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد أبو شهبة (ص: ٦٨٣).

## الشبهة السابعة



## إخراجه عن رواة وصفوا بالتدليس

ذهب كثير من العلماء المتأخرين إلى التفريق في روايات المدلس بين ما رواه بالعنعنة، وبين ما صرح فيه بالسماع، وأنه لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالسماع[١].

ومن أجل ذلك اختلفت مواقفهم في مرويات المدلسين المعنعنة في الصحيحين، فذهب كثير منهم إلى أن ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى.

قال ابن حجر: «وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: وسألته عمَّا وقع في الصحيحين من حديث المدلّس معنعناً، هل تقول: إنهما اطلعا على اتصالها؟ فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلّا ففيهما أحاديث من رواية المدلّسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح»[٢].

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٧٥)، والتقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٩)، وتدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٢٦٢).
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٣٦).

وقال ابن المرحل: «في النفس من هذا الاستثناء غصة، لأنها دعوى لا دليل عليها، لا سيما أنا قد وجدنا كثيرًا من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها»(١).

وهذه الإشكالات التي أوردها العلماء المتأخرون مرجعها إلى أنهم يقررون قواعد غير مطردة إذا ما قورنت بصنيع الأئمة النقاد، ويتضح ذلك بأمور:

**أولًا**: المنع، فإن مجرد العنعنة لا تعل حديث المدلس الثقة، إلا في حالة وجود التدليس حقيقة، أو في حالة وجود علة في المتن أو الإسناد، وهذا الذي مشى عليه الإمام البخاري، وهو منهج الأئمة في التعامل مع مرويات المدلس، **ويدل على ذلك**:

١- أن عمل الأئمة المحدثين وتصحيحاتهم للأحاديث في غير الصحيحين جارية على هذا المبدأ.

قال ابن دقيق العيد: «الراوي بالعنعنة عن شيخه، إن كان مدلسًا فالمشهور أنه لا يحمل على السماع حتى يبين الراوي ذلك، وما لم يبين فهو كالمنقطع فلا يقبل، وهذا جار على القياس، **إلا أن الجري عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم صعب عسير يوجب اطراح كثير من الأحاديث التي صححوها**، إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلس فيها من شيخه، اللهم إلا أن يدعي مدع أن

(١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٣٥).

الأولين اطلعوا على ذلك، ولم نطلع نحن عليه، وفي ذلك نظر»[١].

٢- أن هناك من انتقد أحاديث الصحيحين كالدارقطني وغيره، ولم يذكروا أحاديث المدلسين المعنعنة لمجرد العنعنة، بل تركوا أكثرها، وأعلوا بعضاً منها بسبب ورودها من طريق آخر تبين فيها التدليس.

٣- أن الأئمة المتقدمين لم يذكروا حديثًا واحدًا أعلوه بمجرد عنعنة المدلس إذا كان ثقة، بل لا يذكرون هذه العلة إلا إذا ثبت تدليسه، أو حملًا لعلة أخرى كنكارة أو مخالفة أو نحوها.

**ثانيًا:** التسليم، وأنه على القول الذي ذهب إليه كثير من العلماء في عدم قبول ما رواه المدلس إلا ما صرح فيه بالسماع، فإن ما يوجد في صحيح البخاري -خاصة- من ذلك لا ينقص شيئًا من قيمة الصحيح، ولا من صحة أحاديثه، **وذلك لما يلي**[٢]:

١- أن أغلب ما جاء من روايات المدلسين كانت في المتابعات والشواهد، وما كان كذلك فلا يعد من شرط الإمام البخاري.

قال ابن حجر: «ليست الأحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، أما ما كان في المتابعات فيحتمل أن

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ١٩- ٢٠)، بتصرف. وينظر أيضا: فتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢٣٢).

(٢) ينظر: المدلسين ومروياتهم في صحيح البخاري، لفهمي أحمد عبد الرحمن (٢/ ٤٠٨).

يكون حصل التسامح في تخريجها كغيرها»[١].

٢- أن كثيرًا من هذه الروايات كانت في باب المناقب والرقاق، وفضائل الأعمال، وهي من الأبواب التي يتساهل المحدثون في مروياتها.

٣- أن كثيرًا ممن أخرج لهم الإمام البخاري في الأصول احتجاجًا، أخرج لهم فيما صرحوا فيها بالسماع، وقد وجد كثير من أحاديث هؤلاء المدلسين ما صرحوا فيه بالسماع في باقي كتب السنة.

٤- أن الإمام البخاري قد يخرج عن راو مدلس معنعنًا مقرونًا بغيره من الرواة، أو يكون المتن له شواهد كثيرة، فيستدل بذلك على صحة الرواية، وينجبر التدليس بالمتابعات والشواهد.

قال ابن حجر عن مغيرة بن مقسم الضبي: «متفق على توثيقه، لكن ضعف أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي خاصة، قال: كان يدلسها، وإنما سمعها من حماد، قلت [أي: ابن حجر]: ما أخرج له البخاري عن إبراهيم إلا ما توبع عليه، واحتج به الأئمة»[٢].

٥- أن الإمام البخاري عندما يخرج لأحد المدلسين فهو ينتقي من رواية تلاميذه الذين كانوا أكثرهم صحبة له، وألزمهم به، وأعرفهم لحديثه.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٣٦)، بتصرف.

(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٤٥).

قال ابن حجر: «اعتمد البخاري على حفص[١] هذا في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه، نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر»[٢].

٦- أن قاعدة: (المدلس لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث) ليست مطردة بل لها استثناءات، فهناك بعض المدلسين من يكون تدليسه نادرًا في بعض الروايات، أو لا يدلس فيها أصلًا مع كونه معروفًا بالتدليس[٣].



(١) هو: حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي.

(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٩٨).

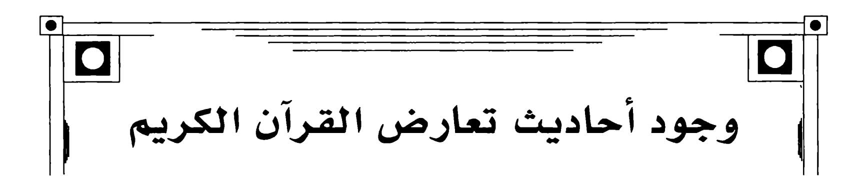
(٣) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ٢٠٧).

# الفَصْلُ الخَامِسُ

## الشبهات المثارة على وقوع التعارض بين أحاديث الصحيح وبين غيرها

- **الشبهة الأولى**: وجود أحاديث تعارض القرآن الكريم.
- **الشبهة الثانية**: وجود أحاديث تعارض أحاديث أخرى صحيحة.
- **الشبهة الثالثة**: وجود أحاديث تنافي العقل والعلم الحديث.

## الشبهة الأولى



## وجود أحاديث تعارض القرآن الكريم

من أبرز أساليب الطعن على منهج المحدثين عمومًا: ادعاء أن نقد الأئمة المحدثين كان للأسانيد فقط، دون متون الأحاديث، وأنه قد وقع بسبب ذلك تعارض بين القرآن الكريم، وبعض الأحاديث النبوية التي صححها علماء الحديث مثل الإمام البخاري وغيره، وفي حال وقوع هذا التعارض فإنه يجب رد الحديث؛ لأن القرآن مقدم عليه فهو قطعي الثبوت[١].

**وقد استدلوا على ذلك ببعض الأدلة التي رأوا أنها تؤيد قولهم، ومنها**[٢]:

١- قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

٢- وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

**ووجه الدلالة**: أن هاتين الآيتين دلتا على أن الكتاب قد حوى كل شيء، وإلا كان الكتاب مفرطًا فيه، ولما كان تبيانًا لكل شيء، فيلزم

---

(١) ينظر: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، لغازي الشمري (ص: ٤٤٩-٤٦١).

(٢) ينظر: السنة ومكانتها، للسباعي (١/ ١٥٣).

الخلف في خبره تعالى وهو محال.

٣- وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

**ووجه الدلالة منه:** أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة، وهذا يعني عدم حصول الحفظ الإلهي للسنة، وأنها معرضة للوضع والوهم والخطأ فيها.

٤- أنه روي عن النبي ﷺ ما يدل على وجوب عرض السنة على القرآن، فمن ذلك قوله ﷺ: «**إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني**»(١).

- **والرد على هذه الشبهة فيما يلي:**

**أولًا:** أن القرآن نفسه أوجب الرجوع إلى السنة والتحاكم إليها في آيات كثيرة، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣١﴾ [آل عمران: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن

---

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٧٣)، وقال عنه الألباني: «منكر» سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) = (١١/ ٧٤٤).

تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

قال ابن القيم: «أمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، **وأعاد الفعل إعلامًا بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب**، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقًا، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالًا، بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول؛ إيذانًا بأنهم إنما يطاعون تبعًا لطاعة الرسول»[١].

فالأصل أنه لا يوجد حديث صحيح ثابت عن النبي ﷺ يعارض محكمات القرآن معارضة صريحة، ومن ظن وجود شيء من هذا التعارض، فإما أن يكون الحديث غير صحيح، وإما أن يكون الفهم غير سليم[٢].

**ثانيًا**: أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٨٩] على وجوب الاكتفاء بالقرآن، **فالجواب عن ذلك**:

١- أن قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ﴾ [الأنعام: ٣٨]،

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٨٩).

(٢) وهذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الكبير: درء تعارض العقل والنقل، وقد ألفه لشرح هذه القاعدة.

المراد به: اللوح المحفوظ، في قول أكثر العلماء[١]، ويشهد له سياق الآية: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ۝٣٨﴾ [الأنعام: ٣٨].

٢- أنه لا شك أن القرآن حوى بيان كل شيء كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] إلا أن هذا البيان منه ما ورد عامًا وخاصًا، ومنه ما جاء مطلقًا ومقيدًا، ومنه ما نزل مجملًا ومبينًا، وتفصيل ذلك وشرحه تكفلت به السنة النبوية.

قال الخطابي: «البيان على ضربين: بيان جلي تناوله الذِّكْر نصًّا، وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمنًا، فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولًا إلى النبي ﷺ، وهو معنى قوله سبحانه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان»[٢].

**ثالثًا:** أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩] على أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة، **فالجواب عن ذلك:**

---

(١) ينظر: تفسير البغوي (٣/ ١٤٢)، وتفسير القرطبي (٦/ ٤٢٠)، وتفسير النسفي (١/ ٥٠٢)، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي (٦/ ٢٩٢)، والعذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (١/ ٢١٦).

(٢) معالم السنن (١/ ٨).

١- أن الذكر عام يشمل القرآن وغيره، وتخصيصه بالقرآن فقط يحتاج إلى دليل لمن يدعيه، ولا دليل على ذلك.

٢- أن العلماء اتفقوا على أن الآية تشمل القرآن والسنة، فمدعي التفريق مخالف لأهل العلم في ذلك.

٣- أن وظيفة السنة النبوية هي بيان القرآن وشرائعه على وجه التفصيل، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤]، والقول بعدم وقوع الحفظ الإلهي للسنة، يعني إبطال أحكام القرآن وشرائعه كافة.

٤- أنه استدلال بالمفهوم على فرض كون المراد بالذكر القرآن الكريم، والاستدلال بالمفهوم في سياق الامتنان ضعيف، كما هو مقرر في كتب الأصول.

قال ابن حزم: «كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون ألا يضيع منه، وألا يحرف منه شيء أبدًا تحريفًا لا يأتي البيان ببطلانه؛ إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذبًا وضمانه خائسًا، وهذا لا يخطر ببال ذي مُسْكة عقل، فوجب أن الدين الذي أتانا به محمد ﷺ محفوظ بتولي الله تعالى حفظه، مبلغ كما هو إلى كل من طلبه ممن يأتي أبدًا إلى انقضاء الدنيا، قال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩]، فإذ ذلك كذلك فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل

موضوع اختلاطًا لا يتميز عند أحد من الناس بيقين، إذ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ، ولكان قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩] كذبًا ووعدًا مخلفًا، **وهذا لا يقوله مسلم.**

**فإن قال قائل**: إنما عنى تعالى بذلك القرآن وحده، فهو الذي ضمن تعالى حفظه لا سائر الوحي الذي ليس قرآنًا.

**قلنا له -وبالله تعالى التوفيق-**: هذه دعوى كاذبة مجردة من البرهان وتخصيص للذكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل، **والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه ﷺ من قرآن أو من سنة وحي يبين بها القرآن،** وأيضًا فإن الله تعالى يقول: ﴿بِالْبَيِّنَٰتِ وَالزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤﴾ [النحل: ٤٤] فصح أنه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه، لكن ببيان رسول الله ﷺ، فإذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه، فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه»[١].

**رابعًا**: أن اعتبار معارضة الحديث للقرآن مقياسًا للقبول والرد، ليس صحيحًا؛ لأن ذلك يفضي إلى قبول الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة إذا وافقت نص القرآن، كما أن مخالفة الحديث النبوي للقرآن لا تدل على

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٢١- ١٢٢)، بتصرف.

ضعف الحديث، لكون السنة تستقل بالتشريع[١].

**خامسًا:** أما الحديث الوارد في عرض ما روي من الحديث على القرآن، وهو: «**إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني**»، فهو حديث ضعيف[٢]، ومتنه معارض للقرآن الكريم؛ لأن من الأحاديث ما أثبتت أحكامًا ليست في كتاب الله باتفاق أهل العلم، وهي صحيحة مقبولة، معمول بها[٣].

* * *

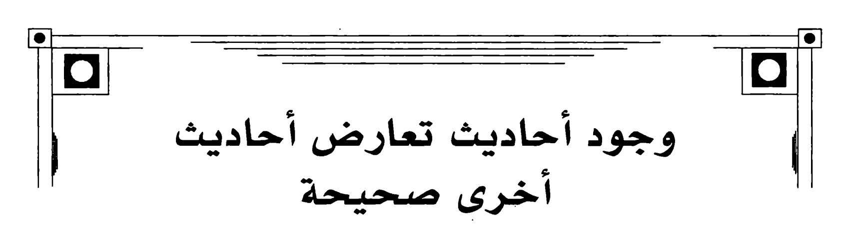
---

(١) فهم الحديث النبوي في ضوء القرآن الكريم عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، لجمال اسطيري، بحث مقدم لندوة: السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، دبي، ١٤٣٠هـ، (١/ ٥٦١).

(٢) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١١٨)، من طريق: خالد بن أبي كريمة، عن أبي جعفر به. وقال: «هذه الرواية منقطعة، وقد روي من أوجه أخر كلها ضعيف».

(٣) ينظر: السنة ومكانتها، للسباعي (ص: ١٦٢).

## الشبهة الثانية



# وجود أحاديث تعارض أحاديث أخرى صحيحة

يتخذ بعض الطاعنين في السنة من التعارض الظاهري بين الأحاديث النبوية سبيلًا إلى الطعن في السنة عمومًا، أو في جهود المحدثين، أو في نقد أحاديث الصحيحين على وجه الخصوص.

• **والرد على هذه الشبهة بما يلي:**

**أولًا**: أنه لا يمكن وقوع التعارض الحقيقي بين الأحاديث الصحيحة بحال من الأحوال، وإذا وجد حديث يتعارض في ظاهره مع حديث آخر، فإن مرد ذلك قصور فهم الناظر وإدراكه(١).

قال ابن خزيمة: «لا أعرف أنه رُوي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما»(٢).

وقال السبكي: «اعلم أن تعارض الأخبار إنما يقع بالنسبة إلى ظن المجتهد أو بما يحصل من خلل بسبب الرواة، وأما التعارض في نفس

---

(١) ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، لعبد المجيد السوسوة (ص: ٧١).
(٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ٤٣٢- ٤٣٣).

الأمر بين حديثين صح صدورهما عن النبي ﷺ، فهو أمر معاذ الله أن يقع»(١).

وقال ابن القيم: «لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقةً ثبتًا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخًا للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة، وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخًا للآخر، فهذا لا يوجد أصلًا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، **والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده** ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معًا، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع»(٢).

**ثانيًا:** أن العلماء مُقِرّون بوجود نوع تعارض بين الأحاديث الصحيحة، وهذا التعارض يقع بين الناسخ والمنسوخ، وبين العام والخاص، وبين المطلق والمقيد.

قال ابن حجر: «الأمة لم تجمع على العمل بما فيهما [أي: الصحيحين] لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل؛ لأن فيهما

---

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٢١٨).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ١٣٧- ١٣٨).

أحاديث ترك العمل بما دلت عليه لوجود معارض من ناسخ أو مخصص»[١].

**ثالثًا:** أن هذا النوع من الاختلاف قد يقع في أحاديث صحيح البخاري، ويُنبه الإمام على ذلك، فمن ذلك: أنه أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها، فقد وجب الغسل**»[٢].

ثم أخرج بعده ما يعارضه، فذكر حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه: أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال: أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن؟ قال: عثمان رضي الله عنه: «**يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره**»، قال عثمان رضي الله عنه: سمعته من رسول الله ﷺ، فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وأبي بن كعب رضي الله عنهم، فأمروه بذلك[٣].

وأخرج أيضًا حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل؟ قال: «**يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ ويصلي**»[٤].

ثم قال الإمام البخاري: «الغسل أحوط، وذاك الآخِر، وإنما بيّنا

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧١).

(٢) صحيح البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨).

(٣) صحيح البخاري (٢٩٢)، ومسلم (٣٤٧).

(٤) صحيح البخاري (٢٩٣)، ومسلم (٣٤٦).

لاختلافهم»[١].

قال ابن حجر: «قوله: الغسل أحوط، أي على تقدير أن لا يثبت الناسخ، ولا يظهر الترجيح؛ فالاحتياط للدين الاغتسال»[٢].

**رابعًا:** أن العلماء وضعوا قواعد عامة في التعامل مع نصوص الأحاديث المتعارضة في الظاهر، وهي كما يلي:

١- إذا أمكن معرفة الناسخ والمنسوخ، وجب المصير إلى الأخذ بالناسخ، وترك المنسوخ.

٢- إذا لم يمكن الوقوف على الناسخ، فيعمل بالجمع بين الدليلين.

٣- إذا لم يمكن الجمع، عُدل إلى الترجيح بين الدليلين[٣].

ويندر في الأدلة الشرعية وجود دليلين متعارضين، تعذر العلم بالنسخ فيهما، أو تعذر الجمع بينهما، وإذا وقع ذلك (مع قلة وجوده) فلا يعدم المجتهد سبيلًا للترجيح[٤].

قال الشاطبي: «كل من تحقق بأصول الشريعة؛ فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض، كما أن كل من حقق مناط المسائل؛ فلا يكاد يقف في متشابه؛

---

(١) ينظر في حكم هذه المسألة: فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٧٣).

(٢) فتح الباري (١/ ٣٩٨).

(٣) وقد وقع الخلاف بين العلماء في ترتيب هذه المسالك في دفع التعارض بين الأدلة الشرعية. ينظر في ذلك: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، لعبد المجيد السوسوة (ص: ١١٣- ١٢٢).

(٤) ينظر: تيسير علم أصول الفقه، للجديع (ص: ٣٧٠).

لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة، فالمتحقق بها متحقق بما في نفس الأمر؛ فيلزم أن لا يكون عنده تعارض، **ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف**؛ لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ؛ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم»(١).

**ومن أمثلة جمع الإمام البخاري بين الأحاديث المتعارضة ظاهرًا في كتابه الصحيح**: الجمع بين أحاديث النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها حال قضاء الحاجة.

فقد أخرج الإمام البخاري حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة، ولا يولّها ظهره، شرقوا أو غربوا**»(٢).

ثم أخرج بعده حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنه كان يقول: «إن ناسا يقولون: إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس، لقد ارتقيت يومًا على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين، مستقبلًا بيت المقدس لحاجته»(٣).

وقد ذهب الإمام البخاري إلى أن الحديث الأول محمول على ما إذا كان ذلك خارج البنيان، حيث بوّب عليه فقال: «باب لا تستقبل القبلة

---

(١) الموافقات (٥/ ٣٤١).
(٢) صحيح البخاري (١٤٤)، ومسلم (٢٦٤).
(٣) صحيح البخاري (١٤٥)، ومسلم (٢٦٦).

بغائط أو بول، إلا عند البناء: جدار أو نحوه».

قال ابن بطال: «أما قوله في الترجمة: إلا عند البناء، فليس مأخوذًا من الحديث، ولكنه لما علم في حديث ابن عمر استثناء البيوت، بوّب فيه، **لأن حديثه ﷺ كله كأنه شيء واحد، وإن اختلفت طرقه، كما أن القرآن كله كالآية الواحدة وإن كثر**»[١].

**خامسًا**: أن التصحيح من قبل إمام من أئمة الحديث يلزم منه صحة الحديث سندًا ومتنًا، وانتفاء مناقضته لما هو ثابت في الكتاب أو السنة، وقد ضعف الإمام البخاري مرويات كثيرة بسبب معارضتها الصريحة للأحاديث الصحيحة[٢].

**ومن أمثلته**: أن الإمام البخاري ذكر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إذا قال المؤذن: الله أكبر، فقلت: أنا أشهد أن محمدًا رسول الله، حرمك الله على النار**»، ثم ضعفه بأن الثابت عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه هو أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا سمعتم النداء، فقولوا مثل ما يقول المؤذن**»[٣].

**ومن الأمثلة التي يستدل بها بعضهم على وقوع التعارض بين الأحاديث**

---

(١) شرح صحيح البخاري (١/ ٢٣٦).
(٢) ينظر: الأحاديث التي أعلّ الإمام البخاري متونها بالتناقض، لبسام العطاوي (ص: ٥).
(٣) التاريخ الكبير (١/ ٢٩٣- ٢٩٤). وحديث أبي سعيد الثاني: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦١١)، ومسلم (٣٨٣).

**الصحيحة**: أحاديث العدوى، والوقاية منها[١].

فقد ثبت عن النبي ﷺ في أحاديث عديدة التحذير من العدوى، فمن ذلك:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**فر من المجذوم كما تفر من الأسد**»[٢].

٢- عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها**»[٣].

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يوردن ممرض على مصح**»[٤].

وهذه الأحاديث قد عارضها حديث آخر: فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ، ولا هَامَةَ ولا صَفَرَ**»[٥].

وقد ذكر العلماء أجوبة كثيرة في الجمع بين الحديثين، ومن أشهرها:

١- أن هذه الأمراض لا تُعدِي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل

(١) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٤/ ١٣٧)، ومختلف الحديث وجهود المحدثين فيه، للهادي روشو (ص: ٦٣٥- ٦٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٢٨)، ومسلم (٢٢١٨).

(٤) أخرجه البخاري (٥٧٧١)، ومسلم (٢٢٢١).

(٥) أخرجه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

مخالطة المريض بها للصحيح سببا لإعدائه مرضه[١].

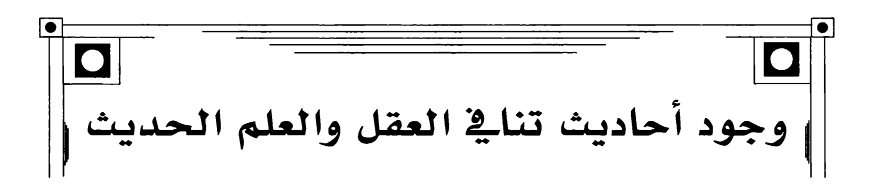
**قال أبو الفضل العراقي**: «وقد وجدنا من خالط المصاب بالأمراض التي اشتهرت بالإعداء، ولم يتأثر بذلك، ووجدنا من احترز عن ذلك الاحتراز الممكن، وأخذ بذلك المرض»[٢].

٢- أن نفيه ﷺ للعدوى باق على عمومه، وأما الأمر بعدم مخالطة المريض المعدي فمن باب سد الذرائع، لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً، لا بالعدوى المنفية؛ فيظن أن ذلك بسبب مخالطته؛ فيعتقد صحة العدوى؛ فيقع في الحرج، فأمر بتجنبه حسمًا للمادة[٣].

* * *

(١) ينظر: أعلام الحديث، للخطابي (٣/ ٢١١٨)، والاستذكار، لابن عبد البر (٨/ ٤٢٢)، ومعرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٢٨٥).
(٢) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٠).
(٣) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: ٧٧).

## الشبهة الثالثة



## وجود أحاديث تنافي العقل والعلم الحديث

كثيرًا ما يلجأ أصحاب الفكر التنويري الحداثي المعاصر إلى معارضة الشرع بعقولهم ورد الأحاديث النبوية الصحيحة، بحجة مصادمتها للعقل والعلم الحديث[1].

**ويستدلون في ذلك تمويهًا:** بأن الصحابة رضوان الله عليهم أعملوا العقل في نقد الحديث المروي عن النبي ﷺ.

● **والرد على هذه الشبهة بما يلي:**

**أولًا:** أن المرجع في نقد الأحاديث ومعرفة وقوع التعارض بينها وبين العقل هم أئمة الحديث، الذين هم أعلم الناس بقواعد هذا العلم وأصوله، وأعرف الخلق بأحوال النبي ﷺ وأخباره وسيرته، وأنه لا يعتبر رأي من كان أجنبيًّا عن علم الحديث والاختصاص به.

قال أبو شامة المقدسي: «أئمة الحديث هم المعتبرون القدوة في فنهم، فوجب الرجوع إليهم في ذلك، وعرض آراء الفقهاء على السنن والآثار الصحيحة، فما ساعده الأثر فهو المعتبر، وإلا فلا نبطل الخبر بالرأي،

---

(١) ينظر: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، لغازي الشمري (ص: ٤٨٤).

ولا نضعفه إن كان على خلاف وجوه الضعف من علل الحديث المعروفة عند أهله أو بإجماع الكافة على خلافه»[١].

**ثانيًا**: أنه لا يوجد مثال صحيح صريح وقع فيه التعارض بين حديث في أحد الصحيحين وبين العقل والعلم الحديث، بل إن كل الأمثلة التي يستدل بها بعضهم على وقوع هذا التعارض مبنية على سوء الفهم، وخطأ في التطبيق[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «اعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارضُ أنه يخالف الكتاب والسنة، وليس في ذلك -ولله الحمد- دليل صحيح في نفس الأمر، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل»[٣].

**ثالثًا**: أما استدلالهم برد الصحابة الحديث بمجرد مخالفة العقل، فيقال في الرد عليه: بأن الصحابة إنما وقع منهم الرد لبعض الأحاديث حين رأوا معارضتها للأدلة الأخرى الصحيحة من الكتاب والسنة، وليس بمجرد معارضة العقل[٤].

---

(١) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص: ٥٥).

(٢) ينظر: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، لعيسى النعمي (ص: ٦٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٤).

(٤) ينظر: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، لعيسى النعمي (ص: ٩٢- ١٠٣).

**ومن الأمثلة التي يستدل بها بعضهم** على وقوع التعارض بين الأحاديث الصحيحة وبين العلم الحديث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها**»(١).

ويعد هذا الحديث من أكثر الأحاديث التي أثيرت حولها الشبه والطعون المعاصرة، ومن أبرزها: أن فساد اللحم المذكور في الحديث مخالف لما عُلم من قانون الطبيعة، وما أثبته العلم الحديث: من أن اللحم يفسد إذا تعرض للهواء، وأن فساده بهذه الصورة لا يختص به زمان دون زمان، وأن اللحم كان ينتن ويفسد من قبل وجود بني إسرائيل(٢).

- **والرد على هذه الشبهة بما يلي:**

١- أن هذا الفهم لا أساس له من الصحة، ويدرك خطأه أي عاقل، فضلًا عن الأذكياء من العلماء من أمثال الإمام البخاري، وغيره من الأئمة الذين صححوا الحديث، فإن مقتضى تصحيح الأئمة لهذا الحديث مما يدل على خطأ هذا الفهم وبعده عن الصواب.

٢- أن سياق الكلام إنما هو في عمل بني إسرائيل في اللحم، وليس الكلام عن طبيعة اللحم من حيث هو لحم، وأنه لولاهم لما ادخر، ولو لم يدخر لم يفسد.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٠)، ومسلم (١٤٧٠).

(٢) ينظر في أقوال الطاعنين في هذا الحديث من المعاصرين: نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث «لولا حواء لم تخن أنثى زوجها نموذجًا»، لنماء محمد البنا، بحث منشور في مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، التابع للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد (٦٧).

«فكانت الأمم قبل بني إسرائيل لا تعرف أن اللحوم تخزن وتدخر، فما كانت تفعله، فما كان الفساد ولا الإخناز يتناوله، فلما جاءت بنو إسرائيل ورغس الله لهم النعم والآلاء رغسًا، وصب عليهم خيراته وبركاته، وأنزل عليهم المن والسلوى، وهي أنواع من لحوم الطير الفاخرة، تأتيهم صباح مساء، لم يكن شكرهم لهذه النعم التي فضلهم بها على العالمين إلا الكفران، والإمساك، والشح، الذي لا داعي له إلا اللحازة وسوء الجبلة، بخلوا وخافوا انقطاع ما هم فيه من نعيم، ففكروا في الادخار، فهداهم شحهم وهلعهم إلى أن خزنوا المأكولات وخزنوا المن والسلوى، فأصيب بالفساد والإخناز شأن اللحوم، ولا تنس أن القوم كانوا جاهلين -ولا بد- طرق الادخار التي يبقى معها اللحم سليمًا من الفساد؛ لأن الناس لم يتسعوا إذ ذاك في فنون الإمساك وفنون المأكولات سنة النشوء والارتقاء»[1].

فـ«الكلام عن فساد اللحم المدّخر؛ والحديث يبين طبيعة من طبائع بني إسرائيل اشتهروا بها في واقع الحال، وهذه الطبيعة لم تنفك عنهم في يوم من الأيام، وهي حبهم للمال وللكنـز والادخار، وتفضيلهم فساد ما يكنـزون على أن يفيد منه غيرهم، أياً كان هذا الغير، فالحديث لا يبيّن ولا يشير إلى أنّهم سبب وجود البكتيريا التي تفسد اللحم، فهذا فهم مغلوط للنص، وإنما يبيّن طبيعة اختصوا بها عن غيرهم، حتى إنهم يدّخرون ما لا يصح ادخاره كاللحم الذي يفسد، ويبدو -والله أعلم- أنه ما كان معهودًا في زمنهم أن الناس كانت تذبح، ثم إذا زاد عن حاجتها شيء إما أعطته

(١) مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد الله القصيمي (ص: ١٤).

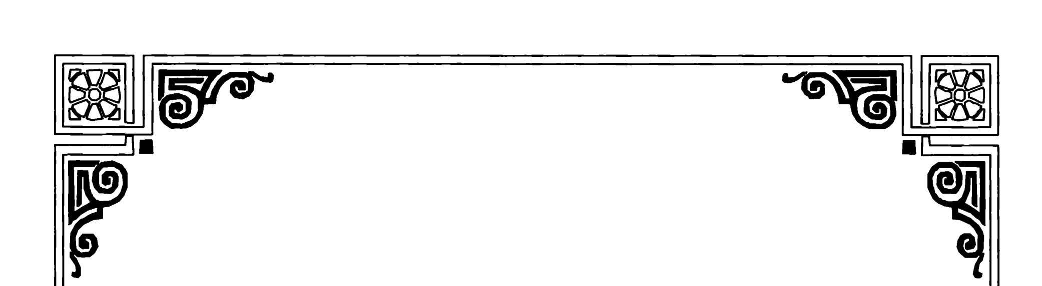
للآخرين، أو تركته للحيوانات والسباع، ولا يوجد عندهم مبدأ ادّخار اللحوم أصلًا، حتى جاء بنو إسرائيل وادّخروا ما لم يدّخر قبلهم، وما يفسد من الادخار وهو اللحم؛ أي: أنهم هم الذين سنّوا سنة سيئة هي ادّخار اللحم وفساده، لعدم إتاحة الفرص لغيرهم للانتفاع به»(١).

٣- أنه يحتمل أن يكون فساد اللحم عقوبة إلهية بانتشار نوع جديد من البكتيريا أو سلالة جديدة من الجراثيم تُسرع بإفساد اللحم، لم تكن موجودة قبل زمنهم، فأصبح اللحم يفسد بعدهم أسرع من فساده المألوف قبل ذلك بسببهم، فصحَّ أن يُقال عنهم لذلك: «**لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم**»، وهذا ليس غريبًا على العلم الحديث، فكلنا يشاهد اليوم ويطالع من حين لآخر أخبارًا علمية وتقارير مخبرية متخصصة عن ظهور أنواع جديدة من البكتيريا القاتلة والمكروبات الضارة والفيروسات الخطيرة، وبعضها يكون بسبب تصرفات بشرية خاطئة، مثل: الإيدز وأنفلونزا الطيور والخنازير، وغيرها.

❑ ❑ ❑

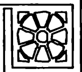
---

(١) نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث «لولا حواء لم تخن أنثى زوجها نموذجًا»، لنماء محمد البنا، بحث منشور في مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، التابع للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد (٦٧).



# فهرس المحتويات



# فهرس المحتويات



## الفصل الأول

## الشبهات المثارة على الإمام البخاري



## الفصل الثاني

## الشبهات المثارة على تصنيف الصحيح ورواياته

## الفصل الثالث

## الشبهات المثارة على أحاديث الصحيح وحجيتها

## الفصل الرابع

## الشبهات المثارة على الرواة في صحيح البخاري

# الفصل الخامس

## الشبهات المثارة
## على وقوع التعارض بين أحاديث الصحيح وبين غيرها









